





لقد صحت في ذلك الكتاب كتابا في سماه الجماع الدارين  
ذكره في كتاب القضا والقدر والبداء

الحمد لله الذي جعل  
الموتى اوصافاً من  
الحسن في فقر في اعداء  
عالم حق مدق قعره  
عظم عظم من لم  
شبهه من كبر كبر  
في رتبة النافعين  
فما من امة الا وفيها  
عليهم السلام وراثة  
الذات في الارض  
السلام وغير ذلك  
عنه انتهى

بازرسی شد  
۶ - ۳۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

بازدید شد

۱۳۸۴

موضوع

شماره قفسه

۵۸۰۸

شماره ثبت کتاب

۵۵۹۴۴

۵۸۷۱۵

مکتبہ  
مجلس شرعی

خطی « فهرست شده »

10511



هذا هو الكلام الصادق اذ لم ينظم احد  
من الكلامين هذا الكلام لو كان صادقا  
لكنه لا يمكن ان يكون صادقا لان  
الكلامين لا يمكن ان يكونا صادقين  
في نفس وقتهم بل لابد ان يكون  
واحد منهما كاذبا والآخر صادقا  
فان قيل قد يقال ان الكلامين  
قد يكونان صادقين في وقت واحد  
فان قيل لا يمكن ان يكونا صادقين  
في نفس وقتهم بل لابد ان يكون  
واحد منهما كاذبا والآخر صادقا

ويعتبر في الكلامين انهما  
لا يمكن ان يكونا صادقين  
في نفس وقتهم بل لابد ان يكون  
واحد منهما كاذبا والآخر صادقا  
فان قيل قد يقال ان الكلامين  
قد يكونان صادقين في وقت واحد  
فان قيل لا يمكن ان يكونا صادقين  
في نفس وقتهم بل لابد ان يكون  
واحد منهما كاذبا والآخر صادقا





[illegible]

كذا السند انبجوا الاموال واداروا رعايتي وما بي من فرق الا من قال ان الجاهل يوزن  
 ما ج سجد على الما كحل في نفسه ورضي الله عنه لم يجمع قد فرغوا من آل المارسة الا ان  
 وقد انجز العرب ما به نفسه الكبر وعرض مني منها فلو ان سقر في شرفة سبعين فرقة  
 فرق منها خبز والاشقران رو بقر مثل ابره حتى خلت نفسه فرج من كبره في هم كلف  
 عنها عرف فلي بيع انظر الى كبري وتكرار الله العزاد ان كل يوم اقبته وقت  
 رغبة انظر الى سنده وكثر سلمه الا اريد المارسة غفرت له بملكه الامور الخفية وكان  
 يطعمه وافرغ من ان يورثه فله الحق واني عرفت ان الغلة قد تم فذكر  
 النصارى واجر حبه واستغنى عن فرائس الاموال الى ملكهم وسلمهم فلم يزل  
 المفسر كذا الطالعين ليعرف انبعاثا لاسلامهم وانتم كذا من كسبه بقبا لاطا بها  
 علم الملوكة حتى حركت جميعهم الطالعين العلم مخوف فيها فتركوا تحصيل الكتاب السند وغفروا  
 وشقوا بها وصرخوا العمارم فيها فقد علم منطوق من الاباء الشريفة قل  
هل انبشكم بالخير من اعمال الذين ضل سعيهم في الحياة  
الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا واما ما يشهد به من  
 الفرق انما هي كذا زانبا بعين الماتهم من القصة الطاهرة ومحققين لانهم في  
 الامور والنفوس الارشاد المبررة في الاموال الكبر وسفر غلبه  
 فصار شيعتهم كقطعهم غم غاب عنها راعيا فحجرت في امرها كوناات  
 في شيعتها فمنهم من ملك في الاموال ملك المعترفون منهم بوقوع اتفاق انما لا تامة  
 و اجنارهم تغل صاحب العوائد المدينة السيد شرف في شرح المواضع  
 في قوله انهم صرنا في الزمان فاحلقوا واشتبهوا فرقا















شرفنا النبي من امير المؤمنين علي عليه السلام في نصيبه المسلمين الذين حضروا  
من الضربة من جلد ما قال وفيكم من تخلف من نبيكم صلى الله عليه واله ما ان  
تمسكتم به لن تضلوا هم الدعاء وهم النجاة وهم اركان الارض وهم التيجون بهم  
يستضاء من شجرة طاب فرعها وزيتونها اصلها نبتت في الحرم ووقيت  
من كرم من خير مشعر الى خير مستودع من مدارك الى مبارك اوصفت  
من لا تدار ولا دناس من قبيح ما ستره شرار الناس لما فزع طول  
لانشال حشرت عن صفاتها الا ان من وقصرت عن بلوغها الاعناق  
فهم الدعاء وهم النجاة وبالناس اليهم حاجة فاخلفوا رسول الله  
الله عليه واله فيهم باحسن الخلافة فقبر اخبركم انهما الثقلان وانهم ان  
يفترقا هم والقران حتى يردا على الخوض فالزموهم يمتدوا وترشدوا ولا تنفروا  
عنهم ولا تتركوهم تفروا وتغروا وفيه ابضاع من امير المؤمنين علي عليه السلام  
قال في حجة الوداع افي امر مقبوض وتارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا  
بعدي كتاب الله وعترتي اهل بيته وان اللطيف الخبير ياتي ائمتنا من قرآنه  
حتى يردا على الخوض وروى الحافظ ابو نعيم عن الحسن ابن علي عليه السلام قال  
قال رسول الله صلى الله عليه واله ادعوا لي سيد العرب يعني عليا فقالت  
عائشة الست سيد العرب فقال انا سيد ولد آدم وعلي سيد العرب  
فلما جاء الرسل الى انصار فاتوه كما قال لهم يا معشر الانصار لا اذكركم

حينئذ

وتروا

علي ما ان تمسكتم به لن تضلوا بعدي قالوا اي يا رسول الله قال هذا علي  
فاحبوه بحبي واكرموه بكرامتي فان جبرئيل امري بالذي قلت لكم وفي الصحيح الذي  
عن جابر قال رايت رسول الله صلى الله عليه واله في القصر ويجيب فسمعت يقول  
يا ايها الناس اني تارك فيكم ما ان اخذتم به لن تضلوا بعدي احدهما اعظم  
من الاخر كتاب الله من السماء الى الارض وعترتي اهل بيته اقول لا رب  
في نواتر الروايات الدالة على ان التمسك باهل البيت منقذ من الضلال وان  
اتباعهم فرض وتدارعترف الحالفون وان لم يعلموا بها قال العلامة التفتازاني  
في شرح المقاصد فان قيل قال عليه السلام انا تارك فيكم الثقلين كتاب الله  
فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به واهل بيته الى اخر الحديث وقال  
اني تارك فيكم ما ان اخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي اهل بيته وشملوا به  
بفضلهم على العالم وغيره قلت نعم لانصافهم بالعالم والتعوي مع شرف النسب  
الا ترى انه عليه السلام قرنه بكتاب الله في كون التمسك بهم منقذ من الضلال  
ولا يخفى للتمسك بالكتاب الا الاخذ بما فيه الهداية وكذلك العروة التي  
ومما يؤيد هذه الاحاديث ما رواه احمد ابن حنبل في مسنده ونقله صاحب  
المشكوة عن ابي ذر قال وهو متعلق بباب الكعبين من عرفة فقد عرفني ومن  
يعرفني فانا جند بن جناد سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول  
لا ان مثل اهل بيته فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن لم يخلف عمتها  
هلك وقدمروي ابن الغزالي الشافعي الواسطي هذا المعنى في كتاب المناقب بعد  
استايند بعبارة مختلفة وروي عن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله



مثل اهل بيت من سفينة نوح من ركبها <sup>نجى</sup> ومن ناز عنها هلك وعن <sup>ابن</sup> الكوفي قال  
قال رسول الله صلى الله عليه واله مثل اهل بيت من سفينة نوح من ركبها <sup>نجى</sup> ومن  
من ركب فيها <sup>الذي</sup> قال قال رسول الله صلى الله عليه واله مثل اهل بيت من سفينة نوح من ركبها <sup>نجى</sup> ومن  
غرق وعن ابن عباس ايضا قال قال رسول الله صلى الله عليه واله مثل اهل بيت من سفينة نوح  
من ركب فيها <sup>نجى</sup> ومن ركبها غرق وعن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله  
مثل اهل بيت من سفينة نوح من ركب فيها <sup>نجى</sup> ومن ركبها غرق وفي كتاب  
شرف النبي صلى الله عليه واله ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه واله  
مثل سفينة نوح من ركبها <sup>نجى</sup> ومن ركبها غرق ومما يؤيد هذا ايضا ما في  
كتاب شرف النبي صلى الله عليه واله انه قال اهل بيت فيكم كباب خطف في بني اسرائيل ولا يتوهم  
معك ان اهل البيت يشبهون اهل بيتهم لان لفظ العرة مانعة من دخولهم  
وكذا كون التمسك باهل البيت منقادا من الضلالة وسبب النجاة مانع من دخولهم  
لان التمسك بالنساء التي بالاجاع غير منقاد من الضلالة ولهم النجاة ومما  
يؤيد ما امرده من الاخبار ويدل على ان النساء ليسن من اهل البيت  
ما ورد من الروايات الدالة على طهارة اهل البيت المتضمنة لذكر اعيانهم  
من طرق الخلف من مسند احمد بن حنبل عن ابو زرعي عن شداد بن  
عمارة قال دخلت على ابي عبد الله بن اسحق وعنده قوم فذكرت واعلى عليه السلام  
فشموه وشمتمهم فلما قاموا قال لي لم شتمت هذا الرجل قلت رايت القوم  
شموه فشمتم قال الا اخبرك بما رايت عن رسول الله صلى الله عليه واله  
فاطمة عليها السلام نسألهما عن علي عليه السلام فقالت نوجه الى النبي صلى

فر

فبينما انظره حتى جاء النبي صلى الله عليه واله علي وحسن وحسين اخذوا كل  
واحد منهما بيده حتى دخلوا في علي عليه السلام وفاطمة فاجلسوا بين يديه واجلس  
حسنا وحسينا كل واحد منهما على فخري ثم لف عليهم ثوبه وقال كساكم ثوبا هذ  
الآية انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا ثم قال  
اللهم هؤلاء اهل بيتي الحق وقدر ربي قسامين هذا المعنى بسند بن ابي عمير عن  
ابن الاسقع ومنه ايضا عن عطية الطفاوي عن ابيه ان ام السليمة حدثته <sup>قالت</sup>  
بين ما رسول الله صلى الله عليه واله في بيته يوم ما دار الخادم ان عليا وفاطمة عليهما السلام  
بالسدة قالت فوالله قومي فتحتني عن اهل بيتي قالت فتحت فتخيت في البيت  
قريبا فدخل علي وفاطمة والحسن والحسين عليهما السلام وهما صبيان صغيران  
قالت فاحذا الصبيين فوضعهما في حجره فقبلهما واعتنق عليا باحاديديه  
 وفاطمة بالميد الاخرى وقبل فاطمة واعنق عليهما حمزة سوداء وقال اللهم  
اليك المنة انا وانا واهل بيتي قالت قلت وانا يا رسول الله قال انت  
وسنة ايضا عن عطية بن ابي رباح قال حدثني بن سمع ام سلمة تذكروا ان النبي  
صلى الله عليه واله كان في بيته فانتبه فاطمة عليها السلام برهة فنهضت  
فقبلت بها عليه فقال ادع لي ففعلك وابنيك قال فاعز علي والحسين  
عليهما السلام فجلسوا باكلون من تلك الخبيرة وهو عليهما السلام  
ولا ان تحته كساء خبزتي قالت وانا في الخبيرة اهل بيتي فقلت هذه الآية الكريمة  
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا قالت فاحذا  
الكسا وكسام برثم اخبر به قالوا بها الى السماء وقالوا هؤلاء اهل بيتي وقا







المرجة هابطة من السماء قال من يدعو مرتين قالت زينب  
انا رسول الله فقال ادعني فاطمة وعليها والحسن والحسين  
قال فجعل يصنع عن يمينه وحسينا عن شماله وعليها وفاطمة  
ثم عشاهم كما وجبوا ثم قال اللهم اني اظنني اهلا وهو لا  
اهل بي فانزل الله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس  
اهل البيت ويظهركم تطهيرا فقالت زينب يا رسول الله  
الا دخل معكم هذه فقال رسول الله مكانك فانك الى  
خير ان شاء الله تعالى ومنه ايضا عن شداد بن عمار قال دخلت  
واثمة بن الاسقع الاخر الحديث وقد قلنا تمام الحديث فعلا  
عن مسند احمد بن حنبل ومنه ايضا حذف الاسناد عن ابي  
قال قلت في المدينة تسعة اشهر كرم واحد وكان رسول الله  
صلى الله عليه وآله في كل غداة فيقيم على باب علي فاطمة عليهما  
فيقول للصلوة انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت  
ويظهركم تطهيرا ومنه ايضا حذف الاسناد عن ابي عباس  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله قم الله لخلق  
فخلق من خيرهما قسما ذلك قوله تعالى واصحاب اليمين واصحاب  
اليمين فانه خير لهما باليمين ثم جعل اليمينين اثلاثا فجعل

في خيرهما اثنا وذلك قوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب  
والابن يقول الابن يقول فانما من الابن والابن والابن  
بقين ثم جعل الاثلاث قبايل فجعل من جنودها قبيلة  
فلذلك قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس  
البيت ويظهركم تطهيرا ومنه ايضا عن الجمع بين الصحيحين  
للعمري قال الحديث الرابع والثلاثون من التفسير  
عليه في الصحيحين من البخاري ومسلم من مسند  
عن مصعب بن شيبة عن صفية بنت شيبة عن  
قال خرج النبي صلى الله عليه وآله ذات غداة وعليه  
مرجل من شعر اسود فجاء الحسن بن علي فادخله فجاء  
الحسين فدخل معه ثم جاءت فاطمة فادخلها ثم جاءوا  
فادخلهم ثم قال انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل  
البيت ويظهركم تطهيرا ومنه ايضا عن الجمع بين الصحيحين  
لورين بن معاوية العمري قال في الخبر والثاني  
من اجزاء ثلثة في تفسير سورة الاحزاب من صحيح  
داود المحمدي وهو كتاب السنن في تفسير قوله تعالى  
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم



تطهرا قال وعن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وآله  
من سمرقند فدخل المدينة فدخله ثم جاء الحسين فادخله  
ثم جاءته فادخلها ثم جاء علي فادخله ثم قال انما يريد الله  
ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا  
وعن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله ان هذه الآية  
نزلت في بيتها انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت  
ويطهركم تطهيرا قالت وانا جالسة عند الباب فقلت يا  
رسول الله انت من اهل البيت فقال انك لا تدري  
من اذ واج رسول الله قالت وفي البيت رسول الله  
صلى الله عليه وآله وعلي وفاطمة والحسين والحسين صلوات  
الله عليهم اجمعين فلبسوا وقالوا لا اهل بيت  
فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ومن الخبر  
المذكور في سنن ابى داود وسنن مالك عن انس ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله كان يمر باب فاطمة اذا خرج  
الى صلاة الفجر يخرج من تحت هذه الآية فربما من سنين  
يقول الصلاة الصلاة يا اهل البيت انما يريد الله ليذهب  
عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا ومن الخبر الثاني

من الكتاب

من الكتاب يعني جميع زوين في باب ما قبل الحسن والحسين  
عليهما السلام من صحيح ابى داود وهو السنن عن صفية بنت  
شيبه قالت قالت عائشة خرج رسول الله صلى الله عليه وآله  
وعليهما السلام من سمرقند فدخل المدينة فدخله ثم جاء علي فادخله  
ثم جاء علي فادخله ثم قال انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس  
اهل البيت ويطهركم تطهيرا وقال صاحب كتاب التتبع  
ذكر ابن مردويه في كتابه الفائق من مات وتلى من طريقه ان  
العترة على وفاطمة والحسنان فثبت بما اوردناه ان العترة  
هم اهل البيت الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا  
دون النساء وغيرهن وثبتت مصححهم لشبهات كثيرة  
لهم وادخلنا الرجس عنهم والتطهير الذي يريد عن الائمة  
ومن كل قبيلة وقد نقل ذلك من احمد بن فارس الملقب  
في الجمل وغيره وما يؤيد ما قدمناه ما رواه محمود بن  
عمر بن محمد بن عيسى بن سنان قال النبي فاطمة ربي فليها  
مرة فوادي وبها فوادي بصري والائمة من ولد علي  
امنا ربني وحبل محمد ودينه وبين خلقه من اعظم



نجاد من خلفه صوي ما في شرح نفع الجماعة لابن الجليل  
 نقل عن جليلية الاولياء قال النبي صلى الله عليه وآله من سر  
 لي جوتي بموت ماتي ويكن حنة عدد التي عرسها في  
 فليس لعليا من بعدني ليوال ليه وليقتد بالامة من بعدني فاني  
 عتري خلقوا من طينتي ودفنوا فيهما وعلما في الرصد  
 من امتي القاطنين فيهم صلتى لا اله الا الله شفاعة في  
 صراط المستقيم عن ابن جبر في حنة مسند من النبي صلى الله  
 عليه وآله من سر ان يحوي بموت سيدتي يدخل حنة عد  
 مني فليقول علي لا طالب لي الا بالوصياء من ولده ثم قال رحمه  
 ذكر في حلية الاولياء وفضائل احمد وخصايل النظر وفي  
 كتاب شرف النبي صلى الله عليه وآله عن ابراهيم بن علي شيبه الا  
 قال جلست الى الاصغر بن نباتة قال لا افرئك ما ملأني  
 الجواب علم فاضح الحنفية فاذا امكن فيها جسم الله الحكيم  
 هذا ما اوجي به محمد رسول الله صلى الله عليه وآله اهل بيته فان  
 اهل بيته اخذت من حجة بينهم وان شيعتهم اخذت من حجة  
 من الناس فانهم لو دخلكم نار صلالة ولن يخرجكم من فوق  
 معدني وما في ضرر وسد الدين عن النبي صلى الله عليه وآله بل على ان

بالقيمة

يوم القيمة اخذت من حجة الله عز وجل واخذت من حجة  
 ذلك حجة نيك واخذت شيعته ولولا حجة نيك فري ابن يورث  
 وما فيه ايضا مسند من النبي صلى الله عليه وآله يا علي اقل بعدني  
 الحنة انا وانت والحسن والحسين وزوارنا خلف ظهورنا وازارنا  
 خلف زوارنا وشيعتنا من ايماننا وشمالنا وما رواه احمد بن  
 حنبل في مسنده باسناده قال رسول الله صلى الله عليه وآله النجوم  
 امان لاهل السماء فاذا ذهب النجوم ذهبوا السما والارض  
 امان لاهل الارض فاذا ذهب النجوم ذهبوا الارض وفي  
 كتاب شرف النبي صلى الله عليه وآله في العبادة قال صلى الله عليه وآله  
 النجوم امان لاهل السما والارض امان لاهل الارض فاذا  
 النجوم من السما والارض ما يؤمنون فاذا ذهب النجوم  
 من الارض من في اهل الارض ما يؤمنون وفي بعض الاخبار فاذا  
 انقضت اصبحت لهم العذاب وما رواه الشافعي ابن النعمان  
 باسناده للحارث بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 يوم يقرنات وعلى محمد اذن مني يا علي انا وانت شجرة فانما اهلها  
 وانتم فرعها والحسن والحسين اعضاءها فمن تعلق ببعض هذه الاطراف الحنة

له ان يملكها الا ان يملكها من يملكها



وفي كتابه في التبيين على الله عليه وآله قال يا رسول الله صلى الله عليه وآله  
 انا اهل بيتي شجرة في الجنة واعضاؤها في الدنيا فمن شاء  
 اتخذ الخبز سبيلا وما رواه ابراهيم النخعي في كتابه باسناده  
 عن بريدة الاسدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان هذا  
 صراط مستقيما فاتبعوه وما في تفسيره في تفسيره في تفسيره  
 اهنا الصراط المستقيم قال قال سليم بن عجمان سمعت ابا  
 يزيد يقول صراط محمد وآله ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم  
 عن سبيلنا ان يجعلها على فضل وما رواه محمد بن  
 مؤمن الاشعري وهو من اعيان المخالفين باسناده عن  
 الحسن البصري انه كان يفر الخلف هذا صراط مستقيم قلت  
 للحسن ما حناه قال فيقول هذا الطريق علي بن ابي طالب  
 وذهبية وفي تفسيره في كتابه بن شاهين حديث مرفوع  
 الى بريدة في قوله تعالى اهنا الصراط المستقيم قال  
 صراط محمد وآله وما نقله صاحب مجلس المؤمنين عن كتاب  
 الصواعق المحرقة والفاضل القاسم عن كتاب شرف النبي صلى  
 عليه وآله في كل خلف من امتي عن اهل بيتي ينفون  
 عن هذا الذين تحزب الضالين واتخاذ المبطلين وتاويل

سلم

المجاهدين

المجاهدين الا ان اعتكم وفلكم الله عز وجل فانظروا من هؤلاء  
 اقول لا ينبغي في تواتر الاخبار في وجود تلك السبل في الدنيا  
 وان من تلك بهم اهتدى فيكون سبيل السبل ومن لم يهتد  
 ضل عن طريق الهدى المحمدية الذي هو الصراط المستقيم  
 وبعض كلمات الغزالي في ذم الفلاسفة والفلاسفة في كتابه في التبيين  
 من الضلال بعد كلام فاني ما استهم اصنافا واديت علومهم اقسام  
 وهم على كثرة اصنافهم يلزمهم وصمة الكفر والحادون ان كان  
 بين الصنفين منهم والاقدسين وبين الاخرين منهم والاوائل ايضا  
 عظيم في الجهد من الحق والقربى في لسانهم قوله  
 سمعته الكفر فافتهم علمهم على كثرة فرقهم واختلاف مذاهبهم  
 ينقسمون الى ثلثة اقسام الدهريين والطبيعيين واللاهوتيين  
 الاول الدهريون وهم طائفة من الاقدمين بحمد الصانع  
 الدهر العالم القادر وزعموا ان العالم لم ينزل وجوده لذلك  
 بلا صانع ولم ينزل الحيوان من نقطة والنطفة من حيوان  
 كذلك كان وكذلك يكون ابدا وهو لا وهم الزنادقة الصنف  
 الثاني الطبيعيون وهم قوم اكثروا المجتهد من عالم الطبيعة

وزعموا



وعن محايي الحيوان والنبات والكلز والفرس في علم شريح اعضا  
الحيوانات فمروا فيها من محايي صنع الله تعالى وبدايع حكمته مما  
اضطرر له الاعتراف بقا طر حكمه مطاع على غايات الامور  
مفاسدها ولا يطالع التشريح ومحايي سبل منع الاعضا مطاع  
الا ويحصل له هذا العلم ضروري بكمال تدبير الباني لمبينة الدنيا  
والاسما بنية الانسان الا ان هؤلاء الكفرة مجتمع على الطبيعة  
ظهر عندهم لاعتدال الرابع ثبوت عظيم وقوام قوى الحيوان فظنوا  
ان القوة العاقلية من الانسان تابعة لمزاجه ايضا وانما يتل  
بطلان مزاجه فيعلم ان اذ الغدوم فلا يعقل الاعادة العارضة  
كان صفا فذهبوا الى ان النفس حوت ولا تعود بخلاف  
الخلق وانكروا الخيرة والشار والهيمنة والحساب لم يتوقف  
للطاعة فادب الالمعصية عقابا لما عاينهم الجاه وانكروا  
في الشهوات انهم لا الانعام وهؤلاء ايضا نادوا ان اصل ال  
يان هو الايمان بانته اليوم الآخر وهو لا يوجد في اليوم الآخر  
امثوا بانته وصفاته الصفات الثالث الالهيون وهم المتأخرين  
نعم يتل سقراط وهؤلاء اهل اليونان وافلاطون استاد  
ارسطاطاليس هو الذي رتب لهم المنطق وهذا العلم ومنهم

عليه يشير الدارمي بترك معصية  
او تركه فسواد الليل يقضيها

ما لم يكن مخيرا من قبل وانضج لهم ما كان غاما من علومهم وهم يملكون  
روى على الصنفين الاولين من الدهرية والطبيعة واوردوا في  
الكشف عن فساد محيهم ما افنوا به فيهم وكفى الله المؤمنين الفكا  
بقا تلهم ثم ردا رسطاطاليس على افلاطون وسقراط ومن كان  
قبله من الالفين ردا لم يقصر فيه حتى تزيين جميعهم الا انه استبقى  
ايضا من زوايا كفرهم وبعثهم بقايا لم يوفق للترقي عنها فوجب  
تكفيرهم وتكفير شيعتهم من متلفسفة الاسلامين كان سببا  
والغاري واما لهم على انه لم يتم بقول علم ارسطاطاليس احد  
متلفسفة الاسلاميين كقيام هذين الرجلين واما تكفيرهم  
ليس بخلاف عن غيبط وتخليط بشوش فيه قلب المطالع حتى لا  
يفهم وما لا يفهم كيف يروا ويعتدل ويجمع ما صح عندا من متلفسفة  
ارسطاطاليس محبة لاهذين الرجلين يخلصهم في اقتسام  
بحر التكفير ووقم بحمل الشنيع ووقم الحجاب الكاره اصلا لمتلفسفة  
اشيع كلامه وتال في خاتمة كتاب نقاشات الحكماء بعد ذكره اربع  
وانطاطاليس قايدهم فان قيل فقد فصلتم مذهب هؤلاء المتفلسفة  
للقول بتكفيرهم ووجوب القتل لان يعتقد الحق قادم فلنا تكفيرهم



الدونية في ثلاث مسائل احدها مسئلة قدم العالم وقوله ان اللوح كلفا  
 قديمه والثانية قولهم ان الله لا يحيط علمه بالجزئيات الحادثة  
 بين الأشخاص الثالثة الكارهم بوث الاجساد وحشرها ففقد  
 الثلاث مسائل الايمان الاسلام بوجوه ومعتقداتها معتقد كذا  
 الانبياء وانهم ذكروا ما ذكره على سبيل الصلحة تيسلا بالمعير  
 للخلق وتفهمها ففقد هو الكفر الصريح الذي لم يعتقل احد  
 فرق المسلمين الى ارجلهم في اثبات الصانع  
 وجوب وجوده وبيان ضعفه تمسك به الفلاسفة في  
 اثبات الواجب علم ان الفلاسفة والتكلميين اختلفوا في  
 احتياج الممكن الى العلة فقال الفلاسفة هي الامكان والممكنون  
 اختلفوا فالكثير منهم قالوا بان علة الاحتياج الى المورث للحدث  
 وبعضهم قالوا هي الامكان مع الحدث وبعضهم قال بانها  
 الامكان بشرط الحدث والحق ان الحدث له مدخل في الاحتياج  
 الى العلة وهو القسبة في الكتاب السنة والفلاسفة في اثبات  
 محتاجهم من بيان الاول دعوى الباطنة وقالوا الممكن ما يتاوي  
 طفاه اي وجوده وعلمه والعقل يحكم بالضرورة باشتغال من جهة

بغيره

نبي علمه رغبة كما يحكم العقل استناع توضح احدي كفتي الميزان  
 اذا تساوى الثابتين بالامحج والجواب عنه ان لا شئ قنواوي  
 طرفي الممكن بالنظر في ذاته بل هذا ينبغي على ابطال الاولوية  
 الذاتية والحق ان العدم اولى بالممكنات المعدومة التي  
 علمها اني ستم غيرة جاد فانهما ليست بمحولة لان  
 المحال ولا يترتب على العلة والعدم الا لا يلزم يرتب على علة  
 فما قال الفلاسفة من ان علة العلة العدم الا اني قولهم  
 بالترتيب على العلة منحصر في الوجود والعدم الحادثين فعلة احتياج  
 الممكن ليس لاحداث وجوده او حدوث علة فما وجدناه من  
 انزياح فالعدم اولى به ولا يحتاج العلة الا في ضرورة العدم لا في  
 وما وجدناه موجودا غير حادث الوجود فيتمثل عقلنا ان يكون  
 الوجود او الى الوجود فلا يحتاج الى العلة الا في ضرورة الوجود الى  
 العلم والحكم بتاوي الوجود والعدم موقوف على نفي الاولوية الذاتية  
 وسبحي بيان ضعف دليل الفلاسفة على نفي الاولوية الذاتية في  
 هذا اذا راينا موجودا ولم نعرف كونه مبعوثا بالعدم وان عرفنا  
 كونه ممكنا لا يمكننا الحكم بكونه محتاجا الى العلة فظهر ما ذكرنا ضعف دليل

العلم

الى



**بان المهية**

الفلاسفة على وجود الواجبين طريق احتياج الممكن الى العلم والبرهان  
 من سيجي الفلاسفة الاستدلال على مدعاهم بان المهية  
 المكننة مقتضية للتساوي فلو وقع احدهما لا مرجح كان راجحا  
 وهو خلاف المفروض والجواب منع اقتضاء ذات الممكن التبادلي  
 واستدلال القائلون بان علة الاحتياج هي الحدوث بان الممكن  
 يحتاج الى الموت في خروجه من العلم الى الوجود اذ مهية لا تقضي  
 بذلك فاذا خرجت الى الوجود زالت الحاجة ولهذا بقي بعد  
 زوال الموت ولا يحتاج في البقاء الى موت كبقاء البناء بعد  
 البناء وايضا اذ لاحظ العقل حدوث شئ طلب علة وان لم يستلزم  
 الامكان وايضا لو كان الحوج هو الامكان لاجب في جانب العلم  
 فيلزم ان يكون الاعداد لازمية معللة مع كونها مستمرة واستدل  
 بغير الدين في تجهيله على كون الامكان علة للاحتياج بقوله  
 واذا لفظ الذهن العلم موجودا بل العلم وان لم يتصور عين  
 وهو يعلم لانه منبني على شأوي الوجود والعلم في الممكن وهو غير  
 ثابت لضعفه فيلزم على نفي الاولوية ثم استدلت على استلزام العلم  
 علة دعوى انه الحدوث كيفية الوجود فليس علة لما تقدم عليه مراتب

وتقرره

وتقرره على اذ ذكره القسحجي وغيره من الشرايع ان الحدوث كيفية  
 الوجود كونه عبارة عن مسبوقية الوجود بالعدم فيتاخر عن الوجود التام  
 عن الانحدار التاخر عن العلة فلو كان الحدوث علة للاحتياج لزم  
 تقديمه على نفسه بل يتب هو عتق فثبت كون استلزام كون الحدوث  
 علة للاحتياج واجيب عنه بان هذا انما يتم ان كان مراد التاخر عن كون الحدوث  
 بالفعلة علة للاحتياج وهذا لا يقوله ذو عقل بل ليق لانه مرادهم ان كون  
 الممكن بحيث لو وجد المكان حادثا علة للاحتياج والحدوث بهذا المعنى  
 غير تاخر عن الوجود بل تقدم عليه واعتبر في الشرايع الاصحى ان اذ  
 فثبت حدوثه فثبت لزوم ان يكون المعدوم حال عدمه تاما كان مكانا  
 وصورته بالضرورية ثم قال لا ياتي انما يلزم جواز اطلاق الحدوث  
 عليه بمعنى الشئبة المذكورة ولا فساد فيه ليس في ذلك اصطلاحا حاددا  
 المصوب ساحة في المعنى الاصطلاحي كما قالوا المجهول الوجود لا في التاخر  
 ثم قالوا ان المراد منه مهية اذا وجدت كانت لا في موضوع على انه يمكن  
 ان يقي المراد هو الحدوث بالضرورة ثم اجاب عن هذا الجواب بما  
 تضمنه استلزامه من اطلاق الحدوث على الممكن حال عدمه وليس في ذلك  
 الا ان مرادهم من الحدوث هو الحدوث بانحدار كونه لو كان مرادهم ما ذكرت  
 لوجود ذلك احيانا في موهوم كلامهم ولو اوردوا ان الاصلح المعتبر هو



وليس كمال الجهر كما لا يخفى اقول هذا الكلام خفيف ضعيف لان دعوى  
اعتناء المتكلمين من الخلاق الحادث على الممكن طال عدم كلام الوجود لا يمكن  
سواء لانه لا يخفى على صاحب الطبع السليم والادب المستقيم انه ليس رادهم  
بالحدوث الحدوث بالفعل لانه ليس علمه للاحتياج بالعدم فحينئذ  
يكون رادهم بالحدوث بالقوة فانه في الخلاق الحادث هذا الشيء على  
الممكن حال عدمه ولم يظهر من كلامهم انهم امنعوا عن هذا الاطلاق  
فما ادعى من ضرورة استبعاد المتكلمين عن هذا الاطلاق فاسد نظره ساقط من جهة  
الاعتبار اعلم ان الزلل بين الممكن والمتكلمين في ان الامكان  
على علمه للاحتياج ام ليس بعلمه اما الاول فانه من جهة سفسه  
اتباعهم فاما الثاني فانه من جهة سفسه واما الثاني فانه من جهة المتكلمين  
واتباعهم فاما الثاني فانه من جهة المتكلمين فاما الثاني فانه من جهة المتكلمين  
بان وجوده معلول علمه وكذا يمكن بان استمرار وجوده المعلوم بالعلم  
محتاج الى العلم وهذا الحكم من حيث هو لا يوجب وجوده والعدم بالضرورة لا يمكن  
الممكن وهو من نفس الاولوية وليس لهم دليل على نفيها واما الثاني فانه من جهة المتكلمين  
يمكن ان الامكان على احتياج وجود الممكن الى العلم لا يمكن ان يكون اولى  
الوجود وكذا لا يمكن باحتياجه الى العلم لا يمكن ان يكون اولى من العلم  
لأنه اذا كان مع الحدوث اول الامكان شرط الحدوث فاذ اراها ما كان باطل  
يمكن بان علمه وجوده لان حدوث الحادث غير محتمل بمنع كونه ضرورة

فصل في الجهن

مهلية لا تفي بذلك ما اخرجت الى الوجوه لانه لا حاجة الى  
يقع بعد ذلك الموضع للاحتياج في البناء الى موشركا والبناء  
بعد فناء البناء وايضا اذا اخطأ العقل وحدوث شيء طلب  
علة وان لم يتصور الامكان فلا يزال كان المحجج هو الامكان  
لا يخرج في جانب عدمه فيعلم ان يمكن الاهداء الا ان يثبت  
معلومة مع كنهها مستحق **فصل في البحث عن الاولوية** لانه  
اعلم ان الممكن لا يقتضي وجوده اقتضا تاما لا يستحيل  
انفكاك الوجوه عنه كالواجب ولا يقتضي ايضا عدمه كملك  
كالمتع وليس يلزم من هذا تساوي طرفيه لانه من زعم  
بينا بالاحتياج مدعي تساوي الطرفين في الممكن الى بيان  
انه لا يجوز لاحد طرفيه بالنظر الى ذاته او لولوية غيره  
الى حد الوجوب فاستدل اتباع الفلاسفة على نفس الا  
ولوية بان كون احد طرفيه اولى بذلك انه باطل لان  
الآخر ان امتنع بسبب تلك الاولوية الناشئة من ذات  
الممكن كان هذا الطرف الاول لانه واجبا وان امتنع  
الطرف الاخر فاما ان يقع بالعلة واندمج بينهما  
للتساوي لما امتنع وقوده فالجواب اولى بان يمتنع وقوع  
بالعلة واما ان يقع الطرف الاخر بجهة مثبتة الاولى

ان يكون

بالعلة



للطرف الاولي توقف على علم تلك العلة التي للطرف الاخر اذ هو  
 تلك العلة يكون الطرف الاخر راجحا واولي والممكن علة  
 له فلا يكون الاولوية الثانية لذات الممكن وحده بل يكون  
 تلك الاولوية ثانية مع انضمام ذلك لعدم اليه والمفروض لا  
 لان المفروض ان الاولوية ناشئة من ذات الممكن وحده  
 ان اولوية العلم انما نشأ من ذات الممكن المعدوم بعدم  
 الاولي وحده ولكن ترتب الاثر على هذا الاولوية فطر  
 بعدم معارض اقوي من الاولوية الذاتية وهو علة الوجود  
 فلم يلزم مما ذكر ان يكون عدم علة الطرف الاخر له محذورا  
 في الاولوية بل يلزم منه ان له متخذا في ترتب الاثر على  
 الاولوية وهكذا اذا فرض الاولوية في جانب الوجود  
 بان يفرض موجب اني يكون وجهه بالاولوية الذاتية  
 فمع هذا الاولوية علمه ممكن ولكن بعلة وجودية مقتضية  
 لعدم اقوي من الاولوية فوجهه بتلك الاولوية فطر  
 بعدم معارض اقوي منها وينبغي ان نأني عمال  
 يتضح به الحال لا يخفى ان المخطط اولى بذات المحرر من  
 الارتفاع فيخط بالاولوية الذاتية ولكن بشرط عدم  
 معارض اقوي من الاولوية الذاتية وهو القاسم

نعم

تفسر على الارتفاع وهكذا الناد الارتفاع اولى بذاتها من  
 المخطط فيرتفع بالاولوية الذاتية بشرط ان لا يكون لها  
 مانع فانت اذا تأملت فيما ذكرنا ووجهه قدرت على ابطال  
 كل دليل ذكره في هذه الاولوية اعلم ان اتباع الفلاسفة  
 تمسكوا بوجه آخر في ابطال الاولوية فينبغي ان نأنيها  
 ونجيب عنها **الوجه الاول** ما اختاره وذكر بعض الفضلاء  
 المعاصرين في شرحه على التعبد وهو انه لو ترجح الممكن  
 احدثه كالموجود مثلا لذاته من غير وجوب بان يكون  
 الوجود اولى له لذاته مع جواز علمه ايضا وان كان على  
 سبيل المرجحية كان لثاننا نأخذ اولوية الوجود مع  
 الموضوع وزد بين وجهه وعدمه بان نقول الممكن  
 الاولي الوجود على اوي وجوده مع عدمه اي  
 يكون الوجود له اولى لكن بالاولوية اخرى من ان  
 الاولوية الاولى ما خذوه مع الموضوع في مشتق كة  
 بل يحالين بيان ذلك ان الممكن الذي يكون وجهه  
 اذا فرضنا وقوعه محذور هذا الاولوية فلا يجوز ان  
 يكون وقوعه محذورا بدلا عن الوجود ليرفضناه ولما  
 كانت الاولوية وجوبا بل يجب ان يكون وقوع

تتبع



العدم بدلا عن الوجود ايضا جازا مع اولوية وجوده فاذا  
 جاز وقوع محله ومع ذلك لم يقع وقوع وجوده فلو كان  
 بلا ترجيح واولوية كان ذلك ترجحا لاحد المتساويين بلا  
 مرجح وان كان ذلك بسبب اولوية ورجحان فلا يجوز ان  
 يكون هناك الاولوية هي الاولوية المفروضة او لا  
 لكونها مشتركة بين حال الوجود وحال العدم بل يجب ان  
 يكون اولوية اخرى وجيئة اخذنا هذه الاولوية  
 الثانية ايضا مع الموضوع وردنا بين وجوده ومحل  
 وهكذا ايضا لانهاية هذا الكونها من الاعتباريات ثم  
 ناخذ جميع تلك الحقائق الغيب المتناهية مع الموضوع  
 ونوجد فلا بد من اختيار تساوي وجوده مع محله ضرورة  
 ان لا اولوية خارجة من الاولويات الغيب المتناهية  
 فيلزم ترجيح احد المتساويين من غير مرجح وهو محال  
 بالبداهة وهذا طريقه في نفي الاولوية الذاتية بل  
 الاولوية مطلعا دقيقة لطيفة قليلة المؤنة جدا انه  
 تفرد ناهيا بفضل الله ومنه وسلكناها في كتابنا  
 الموسوم بكم مراد اقول في الجواب ان هذا الاستدلال  
 في غاية الضعف لان مع اخذ الاولوية الممكن الذي

هو الموضوع

هو الموضوع لا يجوز ان يتقدم بان يقال الممكن الاول الوجود  
 هاتين اوي وجوده مع محله او يكون الوجود له اولى فان  
 الممكن الاول الوجود بالضرورة وجوده اولى مع محله  
 الاولوية محال ان يساوي وجوده وعده وقوله فاذا جاز  
 وقوع عدمه مع ذلك لم يقع وقوع وجوده فلو كان لا مرجح  
 واولوية كان ذلك ترجحا لاحد المتساويين بلا مرجح وان  
 كان ذلك بسبب اولوية ورجحان فلا يجوز ان يكون هناك  
 الاولوية هي الاولوية المفروضة او لا الى اخر كلامه  
 كلام غير موجبة فان وقوع الوجود مع الاولوية الذاتية  
 وان كان وقوع عدمه جازا ليس ترجحا بلا مرجح فالمراد  
 يجوز ان العدم مع اولوية الوجود ليس جازا وقوعه بسبب  
 علة يرجح العدم على الوجود بل المراد انه يجوز مع الاولوية  
 الذاتية عدمه بعللة ومرتج يرجح العدم فوجود الاولوية  
 بالاولوية مشروط بعدم العلة المرجحة المقضية للعدم  
 فوقع الوجود بالاولوية على تقدير عدمه بعللة العدم  
 لا يحتاج الى اولوية اخرى ورجحان اخرى سوى الاولوية  
 المفروضة ولا يستلزم ترجحا بلا مرجح فان الوجود لا  
 يساوي العدم لان الوجود له اولوية ذاتية وليس



فان في كلامه  
بينه

للعدم ما يرجح ولكن العدم جازا لوقوع بعبارة و ترجح نرجحه  
على الوجود فقوله لك هذا مشترك بين حال الوجود والعدم  
لا يشتبهما لان الاولوية وان كانت مشتركة بين الحالين  
ولكن في الحالين فان الوجود ليس الاولوية معا فلو  
منها وفي حال العدم لها معارض اقوى منها **الوجه الثالث**  
انه لو كان وجوده مثلا رجحا على عدمه بالنظر الى ذاته  
لكان عند مقتضاها بالنظر الى ذاته لان رجحان احد الطرفين  
يستلزم مرجحية الطرف المقابل و مرجحية يستلزم  
امتناع لان ترجح احد المتساويين اذ كان مقتضاها  
ترجح المرجح اولى بالامتناع لان المرجح اصنع  
من المساوي على ما قال الامام في كتاب الاربعين  
فترجح الوجود نظر الى الذات يستلزم امتناع العدم  
بالنظر اليها وهو يستلزم وجوب الوجود وهو المطلوب  
لجواب عن هذا الوجه قد ظهر مما ذكرناه في الجوابين  
وبانه ان رجحان الوجود بحسب الذات لا يستلزم  
امتناع عند المرجح مطلقا بل يستلزم امتناعه  
بشرط عدم العلة المرجحة المقتضية للعدم لاستلزامه  
ترجح المرجح ولما على تقدير وجود العلة المقتضية للعدم

للعدم

للعدم فليس عدمه مقتضا لاي شيء ترجح المرجح لان العدم على هذا  
التقدير يرجح من الوجود الذي اقتضاه الذات بالاولوية  
**الوجه الثالث** اختار الفاضل المشهور الامير صدر الدين محمد  
التبريزي في رسالته في اثبات الوجوب وهذه عبارته  
فان قيل لا نسلم ان وجود الممكن يحتاج الى مرجح يجوز ان يكون  
الوجود ببعض الممكنات اولى والبق من العدم اولى غيره  
منتهية الى حال الوجوب فيكون وجوده رجحا على عدمه  
اذ اوجد ذلك الممكن بلا مرجح بدنه ترجح الراجح وهو باين  
قطعا قلت ذلك الممكن ان كان غير حلة وجوده نفسه  
لزم خلاف المفروض وان كان هو نفسه حلة لنفسه لزم  
ايجاد الشيء لنفسه وهو محال لان الشيء ما لم يوجد  
ان كان موجودا بلا سبب وكان جازا لالعدم لا مكانه لم  
يكن عدمه باقتضاء سبب وجوده على ما هو شأن الممكنات  
لان وجوده بلا سبب بل يكون اغدا منه بنفسه كما ان  
لكل شيء في نفسه جواز انعدامه او موجوده بلا علة مقتضية  
لذلك وهو متنع والي ما ذكرنا اننا نعلم الثاني على ما  
نقله عنه سائر كتاب الاربعين بقوله لو حصلت سلسلة  
الوجود بلا وجوب ويكون مبدل ممكن احاصلا بنفسه

لم يرجح



لنه اما الجاد الشيء لنفسه وهو خاضع ولما علم بنفسه وهو  
 الخشع انتهى كلامه اقول في كل واحد من كلامي هذا السيد والفق  
 اني نظر ظاهر واعتراض وانفتح اما ما برح على السيد والافصح للتع  
 من كون اولي الوجود محتاجا الى العلة فيلزم خلاق المفروض  
 ان كان غير علة لوجوده ويلزم ايجاد الشيء لنفسه ان كان  
 هو نفسه علة لنفسه لان والى لهم على احتياج الممكن الى العلة  
 ما يتناهى هو ان الوجود والعلة في الممكن متساويان فلو  
 ترجح احداهما لغير صلة يلزم الترجيح بل لا مرجح وهو محقق في هذا الباب  
 لا يمكن الحكم باحتياج اولي الوجود الى العلة فانه لا يلزم  
 من ترجح وجوده الترجيح بل لا يلزم منه ترجح الراجح  
 وهو ليس محال او اما ما يرد عليه ثانيا انا لا نعلم ان اولي  
 الوجود ان كان موجودا بلا سبب وكان جابرا للعلم  
 ان يكون انعدامه بنفسه بدون علة مقتضية لذلك  
 لان الممكن الذي هو محقق بالاولوية ولا يجوز انعدامه  
 ولكن لا يجوز الاعمالة بوجوده مقتضية لانعدامه  
 لان من انعدامه بدون العلة المقتضية يلزم الترجيح  
 بل لا مرجح وهو محقق واما الثاني فيلزم حله مثل ما افاده  
 على السيد فان قد بر **الوجه الرابع** ما ذكره لعل شي في

مع

نعم

شحبه على الجبريد في شرح كلام المصنف في الاولوية الذاتية و  
 هذه عبارة لانه مع ذلك الرجحان لو لم يجوز وقوع الطرفين  
 المرجح نظر الى ذات الممكن لم يكن ممكنا ما فرضناه ممكنا  
 ولجواز وقوعه نظرا الى ذات المجاز رجحان على الطرف الراجح  
 نظرا الى ذاته اذ لا يتصور الوقوع بدون الرجحان لكنه لا  
 يجوز طنا فانه مقتضيات الممكن وهو الرجحان الطرف الراجح  
 لجواب انه يجوز وقوع الطرفين المرجح نظر الى الذات ولكن  
 لانه لو لم يجوز رجحان على الطرف الراجح نظر الى ذاته  
 بل لا يلزم جواز رجحانه على الطرف الراجح بسبب خارج عن  
 الذات وهذا الرجحان لا يتناهى في الرجحان الذي هو مقتضى  
 الذات **الوجه الخامس** اما اختار المدعي في حاشية القديس  
 على الشرح الجديد قال بعد ما اعترض على الوجه الرابع  
 الحاك كونه بالاح من نظر اقول اثبات هذا المطلب ما  
 يقتضيه رجحان طرف فهو بعينه يقتضيه رجحية الطرف  
 المتقابل للتضاد والراجحية والمجوسية في مقام امتناعه  
 لامتناع ترجيح المرجح وامتناعه يستلزم وجود الطرف  
 الراجح اقول في الجواب اننا لا نعلم ان رجحية النظر الى  
 الذات يستلزم امتناعه مطلقا بل يستلزم امتناعه

بن  
 الوجه



مطلقا لا يستلزم امتناعه ان لم يصح راجعا بسبب خارج للزوم  
 الترخيل بل لا محالة اذ اصاب راجحا بمنح خارج فلا يلزم الترخيل  
 بل لا محالة فلا يستلزم امتناعه لعدم سبب راجح وجوب الطرف  
 الراجح بالذات بل يستلزم وجوبه بالغير وهو غير محال الصريح  
**الوجه الخامس** ما ذكرنا ايضا الشارح المذكور وهذا  
 عبارة واضحة واستدل بها لم يوفق احد الطرفين  
 لذلك فان لم يمكن طرانا الطرف الاخر كان ذلك الطرف  
 محتقرا فيكون الطرف الراجح واجبا وقد فرضناه ممكنا وان  
 امكن طرانا الطرف الاخر ما لا سبب فيلزم ترجح الموجح  
 بلا سبب وبسبب فان لم يصح ذلك الطرف اولى به لم  
 يكن السبب سببا وان صار يلزم مرجحية الطرف الاخر  
 لذلك فترد ما بالذات وهو مستبعد ثم نقول ما اردت على هذا  
 الدليل امامهم غزالي في التحقيق والجواب ان يقول  
 الطرف الاخر يمكن طرانه بسبب يصح راجحا وبسبب  
 الطرف الاخر مرجحا ولا يلزم رد ذلك بالذات لان الذات  
 على هذا التقدير ايضا يقتضيه الاولوية ولكن الاولوية  
 لا تقاوم السبب بخارجي ولا يترتب عليها الاثر بل ترتب الاثر  
 عليها مشروط بعدم السبب الخارجي فان قيل اذ امكن

بنان برهان الفلاسفة على اثبات الواجب فيكيف تستدل الصانع  
 على شانه وجوب وجوده قلت اما نحن فنستدل على وجود  
 الصانع وصفاته من العلم والقدرة والحيق والادارة والكرامة  
 بالاستدلال لله به عليه في كتابه واستدل به بنبيه والانبيا  
 صلى الله عليه واله من الافعال المحمدا المنقطة من السماء والارض  
 والشمس والقمر وطلوعهما وغروبهما واختلاف الليل والنهار  
 وسائر الاثار المتعاقبة على انواع المنافع العظيمة والفوائد  
 الحسنة قال الله تعالى ان في خلق السموات والارض و  
 اختلاف الليل والنهار والفلك لتوحيي في البر والبحر  
 يفهم الناس وما اورد الله من السماء من ماء فاحياء به الارض  
 بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسموات  
 المستقرين السماء والارض لايات للقوم يعقلون ولا شك  
 ان كل واحد من هذه الاثار المذكورة للعقل دليل  
 واضح وبها انه قاطع على وجود صانع عالم قادر حي مريد  
 كان ثم تستدل على وجوب وجود الصانع بانه لا يجوز ان  
 يكون وجوده بالاولوية لان الوجود بالاولوية لا يحل عليه  
 العدم على ناقص والعاجز الناقص لا يصلح ان يكون  
 صانعا وبقا للعالمين بالاضافة ثم اعلم ان الفلاسفة



حيث عجزوا عن اثبات وجوب الوجود عجزوا عن اثبات التوحيد  
 ليلزم عليه انه لو كان وليجان او اكثر لزم اشتراكهم في الوجوب  
 فلا بد لهم مما يتميزون به فيلزم الترك وهو محال على الوجود  
 فالحجاب عنه ان هذا الذي هو اثبات الوجوب وهم عاجزون  
 عن اثباته ولا يخفى ان دليلهم هذا وان سلمنا انه يثبت  
 على اثبات الواجب غير مفيد للتوحيد لانه يرد عليه ما اوردوا  
 من كونه وهو انه يجوز في بادي النظر فرض التعدد ولو لم يجز  
 عن ذلك على اكله بان يكون في الوجود وليجان بسيط  
 مجهول لا لكنه مفترقان بتمام المهمة البسيطة ليس بينهما قسمة  
 مشتركة ذات اصل بل كل واحد منهما متفرق بذاته صالح  
 الانتماء الى الوجود المطلق عنه بنفسه والوجوب عجز متفرع  
 من ذلك اشكل واحدهما بانه اقوالا لشك ان هذا الا  
 عراض وارد على دليلهم ولا يفرق عنه وكل من اذا  
 يجب عنه اجاب بما ليسين ولا يعني من مجموع الجواب  
 عنه بعض الفضل بانه لو تعدد الواجب فمهمة كل واحد  
 منها عجزا عنه بالذات لمهمة الاخر مفهوم وجوب الوجود  
 عارض لهما في لا يخلو اما ان يكون هذا المفهوم متفرعا  
 من واحد منهما بخصوص ذاته او لا وعلى الاول يلزم

كيفية

لا يميز

الواجب

ان لا يكون هذا المفهوم متفرعا عن واحد الاخر لان  
 الخصوصية لا يكون مع الاخر وعلى الثاني يكون في ذات  
 منهما شئ مشترك صالح لان يتفرع هذا المفهوم المشترك  
 من كل واحد منهما وهي توجب الاشتينية في ذات الواجب  
 الامتياز بينهما بالاشتراك والاشتينية في ذات الواجب  
 محال باطلا وفيه بحث اما الاول فالنقص بان يقال لو كان  
 مقدما ت هذا الدليل صحيحا لزم جواز اجراءه في ذلك  
 بان يقال لا يخلو اما ان يكون مفهوم الوجود متفرعا عن  
 الواجب بخصوص ذاته او لا وعلى الاول يلزم ان لا يكون  
 هذا المفهوم متفرعا من الممكن لان هذا الخصوصية لا يكون  
 مع الممكن في ذاته لانه لا شك في ان الواجب متفرع من الممكن  
 كما هو متفرع من الواجب ومشتراك بينهما وعلى الثاني يكون  
 في ذات الواجب شئ مشترك صالح لان يتفرع هذا المفهوم  
 المشترك منه وهذا يوجب الاشتينية في ذاته وهو محال  
 واما ثانيا فالحال بان يقال هذا المفهوم متفرع من كل واحد  
 منهما بخصوص ذاته اي يكون هذا الخاص بحيث يتفرع  
 منه هذا المفهوم وذلك الذات ايضا كذلك لا يخفى ان  
 هذا الذات الخاص منشأ اشتراك هذا المفهوم وليس



لذلك ايجاز الخاص قد طرحت في شئ من هذا المقام  
 ولا يكون غير هذا الحجة والملازم الاول فلا يلزم  
 الامتناع من الاختصاص ولا يتحقق فان قيل اذ احكام  
 بطلان دليل الفلاسفة على التوحيد فانهم كيف تستدلون  
 عليه قلنا التوحيد من ضروريات الدين فلا يحتاج اليه  
 على ان تصور الكتاب والسنة ناطقة به وليس التوحيد  
 يتوقف عليه اثبات النبوة فيجوز الاستدلال عليه بالنقل  
 ولا يلزم منه الدور كما لا يخفى على اللبيب الاذيع  
 في علم البايع عن ثبانه وبیان اختلاف المصنفين وبیان  
 المحب لمحق اعلم ان القائلين بوجوب الواجب اتفقوا على انه  
 تمام علم الاخرى من قول الفلاسفة وسيجيء بيان  
 ولا يخفى لان الفلاسفة انشاء الله تعالى علم حيث لم يقبلوا من مشكاة النبوة عز وجل  
 القائلين بان الله تعالى عن اثبات العلم لله تعالى بالبرهان كما عجزوا عن اثبات وجوب  
 الحجود والتوحيد لانهم استدلوا على حله بانه تعالى مجرد  
 وكل مجرد عالم بذاته فان العلم هو حضور مجرد عند مجرد  
 فاذا كان علما بذاته كان عالما بجميع الموجودات فها  
 معاومات الواجب بخير واسطة او بواسطة العلم  
 بالهالة فيستلزم العلم بالمعلوم وفي رد عليهم بان الانسليم

العلم

ان العلم هو حضور مجرد عند مجرد بل العلم هو الانسليم والظهور  
 ونحوه فاعلم بذاته وانكشافا عليه في العلم ليل من كونه مجرد او  
 بطلان دليلهم على كل مجرد عال وان سلمنا فلا نسلم ان العلم  
 يستلزم العلم بالمعلوم فانهم اختلفوا في علمه تعالى بغيره انه قد  
 جامعة منهم الى ان علمه تعالى بما سوى الذات حضور في وجوب  
 الى انه حضور في فعل المذهب الاول لا يستلزم العلم بالهالة العلم  
 بالمعلوم لان حضور ذات العلة وعدم غيبته عن العلم لا  
 لا يستلزم حضور بالمعلوم وعدم غيبته ولا جهان علم عليه بل  
 علم حضور ذات المعلوم في المألوف حين عدمها بغيري  
 وعلى المذهب الثاني حضور الذات وحكم غيبته عن العلم لا  
 يستلزم حضور لصور المعلومات للعلم لان هذا الاستدلال  
 يديهي ولا يمكنه اقامة البرهان فاعلم ان امتناع حصول الصور  
 في ذاته تعالى فان قيل اذا اطلعت دليل الفلاسفة على العلم فانهم  
 كيف تشبثون علمه تعالى وانستدلون عليه قلنا استدلال على  
 العلم باعلناه وارشدنا اليه ربنا عن وجل في كتابه ونبينا  
 محمد صلى الله عليه واله واصحابه عليه السلام في احاديثهم  
 من الاقوال المحكمة والآثار المتقنة وعجايب الصنع وعتا  
 لخلق وبرايع التدبير قال الله عز وجل ان في خلق السموات

عليه بل البرهان م



والارض واختلاف الليل والنهار ولايات لاولي الا بالاب  
والاحاديث في هذا المعنى كثيرة ولا شك في ان كل من لا  
لافعال المحكم يحكم بعلم صانعها بالضرورة وتستدل ايضا  
على علمه تعالى بان الجمل نقص والنقص عليه تعالى محال لان  
ان المتفلسفة ايضا عتبتهم ان يستدلوا على علمه تعالى بقدر  
الدليلين فقلنا لا يجزم ان يستدلوا بهما اما الاستدلال  
بالدليل الاول فلا يعمكم ثم لا يتم بيقين وان افعل الله  
تعالى غير محالة بالاعراض فعلى هذا الافعال المحكم والافعال  
المتفلسفة غير التي على علمه تعالى واما الاستدلال بالدليل الثاني  
فلا يعمكم لان العلم والقدرة صفات كمال وفي درجة واحدة  
من درجات الكمال وان شقاء كل واحد منهما نقص والفلسفة  
حيث قالوا باستناع صدور كل من الواحد منه تعالى وحكموا  
بعدم قدرته على التزم الواحد لا يعمكم الاستدلال على علمه  
تعالى بان الجمل نقص فان من محجوب فقد ان احد الكمالين  
لا يستبعد نقصان الكمال الاخر وهو العلم ثم اعلم ان جماعة  
من المتكلمين جوزوا اثبات علمه تعالى بمفرد الكتاب  
والسنة واعتبروا عليهم بان اثبات النبوة بالمعنى موقوف  
على اثبات العلم فيلزم الدور واجيب بفتح التوقف فانه

منه تعالى

اذا ثبت صدق الرسل بالمعجزات حصل العلم بكل ما اخبروا به  
وان لم يحيط بالبالكون الرسل حالما والتحقق ان الله سبحانه  
اذا اظهر المعجزة على طبق دعوى الرسل فبشهادة المعجزة  
يحصل العلم بان الله تعالى لم يذاته ورسوله ومعجزاته و  
بدعوى رسالته ويحصل العلم بالبدية فيكون الرسول  
صاदा في دعواه فبعد ثبوت صدق الرسول يمكن اثبات  
عموم علمه تعالى واحاطته بكل شيء من الصفات والادب ينص  
الكتاب المنزلة على الرسول صلى الله عليه وآله ولا يزن منه  
دور ويبقى ان نذكر المعجزة في هذا الا ان مكنا من الملك  
اذا كان جالسا على سرير في محراب فقام فجاءه من بين  
قناتهما الناس اهلوا الى وزير هذا الملك فحضر عليهم  
مناجيتهم قال الملك ايها الملك ان كنت صادقا في دعوى  
من مجلسك ثم اتعت به يعرف الناس صدق دعوى فقام  
الملك عند مقالته وجلس فيحصل العلم بجميع ما في  
صدقه وجوب متابعتة بالبدية وكذا الرسول اذا ادعى  
الرسالة واظهر الله المعجزة على بن على طبق دعواه علمنا  
بالبدية صدقه من غير احتياج الى فكر ونظر بعد ثبوت  
عدله وحكمته سبحانه فصل اعلم ان القائلين بان الله

وبنصوص احاديث  
الرسول

فقم



عالم من الفلاسفة والتقليد وأبناهما حيث سيعوان  
 السماء ولم ينفوا أنا والانبيا ولم يفتسوا من مشكاة  
 خيطوا خيط العنق وطلبوا الكيفية علمه تعالى وبحسب  
 عنها فاختلوا وذهبوا الى مذاهب شتى لا والمذهب  
 المنسوب اليه فكيف ببر للمطبي وهو ان علمه تعالى الاشياء  
 انما هو صورة زائفة على الاشياء مطابقة لها فانه يبدأ  
 تعالى وهو الذي خلقنا الانسان على من المثلين في الثالث  
 المنسوب اليه ليس للمطبي وهو ان علمه تعالى الاشياء  
 صور زائفة عليها مطابقة لها فانه يبدأ في العلم الاول  
 لا بد ان تعلمه تعالى والثاني المذهب المنسوب اليه فلهن  
 وهو ان تلك الصور قائمه بذاتها وقد اتفقوا على ذلك  
 اذ لم ينفوا كون الصور العلمية قائمه بذاتها لا في محل  
 ولا في موضوع والرابع المذهب المنسوب اليه فلهن  
 ومن تبعه من المشائين وهو القول بالتحاذه تعالى مع  
 العقول وبطلان هذا القول ايضا لقول الفلاسفة  
 بدهي لا خفاء فيه والخامس المذهب المنسوب اليه صاحب  
 الاشراق وهو القول بالعلم الحصري وهو بجمه قد  
 استعاده في جلسته في سنة نوم ارسططاليس في

كتاب في الفلاسفة  
 في علمه تعالى

من مذهب تالس البطلي وهو ما اخاف الحق في رساله  
 العلم وفي شرحه على الاشارات وحاصل كلامه ان علمه تعالى  
 بذا الله يكون بعين ذات فلا يحسن ويحسد هذا المدرك  
 ولله ذلك والملاذك ولا يتعد به الاعتبارات الا ان  
 يستعملها العقول واما علمه تعالى علمه القريب فيصور  
 ذوات تلك المخلوقات وجودها وهو نفس العقل الباطن  
 ايها من عين احتياج الى صورة متلفه تحمل ذاتها  
 تعالى عن ذلك واما علمه تعالى علمه القريب كالمادة  
 والمعدونات الحق من شأنها ان يوجد في وقت  
 يتعاقب بوجود فيكون بادئها صورها المحقولة في العلم  
 القريب ولذلك الى ان ينتهي الى ادراك الحسوسات وان تمام  
 صورها في الذات مدركها ويبدأ على هذا القول الله بان  
 ان لا يكون ايجاد المخلوقات القريبة مسبوقا بالعلم كالمادة  
 بالطبع وهو قائم البطالان ويند عليه ايضا انه يلزم ان  
 يكون الله تعالى محتاجا في علمه الى عين وهو المخلوقات  
 القريبة والصورة التي تسمى فيها وهو ايضا ظاهر البطالان ويند  
 علمه خلافة من مذهب اهل البيت عليهم السلام بالضرر في  
 يلزم ايضا ان لا يكون الله قبل ايجاد العقل ونفوسها

الام



علما بغيره انه ويلم ايضا ان يكون الله تعالى علما بالصورة  
 بالذوات لان الحاضر الموجود هو الصورة لا الذوات و  
 السادس المذهب المنسوب الي ارسطو والمعلم الثاني  
 للفلاسفة اعرف الفارابي ونسبهم ابن سينا وتلميذهم  
 واتباعهم وهو ان علم تعالى بذاته حضوره وبغيره  
 حصوله فعلى وقد صرح ابن سينا بمن دونه في صفاته واشاد  
 وتعلقاته وتلميذ في تحصيله وحاصل كلامها ان العلم  
 هو حصول صور للمعلومات في النفس وصور الموجودات  
 من تتم في الباري تعالى وهذا عبارة شبيهة في اللفظ  
 المشوبة اليه ثم اعلم ان العلم ينقسم قسمين احدهما ما  
 هو حادث من وجود الشيء علما بالذات وتبينها علم حادث  
 منه وجود الشيء مثل علم الباري بالبناء قبل وجود البناء  
 وعلم الباري تعالى من قبل القسم الثاني لانه متقدم على  
 وجود المعلومات وثالث ايضا في التعليقات الاول يعرف كل  
 شيء من ذاته لا على ان يكون الموجوب علمه لعل بل علم  
 علمه لها مثلا ان يكون البناء يندفع في الدهن صورة ثابتة  
 فيبينه على ما هو في الدهن فلو كانت الصورة من البيت  
 في الدهن لم يكن البيت وجود فلم يكن صورة البيت علم  
 البناء بل الامر بالعكس وهذا القول لا يخفى ما فيه فان العلم

هو الظهور والانتكاف وعدم حقا للمعلوم والاختفاء  
 الموافق للواقع وانجاد الصور في النفس ليس علم بل هو  
 تقدير والتقدير مسوق بالعلم فالبناء بعد علم البناء و  
 علم المصلحة فيه تقدير ويوجد الصور في نفسه ثم يبنى  
 على قول ابن سينا يلزم ان الله تعالى قد علم الامر من غير  
 علم به والمصلحة في خلقه فحفظه في شكله ان التقدير من  
 سبق العلم متمم ويلزم ايضا ان يكون العلم من صفات الفعل  
 لا من صفات الفعل الذات وهو ظاهر البطلان ويلزم ايضا  
 ان يكون علم تعالى حادثا لان كل فعل حادث بالضرر  
 ويلزم ايضا ان لا يكون الله تعالى علما بالغير فعلا لانه تعالى  
 كالعلم بالزوم شيء على تقدير شيء كما قال الله عز وجل لو كان  
 فيهما الهة الا الله لفسدتا وايضا قد صرح في الاشاد  
 بان علم الباري حصوله بحسب المذكور فلهذا الساج  
 وهو يقضي الدين رحمه الله تعالى الاشك في ان القول بغير  
 لوازم الاول في ذاته قوله يكون الشيء فاحلا وقابلا معا  
 وقوله يكون الاول موصوفا بصفات غير اضافية ولا سلبية  
 وقوله يكون محلا لمعول لانه المكنة المكنة تعالى عن ذلك  
 علوكيل وقوله بان معول له الاول غير ما بين لانه  
 وبانه تعالى لا يوجب شيئا مما يبينا به بذاته بل بتوسط



الامور الخالقة فيه الى غير ذلك مما يجازي الظاهر من هذا الجمل  
 والقدر ما القاين بغير العلم عنه تعالى ولا طعن القائل ببقاء الصور  
 العقلية بذواتها والاشياء في القائلين بالمعاد العاقل والمفهوم  
 انما انكروا تلك المحالات حدوا من انتم هذا المعاني التي  
 اعلم ان بعض من عاصروا ذهب اليه ابن سينا فاذا ان يرفع  
 هذه الفاسدة عنه فقال في دفع الفسدة الاولى حاصله  
 ان مراد القوم من القبول في قولهم الواحد لا يكون فاصلا  
 وقابل هو القبول لا لافعالها في القبول من غير ان يقر في  
 فان الواحد من جميع الجهات مطلقا لا يجوز ان يكون واحدا  
 وقابل بالصورة سواء كان القبول من الغير ان يفعل  
 الباري في ذاته الباري صور الاشياء مشلا او كان القبول  
 من ذات الباري بان يفعل الباري في ذاته الصورة  
 ابن سينا في التعليقات ولما ذكرنا الاولى تعالى لما كان جو  
 مبداها كانت لازمة له صادرة عنه لازمة له من غير  
 حاصلة فيه وذلك لا يتكسر الى اخر كلامه قوله نظام الوجود  
 لان الصور اذا كانت صادرة عنه تعالى فلا بد ان تكون  
 حاصلة في ذاته فان الصور ليست قائمة بذواتها بالضرورة  
 وليست حاصلة في غير ذاتها فثبت انها حاصلة في ذاته تعالى  
 فيكون بها ذاتها عن حالها كذا وقال في التعليقات لا بد

لا يجوز ان يكون الواحد اسبيغا فانه  
 لا يلزم عن الواحد الا الواحد ثم لا يلزم الاخر  
 لازم لازمه ثم يكون الامر على ذلك ويكون كذا في  
 على هذا الوجه انتهى قوله هذا الكلام  
 فينبغي ان يقال لا يصدر عنه الصورة مجردة و  
 صورة العقل ثم صدر عن هذا الصورة  
 العقل المجرد ثم صدر عن العقل المجرد  
 مجردة وهكذا في غير هذا القول ان الله  
 سبحانه لا يكون عالما بالذات وبصورة العقل  
 الاول فان قيل العلم بالذات يستلزم العلم بالمعلوم  
 فاذا علم الله ذاته علم جميع المعاولات قبل الاشياء  
 ان العلم بالذات يستلزم العلم بالمعلوم وقد بينا  
 سخافة قائلهم وذكرنا ان قولهم ذات الله  
 علة للمعاولات والعلم يستلزم العلم بما  
 المعاولات ان ذاته ان علمه تعالى بذاته  
 يستلزم حضور المعاولات فهو مع كونه  
 عنها المذهب ابن سينا ظاهر البطلان  
 لان حضور المعاولات محال بالذات وان



ارادوا به ان علمه تعالى بذاته من حيث انه  
 علمه تبتل من حضور العلويات فهو ايضا مع  
 كونه مخالفا لمذهب ابن سينا في التعليقات  
 دعوي يقين دليل بل هو محال لانه يستلزم  
 حصول الكثرة في ذاته تعالى ثم نقل هذا  
 الفاصل المعارض الفاضل لابن سينا المحيى عن  
 ما اوردده نصر الدين رحمه الله عيانا بمقتضى  
 في تحصيله ثم قال في هذا التحقيق اندفع  
 الاول والثاني فينبغي ان تأتية بعبارة بعيدا  
 روين بطلان قوله وبخلافه رايه وعدم انقاع  
 الاول والثاني ما اوردده نصير الدين رحمه  
 الله كاذمة الفاضل المعاصي وعبارة بمقتضى  
 هذا كان واجب الوجود يعقل ذاته <sup>يعقل</sup>  
 ايضا لوانه ذاته واللا ليس يعقل ذاته بما  
 لقام واللوازم التي معقولاته وان كانت اعراضا  
 موجودة وفيه فليس مما يتصف بها او يفعل عنها  
 فان كونه واجب الوجود هو عين كونه  
 مبداء اللوازم اعي معقولاته بل ما احد

عنه بعد وجوده وجودا تاما وانما يتبع ان يكون  
 ذاته محلا لاعراض فيفعل عنها او يستكمل بها او  
 يتصف بها لكمالها في انه بحيث يصدر عنه  
 هذا اللوازم لا في انها توجد له فاذا وصف بانها  
 بوصف بل لانه يصدر عنه لاناها محلا ولوان  
 ذاته هي صور معقولاته لا على ان تلك الصور  
 يصدر عنه فيعقلها بل نفس تلك الصور كونه  
 مجردة عن المواد فيفيض عنه وهي معقولة  
 له نفس وجودها عنه نفس معقولتها له معقولاته



اذن فعليته انتهى اقول حكم هذا الرجل بامتناع

كون ذاته تعالى محلا لاعتراض سيفعل عنها

او يستكمل بها او يتصف بها فيلزمه

الحكم بامتناع صدور الصور عنه تعالى

فانه يلزم على التقديرين الانفصال والاشكال

والانقسام لانا قد بينا ان الصور عرض

لابد لها من محلا وليس له محلا غير ذات

الله فثبت المدعى فانه على ذاته تعالى

منفعل عنها ومستكمل بها و

متصف بها اما

المتن

اما لزم الانفصال فلان ذاته تعالى محلا للصور الصادرة عنه والقابل  
منفعل بالمفعول ولما الاشكال فلان من عدلها يلزم لها المحل والنفس  
بالضرورة واما الانقسام فلان العرض متصف بالعرض بالذات  
وعقول بل كالمحيط فيصير عنه هذه اللوان ظاهرا لبلان فانه  
ميتا ومن كلامه ان ذاته تعالى كالمحيط فيصير عنه الصور  
العلمية وان لم يصدر عنه ويكون عاريا عن العلم لان العلم على هيئة  
ومن هذا سادس ابن سينا هو صدور الصور ويلزم ايضا من كلامه  
ان الله تعالى في مرتبة الذات عالم بالقوة فان الصدور فعل والفعل  
سبقه بالعدم بالبدنية فظهر بما قلناه ان كلامهما حجة لتفصيل  
كلامنا ظاهر فاسد في واقع الاول والثاني مما اورده المحقق الطوسي  
رحمته الله في اجاب الفاضل المعاصر عن الثالث مما اورده في الجواب  
رحمته الله بان الكثرة على الترتيب ولا يعني انه قد اقتبس هذا الجواب  
من تعليقات ابن سينا حيث قال فيه لزم الاول لا يجوز ان يكون  
الا واحد سببا فانه لا يلزم عن الواحد الا الواحد كما لا يلزم الا  
يكون لانه لا ضرورة يكون الامر كذلك ويكون كثر اللوان  
على هذا الوجه انتهى اعلم ان هذا الجواب لا يدفع عن ابن سينا الايراد  
لانه ان كان مراده ان الصور الكثرة حاصلة في ذات الله ولكن



على سبيل الترتيب فلا ينبغي اعتبار الترتيب فان كثرة الصور على  
تقدير الترتيب ايضا يوجب كثرة الذات وهو من الحالات  
وان كان مراده في ذات الله لبيت الامورة واحدة بيظري  
صورة العقل الاول وصور سائر المحولات حاصلة في ذات  
المحولات بان يكون صورة العقل الثاني حاصلة في العقل الاول  
فعلى هذا يلزم ان يكون علمه تعالى على العقل الاول حصوريا  
لا حصوليا كما ذهب اليه صاحب الاشراق وجماعته وهذا  
الذهب مخالف لما ذهب اليه ابي سينا لانه قد بينا ان مله  
ان علمه تعالى حصولي في العقل الاول وما يدل على ان الفاعل في هذه  
ان علم الله حصولي ما نقل عنه من كتاب الجمع بين الرايين انه  
بعد كلام طويل لما كان الله تعالى مريد لهذا العالم بجميع ما فيه  
فواجب ان يكون عنده صور ما يريد ايجادا في ذاته ولو لم  
يكن للموجودات صور وانما في ذات الموجد الحرف الذي  
كان يوجب وعلاى مثل نحو ما جعله ويبدعه لما علمت ان  
نفي هذا المعنى من الفاعل المريد لانه القول بان ما يوجب ما يوجب  
جبرا فاعلم انه مقصد ولا ينبغي نحوه من مقصودا رادته وهذا  
من اشنع الشذاعات ونقل عن قوم من ان قال قصص علم الاول

بما سوى

لذاته

لذاته لا يقيم لانه عين ذاته وعلمه الثاني من ذاته اذا انكش  
لم يكن الكثرة في ذاته بل بعد ذاته وما تفضل من ورقة الاجلها  
وقال في قصص لسر ليس علمه ببناء مفارقة لذاته بل هو ذاته وعلمه  
بالحقيقة لذاته وفيها الكثرة الغل الشناهيته فلا كثرة في الذات  
بل بعد الذات فان الصفة بعد الذات لا يضمن بل يتبعها  
الى آخر كلامه اقول لا يخفى ان هذا الرجل الخالف اعتقاد ان كثرة  
العوارض لا يتأخر عن الذات وهو ظاهرا بطلان فانه لا ريب  
ان كثرة الاعوارض والمذهب السامع ما ذهب اليه جماعة  
من المتأخرين وهو ان علمه تعالى بما سوى ذاته كعلمه بذاته  
حضورى بمعنى ان اعيان الموجودات غير رمائيا قديما  
وطائفا حاضرة عنده تغايرت واحدا بل لا اختلاف في العقليته  
والجبرية والحالية والمضيئة والاستقبالية لانه لا كثرة تعالى  
عن كونه رمائيا كبرائه عن كونه مكانيا ومثلوا هذا مثالا  
وهو ان الخيط الذي اختلف اجزائه بالسواد والبياض  
والحمرة والصفرة في نظره الانسان الخاضع من الخيط جازم  
دفعه فيرى الجرم الاسود في موضع وكذا الابيض في الموضع  
والاصفر في مواضعها دفعة واحدة في ان واحد بخلاف

ورمائها



التلة الآلة على هذا اللون فانه يرى كل جزء يصل الى في آن وصوله  
 اليه ولا يرى الجزء الذي بعده او قبله في هذا الآن وهذا القول في  
 غاية الضعف والسخافة ومثاله من موافق للماء ووجه سخا فانه  
 يكون الشيء زمانيا معناه انه واجد في الزمان لا قبله ولا بعده  
 الليل والنهار وهذا المحال على الله ونفى عنه سبحانه ولكن لا يلزم  
 من نفيه عنه تعالى ان يكون الزمان والزمانيات حاضرة عنده دفعة واحدة  
 كما كان في الازل قبل وجود العالم عا لانه واجد اذ لم يكن وجوده  
 واجدا في عدم العلم واخره بدوي الجلال وانما قلنا ان تشبه  
 غيره هو اقل مداهم لان الحيط المتكون الاجزاء بالوان مختلفه  
 موجودة مجتمعة والمتمثل له وهو الزمان ليس من هذا القبيل  
 بل اجتماع اجزاء متمتع بالمثال الموافق هو الكثرة المصنوعة من التماثل  
 وفحش تلك الكثرة جوهره منيرة مضية وفي وسط تلك الكثرة شمس  
 الجورة معلق وعلى ذلك الجسم غلة صغيرة في يد الكثرة صانها  
 خارج عنها فتلك الجوهره المنيرة المضيئة قد تطلع ونير ونضئ  
 ما عليه التلة وما فوقها والطرافة هذا زمانها ثم تغرب فتظلم ما عليه  
 وما فوقها والطرافة هذا ليلها ومد يد الكثرة الذي هو في خارج الكثرة  
 ليت اياهم التلة وحركاتها وحالاتها اليومية وليا ليلها وحركاتها و

حالاتها

وحالاتها الليلية حاضرة عنده دفعة واحدة بل عند حضور زمانها  
 وحركاتها النهارية ليلها وحركاتها الليلية ليست حاضرة وعنده  
 ليلها وحركاتها الليلية نهارها وحركاتها النهارية ليست حاضرة  
 منه ثم اعلم انه لا يلزم من عدم حضور اجزاء الزمان عند الله  
 دفعة ان يكون الله تعالى زمانيا منعيا لا يختلف عليه الليل والنهار  
 بل اللازم ان يكون وجوده اى وقت فرض مقارنا لوجود جزء  
 من الزمان وهذا لا يستلزم فيه نقول من الحق الطوسي رحمه الله  
 انه قال في نقد الخلل المحصل ما لم يصل ان القصيدة التي يدعى استغاثتها  
 وهي كون الله تعالى زمانيا نفى عنه جميع احوالها ان يكون الله  
 زمانيا معني انه متغير او قبل النفي والتاكيد ان يكون وجوده في  
 اى حال فرض مقارنا لوجود جزء من الزمان وعلى هذا الوجه الثالث  
 لا يستلزم في كون الما رى تعالى زمانيا الى الحكمه الثامنة  
 نعم جماعة من المباحثين عن كيفية علم الله ان ذاته تعالى عالم تفصيل  
 ببعض الموجودات وهو العلول الاول وعلم اجمالي بشايرها  
 ونقل عن بعض الفضلاء الداهيين الى هذا المذهب ما صلا  
 ان العلم بمعنى ما به الانكشاف لا يجب ان يكون حقيقة العلوم  
 اوسا ورايه في الميتة بل قد يكون كما في علم الشيء بالكثرة وقد يكون



كما في علم الشيء بالوجود وما يقال ان حضوره حقيقة الشيء  
 او حصوله لا يفيد العلم به والمعلوم في الحقيقة في العلوم بالقول  
 انما هو كنه الوجود لا في الوجود فان اريد ان هذا الوجود ليس محالاً  
 اصلاً فممنوع والسبب في ذلك ان اريد ان ليس محالاً بالكلية  
 فممنوع ولا يفيد ولا يلزم في صورة العلم بالوجود تعلق العلم بالوجود  
 الصرف فان المعلوم الصرف هو الذي لا يكون بحقيقة ولا بانكشف  
 به حاصل العلم ثمان العلم الفعلي يكون سبب الوجود المعلوم و  
 معناه علمه بالذات وبالطبع سواء كان علماً بوجهه او بكنهه فان كان  
 العلم مقدماً على المعلوم وسبب الوجود لا يقتضي ان يكون علماً بكنهه  
 حقيقة فالعلم بعينه ما به الاكتاف بيان عن امراض عند العلم  
 له سبب محضه مع العلم به ما يميز وينكشف ذلك المعلوم  
 من محله ذلك الامر سواء كان ما وياه في المنة او لا يبين  
 للعلة مناسبة محضه مع الطول بها يصدق عنها ذلك المحلول  
 المعين دون غيره فمحمود ان يكون نفس ذات العلة المناسبة  
 للمحلول المقتضية له المحنله ما به انكشافه فيكون نفس ذات العلة  
 علماً بالمحلول الاول واجمالاً لا ير معلولاته البعيدة بان يعلم  
 محلوله الاول قبل الجوده وعلماً بتفصيله بنفس ذاته المقدسة ويعلم

هذا نصيب  
 من العلم بالوجود  
 وهو العلم بالذات

الحلول

الحلول الثاني كذلك بنفس ذات الحلول الاول وهكذا ولا يبين  
 يكون علمه الفعلي بالتفصيل بجميع الموجودات في مرتبة واحدة بل  
 ذلك ممنوع لاشتهاء ان يعلم امر واحد بسيط معلومات متكررة  
 محضه في علمه فان بعضها عن بعضها وعلى هذا وان لم احتج  
 الواجب في العلم بالتفصيل بالكثر الموجودات الى معلولاتها الخاف  
 لذاته وكونه في مرتبة الذات غير العلم بمقتضى المكنات بالذات  
 بل يتجدد علمه بها بعد مرتبة الذات لكن احتج في علمه بالتفصيل  
 الى غير ممنوع فان كماله الذاتي انما هو في العلم الاجمالي الذي هو  
 عين ذاته والغير في علمه اذا لم يكن بحسب الزمان بل بحسب الذات  
 فلا دليل على اشتغاله بالوقت صريح بل ان علمه بذاته علمه بمعلولاته  
 وهذا الغير وتجدد بحسب الذات انتهى اقول لا يبين هذا المذهب  
 جهل وضلال بل كبر وندفة فانه قول بحسب الذات في مرتبة الذات  
 غير علم بمقتضى المكنات بالذات بل يتجدد وعلمه بها بعد مرتبة الذات  
 لكن احتج في علمه بالتفصيل الى غير غير عرش فان كماله الذاتي  
 انما هو في العلم الاجمالي الذي هو عين ذاته والغير في علمه بالذات  
 بحسب الزمان بل بحسب الذات فلا دليل على اشتغاله بالوقت  
 بان علمه بذاته علمه بمعلولاته وهذا الغير وتجدد بحسب الذات

غير

ر  
صحا



انتهى قول لا ريب ان هذا هو جهل وعلو لا بد من ذلك فانه  
 قول بجهل بقا في مرتبة الثالث وقول باحتياج في علم التفصيل بالكلية  
 الى غيره وقول بان علمه بعد خلق العالم لا يكون كعلم بعد خلق العالم  
 كل هذه الاقوال إنما لقطة للعقل فان لم يزل بالضرورة نقص والنقص  
 على الله تعالى ومخالفة لما في العقل فانه قد علم بالضرورة من طريق العقل  
 العظمى عليه السلام خلا هذه الاقوال وسند ذكر بعض احاديثهم انما الله  
 تعالى خلقه للعلو مناسبة الى آخره كلام فاسد بين العباد فانه قد  
 ثبت من الدين ضرورة ان القدرية ما بين معلولاته غير مناسبة  
 لها وعلى تقدير التسليم لا يجوز ان يكون ذاته تعالى وجها لمعلولاته حتى  
 يكون علمه تعالى بذاته علما بمعلولاته بالوجه فان الوجه الذي  
 ينكشف به الشيء هو صفة والله سبحانه ليس بصفة لمعلولاته والعلم  
 باحد المتناسبين ليس علم بالآخر بالكلية ولا بالوجه الا ترى ان الله  
 سائب للماء في الحقيقة والعلم باحدهما ليس علما بالآخر وقوله فلا  
 يجهل ان يكون علمه تعالى بذاته علما تفصيليا بمعلوله الاول وانما  
 جباير معلولاته البهيمية كلام غير موجه والفرق بين المعلول الاول  
 والمعلولات البهيمية بالتفصيل والاجمال لا وجه له لانه ان سلمنا  
 ان ذاته تعالى وجه لمعلولاته فيلزم ان يكون علمه بذاته علما بالمعلول

الاول

الاولا ينجا بالوجه وهو التفصيل وقوله بل ذلك ممتنع الى آخره  
 كلام باطل ساقط لانه لا يستبعد ان يعلم الله تعالى بذاته البسيط  
 اكملت المقدسة المعلومات المتكثرة بخصوصياتها بلا كيف لانه ليس  
 لهم دليل على امتناعه وقوله لكن احتياج في علم التفصيل الى غيره  
 غير ممتنع فان كماله الذاتي انا هو في العلم الاجمال كلام فاسد بين القائلين  
 الفساد لان الاحتياج نقص والنقص على الله تعالى بالضرورة وكذا  
 فقدان العلم التفصيلي نقص لا يجهل والنقص عليه تعالى ممتنع بالذات  
 ووفق بعض القائلين بالاجمال والتفصيل بينهما باذنه قد يكون عند  
 علم مسئلة فتكون غافلة عن تفصيلها وتفصيلاتها وانما يتبين  
 بان ذلك تجيب عنها بالتفصيل وان كنت غافلا عن التفصيل فما خذ في  
 الجواب بالتفصيل والترتيب الذي يحضره عقله ولو علمه تعالى  
 قبل خلق العالم اجمالى وبعد خلقه تفصيلي وقال بعض الفضلاء في  
 بيان العلم الاجمالى والمصلحة ان المتأخر يطلق على من يتمكن من الكمال  
 كذا العالم يطلق على من يتمكن من ان يعلم وان لم يكن مستحضرا  
 للمعلوم كما يطلق على المستحضر للعالم والعلم بمعنى يتمكن من علم المستحضر  
 ذاته تعالى قول مطلق العلم على التمكن على سبيل المجاز لا على سبيل الحقيقة  
 ولا ريب ان القول بالعالم الاجمالى قول بجهل بقا في مرتبة الذات قبل

لا يجهل

متيقن

وان لم يكن سائلا  
 فلا بد ان يطلق على الجاهل  
 كماله



خلق العالم لان التمكن من العالم ليس بحقيقة ولا شك ان العلم  
نقص وهو علم الله تعالى ويلزم ايضا من هذا القول ان يكون الله تعالى  
فاعلام الطبع نتج ما يكون يقول المشركون والمبتهون علوا كبيرا  
قيل انتم اذ احكم بطلاق جميع هذه المذاهب والاقوال فامدحكم  
في العلم قلنا ان مذهبنا فيه ما استفدناه من البراهين العقلية واقتنا  
من شكاة النبوة ص وهو ان علمنا لا كيف له كان فانه لا كيف  
ولا يشبه علم الخلق بل علمه ذاته بمعنى ان ذاته الحامل سدا لاكتنا  
بلا كيف من غير الحياج الى حصول صور المعلومات ولا حضورها  
وعلمه شامل لجميع الاشياء من الكميات والجنسيات لا يخرب عنه شيئا  
ذرة في السموات ولا في الارض وما بينهن التفل على ان علمه تعالى ليس  
كعلم الخلق بل لا كيف له قوله تعالى ليس كمثله شيء لان علمه تعالى لو كان  
كعلم الخلق لزم البنية المنفعية الالية والروايات من طرق اهل البيت  
عليهم السلام في هذه المعنى كثيرة ونحن ناتي ههنا بتلخيص من تلك الروايات  
منها ما رواه ابن بابويه رحمه الله في كتاب التوحيد باسناده عن  
الاعلى عن العبد الصالح موسى بن جعفر عليه السلام قال علم الله لا  
يوصف منه باين ولا يوصف منه بكيف ولا يعرف العلم من الله ولا  
ياين الله منه وليس بين الله وبين علمه حدود وروى عن امير المؤمنين

عنه

حقيقة منها خلق الخلق من غير وجوده فكانت الروايات لا يليق الا  
بنوع الضاير وليس بنوع هيم في نفس خرق علمنا من الشرايت  
احاط بغوص عقائد السريات وفي خطبة له ايضا وكل علم فنجد  
جهل تعلم والله يعلم ولا يعلم احاط بالاشياء علمنا قبل ان يكون  
علمنا قبل ان يكونها كعلمه بعد تكوينها وفي خطبة عليه السلام ايضا  
فارق الاشياء علمنا على اختلاف الاماكن وعلمنا لا على الاماكن  
علمنا لا باداة لا يكون العلم الالهيا وليس بينه وبين معلومه علمه  
وفي كتاب التوحيد لابن بابويه بسند عن ابي بصير قال سمعت المفضل  
يقول لم يزل الله جل وعز ربنا والعلم ذاته ولا معلوم والسعذاته  
والاسموع والسمذاته ولا مسموع والعقد ذاته ولا مقدر والاشياء  
الحديث وفيه ايضا بسند عن محمد بن الحسين بن خالد قال سمعت ابا  
علي بن موسى يقول لم يزل الله تبارك وتعالى يعلم اقاربا قريبا  
سميعا بصيرا فقلت يا بن رسول الله ان قوما يقولون انهم يعلمون  
عالمنا علم وقدرنا قدرنا وقدرنا بقدرنا وسميعا بسمع و  
بصيرا بصيرا فقال عليه السلام قل ذلك وادان به فقد اخطى الله الحق  
اخرى وليس من ولا يتعلم شيء ثم قال عليه السلام لم يزل الله عز وجل  
يعلم اقاربا قريبا قريبا بصيرا لذاته تعالى يقول المشركون

والمعلم



والمتشبهون علوا كبيرا وفيما ايضا جسد عن شام بن الحكم قال لما حدث  
الزبير بن الذي سأل الله عليه السلام ان قال له تقول انه سمع بصير  
فقال ابو عبد الله عليه السلام هو سمع بصير سمع بغير جرحه وبصير سمع  
بل سمع بنفسه وبصير نفسه وليس قولنا انه سمع بنفسه شيئا والنقش  
آخر ولكن اردت عبارة عن نفسي لذكنت مسئولا وانما مالك اذ كنت  
سائلا ما قولك سمع كلمة لان كل بعض ولكن اردت انما سمع والشيء  
عن نفسي وليس مرصفي في ذلك الا الآية السبع البصير العالم الكبير  
بلا اختلاف الذات ولا اختلاف معنى لا يخفى ان هذه الاحاديث وما فيها  
من الاحاديث الكثيرة الواردة في كتاب التوحيد والحق وغيرها صريحة  
في بطلان افاديل الفلاسفة والمنطقيين واثباتهم من الحضور والخصو  
والاجمال والنفصيل والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم  
حتى ذكرنا قول المتكبرين لعوم علمه تعالى وبيان شهرهم ولجواب عنها  
ونهم الفلاسفة والمنطقيين فانهم حين زعموا ان العلم لا يعقل الا بالعدم  
حكوا ان الله سبحانه لا يعقل الا بالعدم والعدم لا يعقل الجزئيات وتخصها  
والارباب هذا القول كثر لان علمنا بجميع الكميات والجزئيات  
من ضرورات الدين ومنطوق آيات الكتاب المبين قال الله تعالى  
في كتابه وما ننظف من وقته الا يعلمها ولا حجة في كلمات الارض ولا

ولا يابس

ولا يابس الا في كتاب بين وقوله تعالى وما يعجز عن ربك من  
شغل هذه الآية وغيرها من الايات البينات بل هذا الذي لا يخفى  
على الفقيهان العقل ايضا لان علم الجزئيات نقص والنقص  
علا عال وايضا سادل علم الله تعالى من الافعال الحكمة المنفذة في العلم  
بالكميات والجزئيات واعتز كل من يصلي اليه من رحمة الله في شدة  
الاشادات على ابن سينا في هذا القول فقال هذا لياقة تشبه  
الفقهاء في تخصيص بعض الحكم بالحكم بعارضها في الظاهر وذلك  
لان الحكم بان العلم بالعلمة يوجب العلم بالعلول ان لم يكن كليا لم يكن  
ان يحكم باحاطة علم الواجب بالعلول وان كان كليا وكان الجزئيات المنفردة  
معلمة معلوما توجب تلك الحكم فيكون عالما به لا علمه  
فانقول بان لا يجوز ان يكون عالما به لاننا نكون الواجب معصوما  
للنتيجة تخصيص ذلك الحكم بالعلم بحكم آخر عارضته في بعض الصور  
وهذا من اداب الفقهاء ومن يجري مجرى علم ونقل عن مثل هذا في  
شرح علم سائر العالم ولا يخفى ان قول الفلاسفة في ان العلم بالجزئيات  
مبنى على ان علم الله هو حصول الصور في ذاته نقا او حصول العلول  
الاول مع الصور الحاصلة فيه عند الله وقد بينا بطلان القولين  
ولما من قال منهم بان علم الله حصوله يعني ان ايمان الحو



كل في وقت حاضره عند الله فلا يمكن انكار العلم بالجزئيات وقد يتبادر  
 بطلان هذا القول ايضا ومنهم من قال انه تعالى لا يعلم الجزئيات بالشيء  
 والمتكلمة اما المتغيرة فلان اذا علم شيئا ان زيد في الدار لان ثم  
 خرج عنها فاما ان يزول ذلك العلم ويعلم انه ليس في الدار فبقي ذلك  
 العلم على الاول ولا يلزم للشيء في ذاته من صفة اخرى والتكليم يجب  
 الجهل ولا يخلو فحقه يجب ان يراه الله تعالى عنه والجواب منع لزوم الشيء  
 في ذاته تعالى العلم انه هو في الاضافات لان العلم اضافة خصه  
 او صفة حقيقة ذات اضافة فعلا الاول في غير العلم وعلى الثاني في العلم  
 فقط وعلى التقديرين لا يلزم تغير في صفة موجودة بل في مفهوم امثلية  
 وهو جاز في هذا الجواب القوي شي من شئهم والتحقيق ان علمه تعالى ليس  
 بصفة ذات اضافة لان الصفات الحقيقية منفصلة عن ذات الله تعالى  
 ليس علمه اضافة بل علمه عين ذاته ولا كيف له ولما الجزئيات المتكلمة  
 فلان ادراكها لما يكون بالآلة جسمانية والجواب ان ادراك المتكلمة  
 يحتاج الى آلة جسمانية اذا كان العلم حصول الصورة واما اذا كان اضافة  
 عضوا او صفة حقيقة ذات اضافة تبدون الصورة فلا حاجة اليها  
 وهذا الجواب ايضا لا يحتاج الى التحديد والتحقيق وكذا ما قلنا من ان علمه  
 ليس بصفة حقيقة ذات اضافة ولا اضافة عضوية بل علمه تعالى عينه  
 والابصار

الشيء

ولا كيف له ومنهم من قال انه تعالى لا يعلم الحوادث قبل وقوعها ولا يعلم  
 ان يكون تلك الحوادث ممكنة وواجبة معا والثالث ان العلم بالجزئيات  
 والاسكان بيان للزوم انها ممكنة لكونها حادثة وواجبة ايضا والا  
 لا يمكن ان يوجد في عقله علم لا وهو علم الحيوان ان العلم بالجزئيات  
 ولا يكون علمه له ومفيدة لوجوبه ولو سلم فنقول انها ممكنة لذات  
 واجبة لغيرها وهو يتعلق علم البارئ تعالى بوجودها ولانها في بين  
 الاسكان بالذات والوجوب بالغير ومنهم من قال انه تعالى لا يعلم نفس لان  
 العلم نسبة والنسبة لا يكون الا بين شيئين متغايرين هاهنا هاهنا  
 ونسبة الشئ الى نفسه على ان لا يتغير هاهنا والجواب منع كون العلم نسبة  
 بل العلم عين ذاته تعالى ولا كيف له سلمنا كون العلم نسبة عضوية بين العالم  
 والمعلوم ولكن انما يراد الاعتبارى كالتحقق هذه النسبة بعين ذات  
 البارئ تعالى باعتبار صلاحيتها للعلومية في الجملة متغايرة لها باعتبار  
 صلاحيتها للعالمية في الجملة وهذه القدر من التغاير يكفي لتحقيق النسبة  
 ومنهم من قال انه تعالى لا يعلم غير مع كونه عالما بذاته وذلك لان العلم  
 صورة مساوية للمعلوم مرتبة في العالم والاختفاء في ان صورة لا  
 المتخلفة عنه فلا يلزم يجب كثرة المعلومات كثرة الصور والتأني  
 الاحدى من كل وجه والجواب اننا قد ذكرنا في سابقنا ان علمه بالاشياء

للتنا

سواء كان العلم بالاشياء  
 في ذاته تعالى  
 ام في غيره



مدى كنهها  
مكتوب

عين ذاته ولا كيف له فصل في بيان انه تعالى مدرك بعينه لانه تعالى  
يدرك جميع المحسوسات بالسمع والبصر وغيرهما بغير واسطة يحتاج  
الى الية وهو عالم بالضرورة من ملته بتمام الله عليه والى ونصوص  
الكتاب والسنة الدالة على هذا المدعى كثيرة ويمكن ان يستدل على قلة  
بانه تعالى وادراك المحسوسات وانكشافها كما تكفي وعنده نقص  
والبارى عز وجل يثبته عن النقص فيثبت انه تعالى مدرك لجميع بصره  
بناته وخالف في هذه المسئلة ابو الحسن الاشعري ويزيدون ذهبوا  
الى ان السمع نفس العالم بالسموع والبصر نفس العالم بالبصر والظاهر من  
كلام الفلاسفة والمنطقيين ان المختار عندهم هذا الذبح وتدل  
النافية للسمع والبصر على تعاقب وجهين الاول انما تارة تلتصق بالسمع  
والبصر ومشروطان به كايه حساسات وانما الحال في حقيقة تعالى  
والجواب منع المقدمة الاولى اذ لا يلزم من حصولها مقارنتها لثانيتها  
كونها نفس لثانيتها ومشروطين به وان سلمنا انه كذلك في الشاهد  
فلا نعلم ان في الغايب كذلك فان صفاته غايته الحقيقة لصفا ثانيا  
ان لا يكون سمعه وبصره نفس لثانيتها ولا مشروطا به لثانيتها انما سمع  
والبصر في الازل ولا سموع ولا بصر فيه خروج عن المحقول والمجوز  
ان السمع والبصر يكون الذات بحيث يسمع ويبصر في وجوده المسموعات

والبصريات

والمحسوسات صفتان ارضيتان وتعلقهما احادته فالذي هو خروجه  
عن المحقول اثبات ارضية تعلقهما الاثبات ارضيتهما فصل اعلم ان  
الفلاسفة والاشاعرة خالفوا الكتاب والسنة ونقضوا النص من  
الاسم بجمانه وحسبوا ان افعاله تعالى غير محالته بالانفراض ولا شك  
ان هذا المنقاد كغيره لانه انكار لنصوص كتاب الله ونصوص طائفة  
صلوات الله عليهم ومخالفة للمحقول الصحيح السالم لان الحق  
الصحيح اذ لا يخطئ غايب السموات والارض وما بينهما واختلاف  
الليل والنهار وفوايد الفصول الاربعة وعجايب بدن الانسان  
وما فيها من الحكيم يحكم قطعها بان افعالها صانعها محالته بالانفراض  
والفوايد ولكن لا نقض لانه تعالى غني الذات بل غير مجوده  
وكونه اعلم ان ابن سينا لا يطلع على علم النسخ ومنافع الار  
خالف الفلاسفة والاشاعرة في التخليقات ولم ينف الخلق والخلق  
الغاية عن الله بل غني عنه تعالى الرغبة والشوق والترتب فيما على  
العلم بالمطلوع وهو الحق لان الرغبة المترتبة على العلم بالمحالة  
والنقطة الحاصلة من العلم بالمفارقة من خواص المحتاجين للتأني  
تعالى من ذلك علوا كبيرا فصل في صفات الله السلبية اعني  
الصفات التي هي سلبية عن الله تعالى كالجمية والمادية والتركيب

التمليحا

فصل في  
اعماله



والشريك والكفور والصد واما الهاما لا يلين بذاته  
والدليل النقي على الصفات السلبية قوله تعالى ليس كمنكري  
والاحاديث المتواترة الصريحة في نفي المتل عن الله تعالى  
الدلالة على ان الصفات المذكورة لو لم يكن مسلوية  
عن الله تعالى لزم ان يكون له تعالى مثل في المتل عن الله تعالى  
مستلزم لسلب جميع الصفات المذكورة لو لم يكن مسلوية  
عنه واما الدليل العقلي على نفي الصفات المذكورة وهو  
وجوب الوجود المستلزم لعدم الاحتياج وقد مضى  
دليلا على وجوب الوجود والفلاسفة المتفلسفة ايضا  
استدلوا على سلب هذه الصفات بحججه نعم بوجوب  
الوجود مع انهم عاجزون عن اثبات الوجوب حيث قلنا  
انهم غير قادرين على نفي الاولوية الذاتية المتوقف عليها  
صحته وليام على ثبات الواجب في صفات الله الذاتية  
التي هي كالجميع والقدرة والعلم وهذه الصفات على مذهب  
الشيعة والمعتزلة وجماعة من الفلاسفة والمتفلسفة عين ذات  
الله تعالى بمعنى ان ذاته تعالى لا يتصف بغيره وعلم وقدرته زائدة  
على ذاته كما يتصف الانسان بها بل ذاته تعالى ترتب عليها ما  
يترتب على غيرها

ذات

ذات الانسان مع صفته كالانكشاف مثلا في الدنيا  
يترتب على ذات الانشيان وصفة العلم وهي الصورة  
الحاصلة فيه واما انكشاف من غير احتياج الى الصور  
الحاصل وكذا القدرة والحياة وخالف في هذه المسئلة  
الاشاعرة والمتفلسفة في خصوص صفته العلم كما في  
انشاء الله تعالى ويمكن الاستدلال على سببية الصفات بوجوب  
عقلية الاول ان صفاته لو كانت فعلا لذاته ومناخرة  
عن ذاته فالحال عدم وجودها ليست مستغنية عن الفعل  
فيكون ان يكون الذات قبل فعل الصفات خالفا عنها  
ويكون ناقصا والنقص على الله تعالى محال ولذا قلنا ان  
صفات الله تعالى لو كانت زائدة على ذاته كانت لا محالة فعلا تعالى  
لا محال ان يكون وجود صفاته مستندا الى غيره فلو كان فعل  
هذه الصفات بواسطة هذه الصفات لزم تقدم الشيء  
على نفسه وهو محال ولو كانت بواسطة صفات غير هذه  
الصفات يلزم التسلسل وهو ايضا محال ولا يجوز ان يكون  
صدر هذه الصفات عن ذات البارئ مجردة عن هذه  
الصفات فاننا نعلم قطعا بان الفعل لا يصدر الا من شيء عالم  
قادر او مما او دعه فيه شيء عالم قادر خاصية يصدر منه

الانسان على ذاته  
لست بغير الصفات  
للاصل في ذاتها  
مبدء الانكشاف  
فلا سقم  
زائدة على ذاته  
كانت ٤



الفعل بتلك الحقايق كالنار فالخالق ما يلاقيها وان لم  
 تكون فيه عالم قادر على خالصه جعل فيها الخلق العالم  
 القادر فعلى هذا لا يمكن ان يكون الله تعالى موجد هذه  
 الصفات من غير انضافه لها فان يلزم ان يكون محالاً  
 لا محالة عالم قادر يجعل فيه خاصية الابداد وهو يناقض الحقيقة  
 وجوب الوجود لا يخفى ان الوجود لا يجوز ان يصدر  
 هذه الصفات عن البارئ من غير سبق حيز وعلم وقدر  
 يلزمهم ان يجوزوا صدور العالم منه بغير حيز وعلم وقدر  
 الصفات فيستلزم عليهم باب اثبات هذه الصفات  
 اما الدليل على لزوم جواز صدور العالم منه تعالى مجرد عن  
 هذه الصفات ان العقل يحكم بان ذات الله سبحانه ان  
 جاز ان يكون مصدر الصفات للحيوية والعلم والقدرة  
 عن هذه الصفات جاز ان يكون المصدر للخلق العالم  
 فان قيل عدم الحيوية والعلم والقدرة على تقدير هذا  
 الجوز اعبر مانع للخلق والابداد والدليل على لزوم استداد  
 باب اثبات الصفات ان دليل المتكلمين على اثبات هذه  
 الصفات خلق الافعال واحكامها وانقائها وعدم جواز  
 النقص على الله تعالى فلا سائر من حيث جواز صدور الصفات

المحل

المتكلم الذات من الذات بحجة عن هذه الصفات لا يلزم  
 الاستدلال على الخلق الافعال واحكامها وانقائها ومن  
 حيث جواز النقص على الذات لا يمكن الاستدلال  
 عليهم بعدم جواز النقص على الله تعالى ما ينافيه لزوم  
 استدلال باب اثبات الصفات المذكورة لله تعالى  
 وباب اثبات النبوة الموقوفة قد اثباتها على هذه الصفات  
 فيلزمهم بطلان الدين والشرعية اعوذ بالله من  
 هذه العقيدة والثالث ان ذات البارئ لو كان  
 محلاً لصفات وقابلاً لها لزم ان يكون الصفات  
 لزم لانه كحال على الانسان يكون صفاته فاعلم لغيره  
 ان يكون الواحد من جميع الجهات فاعلا وقابلاً وهو  
 محال والرابع ان صفاته لزم لو كانت زائدة على ذاته  
 لزم ان يكون ذاتها محلاً للحوادث وهو محال والدليل على  
 لزوم كون محلاً للحوادث ان الصفات محتاج الى  
 فاعل وكل مفعول حادث بالضرورة فلو لم يكن  
 الصفات الزائدة حادثاً والدليل النقلي على عينه الصفات  
 من كتاب الله قوله تعالى ليس كمثل شي ووجه الدلالة ان  
 لا يكون صفاته زائدة لانه لو كانت صفاته زائدة يلزم  
 ان يكون الله مثل الانسان في العلم والقدرة والحيوية

في المنقضية ان



ومن الاحاديث ما رواه محمد بن بابويه عن فضيل بن  
 يزيد الجرجاني عن الرضا عليه السلام في خطبته وهذا موثق  
 للحاج في اول الديانة معرفة وحال المعرفة وتوحيد  
 وحال التوحيد في الصفات عن النبي ما ذكره كل صفة لها  
 غير الموصوف ان من غير الصفات وشيئا وهما جميعا على  
 انفسهما بالثبوت المتفق عنهما الذي من وصف الله بعد  
 فقد حده ومن حده فقد عده ومن عده فقد ابطاله  
 ومنها ما في خطبة خطبها امر المؤمنين على بعد موت النبي  
 ص ١١١ سبعة ايام وهذا موضع الحاجة من المحدث الذي  
 اعرف الاوهام ان تنال الاوجه وحج العقول عن ان  
 تتجلى في اقسامها من الشبه والشكل بل هو الذي لم يتفاوت  
 في ذاته ولم يتغير في تجزئة العدد في حاله فارق الاشياء لا  
 على اختلاف الاماكن ولكن على اختلاف المراتب وحملها  
 لا بادان لا يكون العلم اليقيني بينه وبين معلومه  
 علم غير الخطية طوله المذكورة في مقامها في كتاب التوحيد  
 للصدوق رحمه الله ومنها ما رواه الصدوق في توحيد  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال من سئله عن خلقه هو مشرك ان  
 الله تبارك وتعالى لا يشبه شيئا ولا يشبهه شيء وكل ما وقع  
 في الوجود فهو خلقه ووجه الدلالة طاهر ومنها ما رواه الصدوق

وشهادت  
 الموصوف

دائمه

الله

ايضا في التوحيد بسنده عن ابيان قال قلت لاصحابنا  
 جعفر بن محمد عن علي بن ابي حمزة عن ابيه تبارك وتعالى  
 سمعنا نصير عالما قادرا لا نفهم فقلت له فان رجلا  
 يتخلل ما لا تكلم اهل البيت يقول ان الله تبارك وتعالى ليس  
 يزول سمعنا بسمع وبصيرنا بصيرا وبصيرنا بصيرا وبصيرنا بصيرا  
 فنصيرنا بصيرا وبصيرنا بصيرا وبصيرنا بصيرا وبصيرنا بصيرا  
 من ولا يتنا على شيء ان الله تبارك وتعالى ذات علمه سمع  
 بصيرة قادره ومنها ما رواه محمد بن ابي جعفر في توحيد  
 عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع انه قال في صفة القديم  
 انه واحد صمد حدى المعنى ليس بمعاني كثيرة لا يختلف  
 قال قلت جعلت فداك يزعم قوم من اهل العراق انهم  
 بغير الذي يبصر وبصير بغير الذي يسمع قال فقال لا يكون  
 والمحدثا وشبهوا اهل البيت ذلك انه سمع بصير  
 بسمعها يبصر وبصيرها يسمع قال قلت يزعمون انه بصير  
 على ما تعقلوه قال فقال تعالوا انما تعقل ما كان بصفته  
 المخلوق وليس الله كذلك وروى في التوحيد ايضا بسنده  
 عن هشام بن الحكم قال في حديث الزينق الذي سأل ابا  
 عبد الله عليه السلام انه هو سمع بصير فقال ابو عبد الله عليه السلام

الله



هو سمع بصير سمع بصير جارية وبصير بصير الز  
بالسمع لنفسه وبصير لنفسه وليس قول الله سمع لنفسه  
ان شئ والنفس شئ آخر ولكني اردت عبارة عن  
اذ كنت مسئولا وافهما لك اذ كنت سائلا فاقول سمع  
بكلمة لأن كلمة بعض ولكني اردت افهاما لك التعبير  
عن نفسى ليس مرجحة ذلك الا انه السمع البصير العالم  
الجدير بالاختلاف والذات والاختلاف معنى وهذا  
الحديث رواه ايضا الكليني رحمه الله في الكافي بسنده  
عن ابي وهب ما رواه الكليني رحمه الله في الكافي بسنده  
عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
لم يزل الله عز وجل رينا والعلم ذاته ولا معلوم والسمع ذاته  
ولا مسموع والبصر ذاته ولا مبصر والقدر ذاته ولا مقدور  
فما احدث الاشياء وكان المعلوم وقع العلم منه على العلوم  
والسمع على المسموع والبصر على المبصر والقدر على الخلق الحديث  
في المشيئة والارادة والكراهية اعلم ان المشيئة  
حقيقته هي الزعجة الحاصلة الى الشئ بعد حصول العلم  
بالمصلحة والارادة هي قصد الفعل الحاصل بعد التأمُّن  
والكراهية هي النفرة الحاصلة بعد العلم بالمفسدة وقصد ترك

على المقدور

ولا

ولا يخفى ان المشيئة والارادة والكراهية بعبارة الحقيقة  
محالة على الله فلا بد فيها من خور والفعل ليس بطريق  
لا معرفة معانيها الخارجية المرادة لله فلا بد من معرفتها  
من الرجوع الى كلام الشارع وحفظه الشريعة وهم اهل  
بيت النبوة عليهم السلام الحقيقية والذي يتفاوت كلامهم  
عليهم السلام ان هذه الصفات صفات فعلية لا صفات  
ذاتية فينبغي ان تاتي في هذا المقام ببعض احاديثهم عليهم  
السلام لينتبه لها المرام منها ما رواه محمد بن يعقوب  
الكليني رحمه الله باسناده عن عاصم بن حميد عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال قلت لم يزل الله عز وجل رينا قال ان المراد لا  
يكون الا المراد معتمدا على ما قد راى ثم اراد ان يخفى ان هذا  
الحديث صريح في ان الارادة الله فعل غير قديم وليس من  
صفات الذات وروى فيه ايضا بسنده عن بكير  
بن اعين قال قلت لابي عبد الله عليه السلام علمه ومشيئته  
هما مختلفان او متفقان فقال العلم ليس هو المشيئة الا  
تري انك تقول سافعل كذا انشاء الله ولا تقول سافعل  
لذا ان علم الله فقول لا انشاء الله دليل على ان لم يشاء فاذا  
شاء كان الذي شاء كاشا وعلم الله السابق للشيء هذا



الحديث صريح في ان ارادة الله حاكمة وليس هي من  
 صفات الذات ويدل ايضا على ان الله ليس في العلم بالصحة  
 كازعم جماعة من المكلمين والمتفلسفة وفيه ايضا بسند  
 عن صفوان بن ابي يحيى قال قلت لابي الحسن عليه السلام عن الارادة  
 من الله ومن الخلق قال فقال الارادة الضمير وما يبدى لهم  
 بعد ذلك من الفعل وامر من الله فارادته احداته لا غير  
 ذلك يقول لكل فيكون بلا لفظ ولا فظ بلسان ولا  
 همه ولا تفكر ولا كيف لذلك كما انه لا كيف له وهذا الحديث  
 ايضا صريح في ان ارادة الله ليست من صفات ذاته وفيه  
 ايضا بسند عن عمر بن اذينة عن ابي عبد الله عليه السلام قال خلق  
 الله المشية بنفسه ما خلق الاشياء بالمشية وان الله تعالى  
 خلقها بنفسها الى غير واسطة مشية اخرى وخلق الاشياء  
 بها ونقل صاحب المولود عن السيد الامام ائمة المراد بالمشية  
 هي ما مشية العباد ولا فعل لهم الاختيارية لغيره سبحانه  
 عن مشية مخلوقة زائدة على ذاته عز وجل وبالا لشيء افا  
 عظيم المترتب وجودها على تلك المشية اقول هذا الحديث  
 نقله نص صحيح في ان المراد بالمشية الله وما ذكره السيد  
 الامام من ان المراد بالمشية في هذا الحديث مشية العباد

من الخلق

وهذا الحديث  
 ايضا يدل على  
 صريح في ان  
 مشية الله  
 من صفات  
 وعلم

مشية

والمراد بالا

والمراد بالا لشيء افا علمهم في غاية السخافة لان  
 العباد غير مخلوقة لله وتفسير الاشياء بافعال العباد  
 عند العقل مستنكر وانكاره لكون مشية الله مخلوقة الخار  
 للاحداث الكثير الدالة على ان الارادة والمشيئة من  
 صفات الفعل وانها مخلوقة لله وفيه ايضا بسند عن  
 ابي عبد الله عليه السلام ان الله لا يشية مخلوق ولا يخلق  
 المراد بالمشية في هذا الحديث مشية الله لا مشية العباد  
 وفيه ايضا بسند عن علي بن ابراهيم الهادي قال سمعت  
 ابا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام يقول لا يكون شيء  
 الا ما شاء الله والرد وقدر وقضى قلت ما معنى  
 شاء قال ابتداء الفعل قلت ما معنى قدر قال تقدير الشيء  
 من طوله وعرضه قلت ما معنى قضى قال اذا قضى قضاءه  
 فذلك الذي لا مرد له وهذا الحديث ايضا صريح في  
 ان المشية ليست من صفات ذاته تعالى بل هي ابتداء  
 الفعل وفيه ايضا بسند عن عبد الله بن سنان عن  
 ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول امر الله ولم يشاء  
 وشاء ولم يأمر امره ان يسجد الا وهم وشاء ان  
 لا يسجد ولو شاء لسجد وخلق آدم عن كل الشجرة وشاء

بل في فعل العباد وكذلك  
 افعال العباد مخلوقة لله



ان ياكل من ثمره ولم يشاء ان ياكل من ثمره ايضا بسند  
 عن الفتح بن يزيد الجعفي عن ابي الحسن عليه السلام قال ان الله  
 اراد ان يخلق مني شيئا فقلت لا والله اني لا اريد ان يخلق مني شيئا  
 بشاء الله ان يخلق مني شيئا فقلت لا والله اني لا اريد ان يخلق مني شيئا  
 وشاء ذلك ولم يشاء ان ياكل مما غلبت به شيتي مما شئت الله  
 وامر ابراهيم ان ادخل اسحى ولم يشاء ان يدخله ولو  
 شاء لما غلبت منه ابراهيم منهية الله وفي التوحيد  
 لابن بابويه بسند عن سليمان بن جعفر قال قال  
 الرضا عليه السلام المشية والارادة من صفات الافعال  
 فمن زعم ان الله لم يزل يريد ان يخلق شيئا فليس بموجود  
 وفي كتاب التوحيد ايضا عن ابي جعفر عليه السلام قال  
 هذا موضع الحاجة انزل مواظبه وورعه ووعده  
 امر بلا تشقة ولا لسان ولكن كما شاء ان يقول  
 فكان جبر كما اراد في اللوح وفي كتاب عيون الاخبار  
 حديث هذا موضع الحاجة منه فقلت يا ابن رسول  
 الله فامر بين امرين فقال وجود السبل الى ايات  
 ما امر به وترك ما لم يامر به قلت فهل لله عز وجل مشية  
 واردة في ذلك فقال اما الطاعات فارادة الله وشيئ

اراد هضم

فيها

فيها الامر بها والرضا لها والمعاونة عليها واردة  
 مشية في المعاصي التي هي منها والسخط لها والخذلان  
 قلت فهل لله عز وجل في القضاة قد نعم ما من فعل  
 يفعل العباد من خير وشرا والله فيه قضاء قلت ما معنى  
 هذا القضاء قال الحكم عليهم بما يستحقونه على افعالهم من  
 والعقاب في الدنيا والاخرة لا يخفى انه قد ظهر من هذه  
 الاحاديث الدالة على ان المشية والارادة من صفات  
 الفعل لا من صفات الذات بطلان قول المكابرة وجماعة  
 من المتفلسفة من ان الارادة والمشيئة من صفات ذات  
 الله والمراد بها هو العلم بالصحة وكذا ظهر بطلان قول  
 صاحب الوافي من ان المشية كون ذاتية بخلافه حيث  
 يختار الصلح والعدل وكذا يظهر من هذه الاحاديث وغيرها  
 من الاحاديث وبعض الايات ان جميع افعال العباد  
 وتروكهم بشية الله تعالى ومن الايات قوله تعالى وما يشا  
 الا ان يشاء الله فلا بد في هذه المقام من تحقيق معنى  
 المشية والارادة بحيث يوافق الايات والروايات  
 ولا يلزم من وقوع كل شئ بمشيئة الله الجبر والاجاب و  
 يحل به الاحاديث المشككة المذكورة المنضمه لقوله



ولم يشأ وسأله يا رب  
 ونهى وشأ فاقول  
 وبالله  
 امر الله التوفيق ان الظالمين الاحاديث ان مشيئة  
 في افعاله هو ان يبدل الفعل كخلق اللوح والظلم مشيئته تقا والارادة  
 هو الكتاب والاثبات في اللوح وان مشيئته تعاقب  
 افعال العباد هي التوفيق والخذلان والجداد المانع للفعل  
 كقلب المديح بن شأ ابراهيم ذبح ابنه وان مشيئته  
 تعالى على توحي مشيئته عزيم ومشيتته حتم واما مشيئته تعالى  
 في افعال نفسه كخلق السموات والارض وما بينهما من  
 خلق الانسان والحيوان وغيرهما فهو مشيئته حتم واما مشيئته  
 في افعال العباد فقد يكون مشيئته عزيم ومشيتته الطاعة  
 والمعاضة وهي التوفيق والخذلان فان مع التوفيق لا  
 يصير فعل الطاعة حتم لا يمنع تركه وكذا مع الخذلان  
 لا يصير فعل المعصية حتم بل الكف مع وجود التوفيق  
 قادر على ترك فعل الطاعة ومع الخذلان قادر على ترك  
 المعصية وقد يكون مشيئته في افعال العباد مشيئته  
 حتم كقلب المديح المانع من الذبح حين شأ ابراهيم ذبح  
 ابنه فان مع قلب المديح المانع من الذبح يمنع الذبح فمشيئته  
 تعالى عدم وقوع الذبح مشيئته حتم لاشيئته عزيم فظهر بما حققناه  
 معنى الايات والروايات واختلفت الاحاديث المشككة

المذكور

المذكورة المتضمنة لقول امر الله ولم يشأ ولم يشر  
 فان على قلنا معنى امر الله ان يسجد لادم وشأ  
 ان لا يسجد اني خذله ولم يوفقه وكذا معنى في ادم  
 عن اكل الشجرة وشأ ان يأكل اي خذله ولم يوفقه  
 في ترك الاكل ومعنى امر ابراهيم ان يذبح اسحق ولم يشأ  
 ان يذبحه انه تعاقب ما امره بالذبح قلب المديح  
 ومنع الذبح فان قيل فان قيل اذا علم الله تعالى  
 انه سيجوز ان يذبح فافادة امره بالذبح قلنا فائدة  
 عزيم ابراهيم وتوطيئ نفسه على الذبح ولا رب ان شاء  
 بالعزم والتوطيئ وهذه فائدة عظيمة **فصل**  
 في القضاء والقدر والبداء وينبغي ان تاتي اولاً  
 ببعض ما ورد فيها روى محمد بن يعقوب الكليني  
 بسنده عن علي بن محمد قال سئل العالم السلام كيف  
 علم الله الاشياء وادرك قدر وقضى وامضى فامضى  
 ما قضى وقضى ما قدر وقدر ما اراد فاعلم كانت المشيئة  
 ومشيئته كانت الارادة وبارادته كان التقدير ويتقدّر  
 كان القضاء وقضائه كان الامضاء والعالم  
 يتقدم المشيئة ثمانية والارادة ثالثة والتقدير واقع  
 والمشيئة

بن ابراهيم



على القضاء بالامضاء فله تبارك وتعالى البدء فيما  
علم من شأه وفيما اراد لتقدير الاشياء فاذا وقع القضاء  
بالامضاء فله بدله فالعلم في المعلوم قبل كونه بالمشيئة  
المتأخر قبل عينه والارادة في المراد قبل قيامه والتقدير  
لهذه المعلومات قبل تفصيلها وتوصلها ما عيانا ووقتا  
والقضاء بالامضاء هو المخرج من المفعولات ذوات  
الاجسام المدركات للجواس من ذوى لونها وريح وور  
وكيل ومادته ومخرج من انفس وجوه وطير وسباع وغير  
ذلك مما يدرك بالحواس فله تبارك وتعالى فيه البدء  
بما عين له فاذا وقع العين المعنوية المدركة فلا بد له والله  
يعلم انشاء في العلم علم الاشياء قبل كونها بالمشيئة  
صفاتها وبلل تقدير قدرها وحدودها وانشاءها  
قبل اظهارها وبالارادة عين انفسها في الواضعا وفعالها  
وبالتقدير قدر اقوالها وعرف اوطها واخرها بالقضاء  
ابان للناس امالها ودهم علمها بالامضاء شرح عليها  
وابان امرها وذلك تقدير العزيز العلم وقدر ايضا  
بشأنه من محمد بن مسلم عن احدهما عليها السلام قال  
سالت عن علامة ليلة القدر فقال علامتها ان تطيب

وان

وان كانت في برد ودفء وان كانت في حر وبرد  
وطابت قار وسئل عن ليلة القدر فقال ينزل الملائكة  
والكتب الى السماء الذين يكتبون ما يكون من امر السنة  
وما يصيب العباد وامر عنده موقوف وفي ليلة القدر  
ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء ويجوز ويثبت وعنده الامم الكائنات  
والاحاديث في هذه المعنى كثيرة اخرضاها في كتابها في الار  
وفي كتاب التوحيد في مجلس الرضا عن سلمان المزني  
قال يا سليمان ليلة القدر يقدر الله عز وجل في ما يكون  
من السنة الى السنة من حيوة او موت او خير او شر او رزق  
فاقدر تلك الليل فهو من المحتوم فلا سليمان الا ان قد  
فهم جعلت فلا عز في قار يا سليمان ان من الامور  
امور موقوفة عند الله تبارك وتعالى يقدم منها ما  
يشاء ويؤخر ما يشاء يا سليمان ان عليا عليه السلام كان  
يقول العلم علان فعلم علمه بكثرة ورسالة اعلمه لا يكتمه ولا  
فانه يكون ولا يكتم نفسه ولا يكتمه ولا يكتمه ولا يكتمه  
عنده مخزون لم يطلع عليه احد من خلقه فقدم منه  
ما يشاء ويجوز ويثبت ما يشاء قال سليمان اللهم لا تؤخر  
باصير المؤمنين لا انكر بعد يومى هذا البدء ولا الذب

ويؤخر ما يشاء



برأيه الله تعالى والحديث طويل أخذنا موضع الحاجة  
منه الخ في ان استفاد من هذه الاحاديث وغيره ان  
مبدء الله واولاده قد روي وقضاء انواع الكتاب في  
الاولاج والكتب الموضوع في السموات المتفاوتة  
بالجمال والفضل والقرب من المحرم والبعد منه  
والحق هو ما يكتب في ليلة القدر وان الله ببدء خلقه لم  
يكتب في ليلة القدر اعلم ان البدء مشتق من البدء  
ومعنى الظهور فان ابن اثير ان البدء هو استصواب  
شيء على بعد ان لم يعلم ولا شك ان البدء بهذا المعنى  
حال على ما يجازى بل البدء الذي مذبح اهل البيت  
عليهم السلام هو محو ما يشاء واثبات ما يشاء و  
البدء بهذا المعنى ثابت بالكتاب والسنة المتواترة  
وانكاره كانا ضروري من فروقات مذهب الشيعة  
وقد ثبت الله البدء بقوله تعالى وما يشاء ويثبت و  
عنده ام الكتاب والحق ان البدء لهم من الفسخ فان  
البدء يتحقق بغير الاحكام ايضا مثل ان يكتب الله  
ان عمر زيد خمسون سنة ثم يحو ويكتب ان عمر ستون  
سنة لصلة رحمه مثلا ويكتب ان عمر اربعون سنة

لعل

لقطع رحمة ثم اعلم ان اليهود انكروا الفسخ وقالوا  
الله قد فرغ من الامر ثم اعلم ان الفلاسفة مضوا  
اليهود فاهتم ايضا قالوا الله قد خلق العقل وفرغ من  
الامر ولا ريب ان قول الفلاسفة لا يصدر عن  
الواحد الا الواحد لا يجمع مع القول بالبدء وكذا قولهم  
افعال الله غير معللة بالاعراض لا يجمع مع القول بالبدء  
فالفلاسفة بانكارهم للبدء ضاهوا اليهود وروي  
ابن بابويه رحمه الله عن الرضا عليه السلام انه  
قال سليمان المروزي وكان متكررا للبدء احسبك  
صاحبت اليهود في هذا الباب فلا عودا لله من  
ذلك وما كانت اليهود فلا قالت اليهود يد الله مغلولة  
يعنون ان الله قد فرغ من الامر فلا يحدث شيئا في  
اعلم ان الاعتقاد بالبدء من اعظم الواجبات والطاعات  
وافضلها والمكلم به والباحث عنه مناب ما جوريه  
عليه كثير من الروايات الواردة من طرق اهل البيت عليهم  
عليهم السلام في الكافي في الكافي بسنده عن زرارة عن احمد  
بن محمد عن الحسن بن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ما عدا الله بشيئ قبل البدء وما رواه  
بسند في الكتاب المذكور عن مزارع بن حكيم قال سمعت

مؤمن



اباعده الله عليه السلام ما تباين في طعن مريد به في البدء  
 والمشيئة والعبودية والطاعة وما رواه ايضا حسنه  
 في الكتاب المذكور بسنده من ريان بن الصلت قال سمعت  
 الرضا عليه السلام يقول ما بعث الله نبيا قط الا يحرم الخمر  
 وان يقر به بالبداهه وما رواه ايضا في الكتاب المذكور بسنده  
 عن مالك بن النضر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لعلم  
 الناس ملكي القول بالبداهه من الاجر ما تقر واعين  
 الكلام فيه فان قبل ما فائدة البداهه وما السبب في كونه  
 من اعظم العبادات وترتب الاجر والثواب على العلم  
 به والحق عنه قلنا فيه فوائد منها انه لطيف مقرب  
 الى الطاعة وسبعده عن المعصية فان المكلف اذا اعتقد  
 امكان محو ما كتب له في ام الكتاب من الشر وقلة العرو  
 ضيق المعاش بسبب الدعاء والتضرع والعبادة وصله  
 الرحم والتصدق على الفقراء اثار اعيان متفرعا رغبيا  
 الى العبادات وصله الارحام والتصدقات بخلاف  
 من لم يؤمن بالبداهه ولم يعتقد المحو والادبائات فانه لا يعب  
 ولا يخرج لانه اعتقد ان ما كتب الله لا يتغير وينبغي ان  
 ناتي بمثال البداهه في الشاهد ليس من البداهه في الغايب

نسخة من كتاب  
 تفسير الامام  
 الرضا عليه السلام  
 في تفسير القرآن  
 في تفسير سورة  
 البقرة

لا يخفى ان المقرر عند الملوك ان يكون في دفاترهم  
 لكل واحد من اعدائهم وخدمهم وظيفهم عينه  
 مناسبة لاجوالهم فيعلمون بان من اخذ  
 حسنة وعاون معاونة جليل فله الزيادة ومن  
 قصر فله النقصان والخسران فيعد ذلك من ظهر  
 من حسن الخدمه والمعاونة يا ام الملك بمحوم ما كتب  
 له اول الاثبات الزيادة ومن ظهر منه التقصير يا ام  
 محوم ما كتب له اثبات ما هو انقص عما كتب ولاز  
 ان هذا العمل من الملك سبب لرغبة الخدم والاعوان  
 الى حسن الخدمه والمعاونة طمعاً في الزيادة  
 وخوفاً من النقصان والخسران فيعد ذلك ملك الملوك  
 امر ملا تكتب بان يكتبوا لكل واحد من عباد  
 شيئا معيناً من العرو والزرق والسعادة والتقاء  
 ثم اخبرهم بالكتابة وبالمحو والاثبات فقال  
 عز من قائل محو الله ما يشاء ويثبت وعنده ام  
 الكتاب واخبرهم ووعدهم بالزيادة فقال  
 لان شكرتم لازيدنكم وامرهم بالدعاء ووعدهم بالا  
 ستجابة فقال اوصوني استجب لكم واخبرهم

لم يكتبوا

ضامة عم



رسوله صلى الله عليه واله بان التصديق وصلته الرحم  
يزيدان في العمر والمال ولا ريب ان المعتقد للمؤمن  
بالبداء يرغب في الدعاء وشكر النعم طمعا في الاستجابة  
وزيادة النعم ويوغب في التصديق وصلته الرحم طلبا  
لزيادة العمر والمال ولعلم ان صاحب الوافي حيث ينسب  
تفسير الايات والاحاديث على قواعد التصوف  
والفلسفة وسماهم من البداء تفسير اغريبا يتبع  
منه صاحب الطبع السليم والعقل المستقيم وهذه عبارة  
في الوافي فان قيل كيف يصح نسبة البداء الى الله تعالى مع  
احاطة علمه بكل شئ لا وابداعا على ما هو عليه في نفس  
الامر وقد سدهما يوجب التعبد والتسويغ ونحوهما  
فاعلم ان القوى المنطقية الفلكية لم تحط بتفاصيل  
ما يسبق من الامور دفعة واحدة لعدم تنامي تلك  
الامور بل انما ينتقش فيها الحوادث شيئا فشيئا وكما  
تجمل مع اسبابها وعللها على نوع مستمر ونظام مستمر  
فان ما يحدث في عالم الكون والفساد انما هو موازن  
حركات الافلاك ونتائج بركاتها فهي تعلم انه كلما كان  
كذا كان كذا فهي تحصل لها العلم باسباب حدوث  
فحصا

امرا في هذا العالم حكمت بوقوعه فيه فينتقش  
فيها ذلك الحكم وربما تأخر بعض الاسباب لولا  
لوقوع الحادث على خلاف ما يوجب ببقائه الا انما  
لولا ذلك السبب ولم يحصل لها العلم بذلك بعيد  
لعدم الخلاعها على سبب ذلك السبب ثم لما جاء  
اوانه واطلعت عليه حكمت بخلاف الحكم الاول  
فيحذفها فنقش الحكم السابق ويثبت الحكم الاخر  
مثلا كما حصل لها العلم بموت زيد بموت كذا في  
ليلة كذا لاسباب يقتضي ذلك ولم يحصل لها  
العلم بصدق الذي سياتي به قبل ذلك الوقت  
لعدم الخلاعها على اسباب التصديق بعيد  
ثم علم ان كان موثرا بتلك الاسباب مشروطا بان  
لا تصدق بحكم اولا بالموت وثانيا بالبرو اذا  
كانت الاسباب لوقوع امر ولا وقوعه متكافئة  
وام حصل لها العلم برجحان احدها بعد عدم  
جئ او ان سبب ذلك الرجحان بعد كان لها  
التردد في وقوع ذلك الامر لوقوعه فينتقش فيها  
الوقوع تارة والملا وقوع اخرى فهذا هو السبب



في البداء والخروج والاثبات والتزود وامثال ذلك في  
امور العالم واما نسبت ذلك كله الى الله تعالى  
فلان كل ما يجري في العالم المملوك في انا يجري بآرادة  
الله تعالى بل يعلم بعينه فعل الله سبحانه حيث  
انهم لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون  
اذ لا داعي لهم على الفعل الا ارادة الله جل وعز  
لاستلزام ارادتهم في ارادة تعالى الى اخر كلامه  
اقول لا يخفى على العارفين اللبيب والعاقل الاديب  
ان هذا التفسير للبداء يخالف لقوله تعالى يخفى  
ما يشاء ويثبت وللاعادة في الوارده عن الائمة  
عليهم السلام لان الآية والروايات صريحة في ان  
المالحي والمثبت هو الله سبحانه لا النفوس الفلكية  
كأنزع صاحب الوافي ليت شعري اى دليل دل  
على ثبوت النفوس الفلكية وان سلمنا وجود  
الدليل على ثبوت النفوس الفلكية فكيف تكون جاهلة  
بمثل المركب حكمة باليس لها على دليل مع انه يزعم جميع  
الامور الحادثة في عالم الكون من اوارم حركتها وتنازع  
بركانها وكيف يسلط الله تعالى هذه النفوس

المجاهل

المجاهل على الامور الحادثة في عالم الكون في ما يحدث  
في عالم الكون من افعال ان نسبت وجود امور عال  
الكون من افعال العباد مغلوبة لهم بالضرورة وما  
يحدث من غير افعال العباد فهي محالقة لله سبحانه  
لذا الايات والروايات واجماع المتبين وافعال النفوس  
الفلكية من حيث لا يعصون الله امرهم لا تصير افعال  
لم يوجد وكثير كل فعل مخفوف بوجودهم ووجوب  
سابق ووجوب لاحق من حيث ان الفعل يوجد  
بعد ان يصير الى ان يصل الى الحد الوجوب وهو  
من ذهب اهل البيت عليهم السلام وهو الحق واستدل  
الفلاسفة على عقوم بان الممكن لا يحتاج الى  
العلل المؤثرة في وجوده وجود الا لغيره كافي  
في وقوعه لانه اذا صار الوجود بسبب تلك العلة  
اولى بلا وجوب وكان ذلك كافيا في وقوعه فلنفس  
مع تلك الاولوية الوجود في وقت والعدم في  
وقت اخر فان لم يكن اختصار احد الوقتين  
بالوجود لم يوجد في الاخر لم يوجج احد  
لرفع

منها كجهلها ما يكون قبيحا  
سبحان راعيا بالنظام ولا  
يخفى  
الاولا فلا يخفى للدين  
ضرورة لان ما يحدث في  
عالم الكون من غير  
فان قبل التفتت لم يقولوا  
بالبداء حيث قالوا انه لا يصدر  
عن النوازل الا بالواجب قالوا بان  
الله ليس معلوما بالاعراض قبل  
بالقضاء والقدر بان الله تعالى  
الكن في ربه ما يغيبه عن عباده  
عليهم السلام ما لا يدرك بالحواس  
هو العلو الاول وهو علة التفسير  
هو الحكم الواحد الذي يرتب عليه التفسير  
المعلم الاول كما ان الله تعالى  
الصادرة عن ظهور لا عن انوارها بالانوار  
يجري في نفس الخلق ولا يخفى ان هذا المعنى  
لم يدركه بل لم يدركه من الاخبار  
والنقل بل من الاذهان الظاهرة والظاهرة  
الكنية بالانوار عن الاذهان والظاهرة  
فصل في ان كل من الملائكة والجن والانس  
فان على من يخلق من الملائكة والجن والانس  
على سبيل الاجابة بالنظام ان الله تعالى  
المتفكر



للتساويين بلا سبب وان كان لم يرد له في الاول  
 الشامل للوقتين كافيه للوقوع والمقد خلافا  
 وحاصل هذا الكلام ان وجود العقل الاول  
 غير ممكن ان لا يلزم من فرض وقوعه حال وجود  
 الفعل الاول لوليه مستلزم لاجد الحى اليين وما خلف  
 الفرض الترج بلا سبب وهو حال بالضرورة واستدلوا  
 ايضا بان الاول لوليه لا يتشاء الا من العلة السابعة لانه  
 متى فقد جزء من اجزاءها كان العدم اولى فاذا فرض  
 ان اختصاص احد الوقتين لم يرد له يوجد في الآخر  
 لم يكن العلة السابعة فقد ثبت ان الاول لوليه وحدها  
 غير كافيه فالمرحوب وجود الممكن فقلت بحيث يستحيل  
 تخلفه عنها لم يوجد وهو وجوبه السابق على وجود  
 لانه وجب اول وجوده لانه من علة فوجد ثم انما اذا  
 وجد بشرط الوجود واستدع معه يتبع عدمه والاجاز  
 اجتماع عدمه مع وجوده وانه وجوبه اللاحق على الاول  
 بان لا نسلم ان يكون من خواص الممكن مطلقا سواء  
 كان من مطلق او من مطلق اصله ان لا يلزم من  
 فرض وقوعه حال وعلى تقدير التسليم لا يلزم

الفعل م

فان خواص الممكن م

علة السابعة

وان فرض اختصاص احد  
 الوقتين بالوجود  
 لغير مرجح لزوم الترج م  
 بلا مرجح وهو محال م

ولم يرد م

نحوه

من فرض عدم المرجح الترج بل لا ترجح بل لا لازم  
 منه الترج م بلا مرجح وهو ممكن غير محال لفا  
 بلا لوليه واحد محالنا لازم الترج م فان المفروض  
 ان الفاعل يرد الوجود او العدم بغير مرجح وهو  
 الترج م بلا مرجح لا الترج م فان الترج م بلا مرجح هو حصول  
 الاثر من غير مؤثر الجواب عن دليلهم الثاني بمثل  
 الجواب عن دليل الاول لا يمنع لزوم الترج م بل مرجح م  
 ان فرض اختصاص احد الوقتين بالوجود مرجح لغير  
 مرجح بل لازم الترج م بلا مرجح وهو عندنا غير محال  
 بل ممكن غير واقع واستدلوا ايضا على اليجاب و  
 نفى الاول بان مع حصول الاول بان جاز حصول  
 الطرف الاخر لما كانت الاول لوليه وان لم يجز  
 فهو اليجاب هذا ما حصره خواصه نصر الدين في قوله  
 العقائد واستدل على هذا المدعى في رسالته الفارسية  
 في الجبر والاختيار بان مع رجحان احد الطرفين  
 هل يمكن وقوع الطرف المرجح اولافان لم يكن

تلكين  
 لا الترج م  
 عند م





فهو المراد لانه دليل المراد بالوجب الاهد القدر وان  
امكن وقوع الطرف المرجوح مع وجود الرجحان في  
الطرف الرابع فهو اكثر استحالة من حصول احد  
المتساويين من غير مرجح والحوادث عن هذين  
الاستدلالات لا يستند الى الوقوع والحق ان مرجح  
اولوية احد الطرفين الطرف الاخر ممكن غير  
واقع والفعل حاكم بما كان وعدم وقوعه كالتحتم  
مع رجحان احد الطرفين واولوية امكان  
الطرف الاخر ولا يلزم ترجيح المرجوح لان هاتين  
القدتين يلزم من وقوع الطرف المرجوح لاف  
امكانه واستدوا ايضا على الاجاب والظن ان  
العبد في اختياره لو لم يجب اختيار العبد لاحد  
طريق فعله الاختياري وتركه بالفتنة الى المبادئ  
التي ليس شيء منها باختياره لزم امكان تخلف  
المعلول عن العمل التامه اما بيان الملازمة  
فبان ان لم يتحقق بعض من المبادئ التي يتوقف  
عليها الاختيار امشع تحقده وان وجد جميع ما

ولا يلزم منه ان لا  
يكون الاولوية  
اولوية مع  
وامكان الوقوع لا يلزم  
الوقوع والحق ان مع  
اولوية احد الطرفين  
طرف الاخر ممكن غير  
واقع والعقل حاكم بما كان  
وعدم وقوعه مع

يتوقف عليه وامكن عدمه لزم امكان التخلف عن  
العمل التامه ولهم على بطلان التالى وهو امكان  
تخلف المعلول عن العمل التامه دليلان احدهما  
ما تمسك به الشارح الجديد للتجريد وهو انه  
يجب وجود المعلول عند وجود العمل التامه  
والا فلنفرض وجوده معه في نفسا وعدمه معه  
في زمان اخر فوجوده في ذلك الزمان ان كان  
لاسر لم يوجد في الزمان الاخر لم يكن مستتبعا ما فرضنا  
مستتبعا وان لم يكن لاسر لزم ترجيح احد المتساويين  
على الاخر بلا مرجح لان الترجيح الحاصل من التفاعل  
مشارك بين الزمانين وبهذا يتدفع ما يقال  
من انه لم لا يكون هذا ترجيحا بلا مرجح من  
الخيار وانما يلزم عند بعضهم انما المستحيل اتفاقا  
هو الترجيح بلا مرجح من الخيار لانا نفرض ارادة  
او تعلقها الكونية من شرايط التأثير موجود في  
الزمانين فيكون وقوع الوجود في احدهما دون  
الاخر ترجحا بلا مرجح وانما يلزم بدلالة اتفاقا واما  
طهه

فانما يلزم من ترجيح  
بلا مرجح



الثاني فاذكره ابن سينا في الهيئات الشفا وهو  
 انه لو لم يكن للعلول وجبا بالعلة وبالقيااس اليها  
 كان عند وجود العلة وبالقيااس اليها ممكن ايضا  
 فكان يجوز ان يوجد وان لا يوجد غير متخصص  
 باحد الامرين وهذا محتاج من راس الى وجود  
 شئ ثالث يتعين له <sup>لما</sup> الوجود عن العدم او  
 العدم عن الوجود عند وجود العلة فيكون  
 ذلك علة اخرى ويتبادى الكلام الى غير النهاية  
 واذا قلنا دى الى غير النهاية لم يكن مع ذلك قد  
 تخصص له وجود فلا يكون قد حصل له وجود  
 وهذا حال الالانذائب الى غير النهاية في اللعلل  
 فقط فان هذا في هذا الموضع بعد مشكوك  
 في احاطته بل لانه لم يوجد بعد ما به يتخصص  
 وقد فرض موجودا فقد يخ ان كل ما هو ممكن  
 الوجود لا يوجد ما لم يجب انهمى فالجواب  
 عن افضل الشبهة يمنع بطلان الثاني وهو ان  
 تخلف العلول عن علة التامة عقلا لان التحقيق  
 ان العلول ان كان فعلا للفاعل بالطبع فتختلف

علته

عن

عن علة التامة عقلا لان التحقيق ان العلول  
 ان كان فعلا فعل بالطبع لا يجب بوجود علة  
 التامة التي هي اقتضاء الطبع وعدم المانع من  
 الوجود من القاس فانزله وحلف عن علمه التامة  
 لزوم الترخ بلا مرجح وهو حال بالاتفاق واما  
 العلول اذا كان ارادة للفاعل او اه فعلا له  
 تابعا لارادته فلا يجان بالعلة بل تخلفها عن  
 العلة ممكن عقلي عموما واقع وحال عادي وبان  
 ما قلناه ان الفاعل بالارادة اذا علم المصلحة في  
 فعل يتعلق به ارادته ولكن ارادته لا تجب بوجود  
 علمها التي هي العلم بالمصلحة <sup>والفاعل</sup> وعدم المانع بل  
 يصير اولئ مع الاولوية يمكن عقلا ان يتعلق  
 اراده الفاعل بالمرجوح وترجيح المرجوح ليس  
 بواجب عال عقلي بل هو حال عادي وبعد تحقق  
 الارادة بسبب العلم بالمصلحة لا يجب الفعل  
 بوجود علة التي هي الارادة مع علمها فان  
 يجوز عقلا <sup>بفتح</sup> المراد ارادته بعد تحققها  
 فاصل كلامنا ان الفاعل بالارادة لا يجب

لعلل



لا يجب ارادته وفعله بالعله التامة وجوبا عتليا  
بل يصير ان اولى فعل ما اخترناه لا يلزم قبح التكليف  
فان المكلف اذا صار يعونه التوفيق فعل المأمور به  
في نظره راجحا تعلم قطعا انه لا يتركه وان كان قادرا  
على تركه فمن حيث انه قادر على تركه مثاب بفعله  
وكذا اذا صار المعصية في نظره راجحا بثبوتها  
ابليس هو النفس تزنيات تعلم انه ولكنه  
قادر على تركها فهو من حيث انه قادر على تركها  
يستحق العقاب ولما على مذهب القائلين  
بالاجاب يلزم قبح التكليف بطلان الثواب  
والعقاب ولا يخفى ان ما حققناه ظهر الجواب عن  
شبهتي شارح التجريد وابن سينا وبيان الجواب  
عن الشبهة الاولى ان ما ادعاه الشارع من لزوم  
ترجح احد المتساويين من غير ترجح متصور غير معتول  
بل ان اللازم هو ترجح المرجوح بالفاعل المرجح وهو  
امر ممكن ولكنه غير واقع وتحقيق المقام ان معلول  
الفاعل بالارادة شيئا من الاول وجود الارادة  
وجود المراد فاذا تحقق في زمان علة الارادة

وجبان وجوبا  
عاديام

والنابي

وهو الداعي وجود الفاعل تصيرا الارادة اول  
والترجح فاولوئها لا تختلف عن علمها ولكن من  
حيث لم يبلغ الى الحد الوجوب يمكن فرض تخلفها عن  
العلة في زمان اخر فيلزم حينئذ ترجح المرجوح وهو  
ترك الارادة مرجح وهو الفاعل ولا يلزم على هذا التقدير  
ما ادعاه شارح التجريد احد المتساويين بل مرجح والمعلوم  
الثاني وهو الفعل المراد اذا تحقق علمه وهو  
الداعي للفاعل والارادة يوجد الفعل المراد  
ولا يختلف عن علمها ولكن حيث لم يبلغ الى الحد  
الوجوب يمكن فرض عدمه مع وجود العلة  
ولا يلزم من هذا الفرض امر محال بل اللازم  
ترجح المرجح مرجح وهو الفاعل وهو غير  
ولا يلزم من فرض وجود المراد في احد الزمانين  
ترجح احد المتساويين بل مرجح كاطنه هذا  
الشارح لان تخلف وجود المراد في احد الزمانين  
عن علمه يمكن بفتح الفاعل ارادة تروى الزمان  
الاخر لعدم التخلف لعدم فسحة ارادته لا  
يستلزم الا ترجيح الفاعل المرجح وهو وجود

علته

محال

ما بين

ما بين



المراد في أحد الزمانين وترجيح المرجوح وهو ترك  
 المراد في زمان آخر وان قيل ان المراد الشايع  
 ان وجود المراد باعتبار الزمانين شيان متباينين  
 فترجح الوجود في أحد الزمانين وعدم ترجحه في الآخر  
 الزمان الآخر ترجح لأحد المتساويين من غير  
 ترجح التقدير لا يلزم أحد المتساويين ترجح لأنه لم يترجح  
 بالفاعل فليس الاثر المترجح الفاعل أحد المتساويين  
 بلا ترجح وهو غير محال ولكنه غير واقع وبما أن الجواز  
 عن الشبهة الثانية وهي بشبهة ابن سينا ان مراده  
 بقوله لو لم يكن المعلول واجبا بالعلل كان عند وجود  
 العلم يمكن أن يكون جواز أن لا يوجد أنه على  
 تقدير عدم وجوب المعلول بوجود العلم يلزم تساوي  
 وجود المعلول عند وجود العلم فهو ممنوع لأنه على ما  
 بنياد وحققناه وجود المعلول يصير أولى بسبب هذه  
 الأولوية لا يتخلف وجود المعلول عن وجود العلل وان  
 كان تخلفه ممكنا طارئا ومن حيث انه ممكن يمكن فرضه و  
 لا يلزم من فرضه الا ترجيح المرجوح وهو امر ممكن عندنا  
 ولا كنهه غير واقع فعلى ما ذكرناه لا يلزم ان يكون المعلول

ترجح

ترجح

وعنده

مع وجود العلم محتاجا الى وجود شيء ثالث  
 به الوجود عن العلم والعدم عن الوجود فلا  
 يلزم التسلسل ولا عدم وجود ما به يتخصص  
 كما زعمه ابن سينا والسلام على من اتبع الهدى  
 وايضا يندفع باحقيقها ما توهمه الدوا والافاضا  
 في الحاشية القديمة على الشرح للمحدد للتجريد من  
 ان الترجيح بلا ترجح يستلزم الترجيح بلا ترجح فاد  
 لان تعلق الإرادة بأحد الطرفين دون الآخر  
 ان كان لا لم يرجح لزوم ترجيح أحد المتساويين من  
 من دون ترجح مطلقا وان كان لتعلق الإرادة  
 بذلك لزوم التسلسل في تعلقات الارادات ثم  
 مجموع التعلقات امور ترجحت على ما يابا وفيها من  
 دون ترجح فتأمل انتهى بيان رفع هذه الشبهة انه  
 مختار الشق الاول من شقها وهو تعلق الإرادة  
 بأحد الطرفين دون الآخر لا المبرح ونمنع لزوم ترجح  
 أحد المتساويين من دون ترجح لان الإرادة  
 صادرة من الفاعل فلا يلزم المترجح بلا ترجح الذي  
 هو محال عند جميع العقلاء وهو حصول الاثر



من غير موثرو الفعل من غير فاعل ولا يخفى انه  
يلزم الغائب بالاجاب محذوران عظماء  
احدهما ان لا يكون الله تعالى قادرا اصلا  
لاهم نفوا قدرته عما سوى العقل الاول فافهم  
قالوا لا يصدر عن الواحد الا الواحد وانتهى  
ان الله تعالى مضطر في الجاد العقل الاول حيث  
قالوا بالاجاب اعادنا الله تعالى هذه  
العقيدة الخفيفة الباطلة وثابت الزوم في  
التكليف وبطلان الثواب والعقاب وخلق  
الجنة والنار وبعث الرسل وان لا يكون للمؤمن  
محله ولا على المسمى لائمه والعجب كل العجب من  
السد الفاضل للمعاد انه حيث انبع ابن سيناء  
وقد بالاجاب والقضاء والحكم والقدر لازم عرض  
على نفسه بان العذاب مع الاجاب والقضاء والحكم  
كيف يجوز ان اجاب بان العذاب شر قليل ويتوب  
عليه خير كثير وما كان كذلك من الشر يجوز ان يفعل الله  
وما يتوب عليه وهو التعذيب بالعذاب من جملة  
ما لا يتم ارتداع نفوس المكلفين عن المعاصي والمنافع الالهيه  
ثم وجوب الوفاء بذلك من نعمات اسباب الارتداع ثم قد

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان العذاب مع الاجاب والقضاء والحكم  
لا يمكن ان يكون له محله ولا على المسمى  
لائمه والعجب كل العجب من السد الفاضل  
للمعاد انه حيث انبع ابن سيناء وقد بالاجاب  
والقضاء والحكم والقدر لازم عرض على نفسه  
بان العذاب مع الاجاب والقضاء والحكم كيف  
يجوز ان اجاب بان العذاب شر قليل ويتوب عليه  
خير كثير وما كان كذلك من الشر يجوز ان  
يفعل الله وما يتوب عليه وهو التعذيب بالعذاب  
من جملة ما لا يتم ارتداع نفوس المكلفين عن  
المعاصي والمنافع الالهيه ثم وجوب الوفاء بذلك  
من نعمات اسباب الارتداع ثم قد

المحل العادل

العادل كالأدوية التي يقيدها للسبيد فما نطرحها وما نأثرها في ذلك  
شأنها وما نخرجها من أي شيء أو قال هذا الفاضل في نفسه قد انبسط  
من اشارات ابن سينا وحاصل كلامه ان الله تعالى جعل الكفار  
الغيا مضطرين في الكفر بالجور ثم يظلمهم ويبدلهم في النار التي  
وقد جعل الاجابة لا يخرجها عن قايده وهم المقرون ولا شك  
ان هذا القول والاعتقاد مخالف للكتاب والسنة المتواترة  
بالخالف لضرورتها للفرقة الناجية ويؤمن ايضا بقوله ان يكون  
الله تعالى كاذبا في قوله لا يظلم بها الجاد بل يتم من تجوز الظلم  
على الله في تعذيب الكفار والنجاة من الكذب على الله في اجابته  
بالتعذيب وتخليد الكفار في النار وبما كانت اهل الجنة والنار  
لان التعذيب بالنار من غير جرم اعظم من الكذب وما ذكر من  
ان وجوب الوفاء بها لرحمة من نعمات الارتداع ممنوع لان الوفاء بالوعد  
في الشئ الاخره فكيف يمكن ان يكون سببا للارتداع في هذا فالثقة  
الدينامية علم ان ابن سينا حيث قال بالاجاب والقضاء والحكم  
في الاشارات تأويل الاله على التعذيب ثم علم عدم التأويل  
فاجاب على رد على القائلين بالاجاب من تجوز الظلم على الله مثل ما  
اجاب هذا الفاضل في نفسه انه لا ريب من تجوزنا وبالآيات  
التعذيب كعز وازدقار ومستلزم تجوز جميع تأويل



النصوص الواردة في الكتاب والسنة فلا ينبغي وثوق بقول الله سبحانه  
 ويقول انبياءه وسلكه العباد في الله من هذه العقيدة السخيفة  
 لا يخفى ان كل ما يرد من الفاسد على الجبر والاشعرية يرد على القائلين  
 بالاجاد من الفلاس والمفسر في ان يتبين منها اختلاف  
 الامة في خلق الافعال والاعمال والباطل وانما الخلق اعلم ان مذهب  
 الاثر في خلق الافعال السبعة الا اريد به الفاعل وهو لا يجاد وقد  
 بيناه انما طاعتنا مذهبهم بنصفون الزهري ومن شعور مذهب  
 لانه لا فرق بين حركة الصريح وحركة الموقش في انهما صادران عن الله  
 وغير مجاميع لقدره العباد وهذا قول كنعيف يخفف بين الضعيف  
 وقد طعن العلاف في المعقولة على بشر الموقش وهو من الجبرية فقال  
 بشر اعلم من بشر فان كان اذ اراد جاد ولا وجدانه بقدره عطفه  
 وغير معدوم طفره وان وجدانه لا يقدر عطفه بل يطفر في اخر فرق بين مقدور  
 وبشر طفره في الثاني فلهذا لا ينبغي خشيته شرار من امثاله  
 الشبهة التي تتركها الجبرية ان الله قدرة وللعبد قدرة اذا كان  
 صحيحا غير مقش ولكن قدرة العبد تكون مع الفعل ولا تكون قبل  
 الفعل وقدرة التي تكون مع الفعل ليس تاثير في الفعل بل الفعل  
 يصدر بقدره العالي في وجود هذه القدرة في الصريح وعدمها في  
 الموقش فرق بين مذهب الصريح وحركة الموقش ولا يري ان ما يلزم

الله تعالى

لا

الجبرية يلزمهم لان وجود القدرة اليه لا ينافي بالانقياد ولا يخفى  
 من الجبرية ولا يلزمهم في الاختيار والقرار مع هذه الفاعلية بالاعمال  
 من اجل ان ذلك ان ذات الفعل من الله الاله بالاعمال الى  
 العبد بغير طاعة او معصية وحاصل طاعت الله الصلوة والزكاة  
 وبشر كان في ان كل واحد منهما حركة ولكن ينصف حركات الزكاة  
 وحركات الصلوة بالصلوة وحاصل الحركة بقدره الله ومنه ما يقدره  
 العبد وهذا كلامه كماله كماله العقل المستقيم ويلزمه بالانقياد  
 والاشعرية وانما مذهب الصريح هو الحق في هذا القول ان القدرة  
 مؤثرتان ولا يري ان القدرة القائلين بالاجاد والجبرية  
 والاشعرية والباطل في القولين من اجل الجبرية فيهم بطلان  
 الشواهد العباد في خلق الجبرية والتاثير وان لا يكون للخلق في  
 المستلزمة والمذهب المتساكن من مذهب كثر المقرة لهم وهو  
 ان العبد مستقل في فعله وليس طاعة تترك معصية بتوفيق الله  
 ومعصية مستترة وقنائة وقادرة وليس معصية بمشبهة الله  
 وخلافه حتى يقل عن الجبرية من المعقولة ان عين فعل العبد  
 مقدوره وعن الطاعة ان مثل فعل العبد غير مقدوره وعن  
 النظام ان الصريح مقدوره وهو لا للمعقولة ملقبون بالمتو  
 لانهم اعتقدوا ان الله سبحانه وفضل اليهم وهم مستقلون  
 في افعالهم بحيث لا يحتاجون في الطاعة الى التوفيق والعمرة  
 وفي المعصية بغير مشيئة العبد مشيئة الله وليس فعل العبد  
 خذلان الله قال علي بن ابيهم في مقدمات تفسيره ان

ما

لا

44



المعزة في الواجب على ما قاله ابلهس الله تعالى فيها صنع ولا يشبهه ولا ارادة  
ويكون ما شاء ابلهس ولا يكون ما شاء الله تعالى الفصل من شاذان في  
الايضاح المعزة يقولون ان الله تعالى يقدر على ما يشاء ولا يقدر  
ثم قالوا يقولون الله تعالى لم يخلق الشر وانما الله تعالى لم يخلق  
والشر يكون ما شاء الله تعالى لا يشاء الشر ونقول من شرح الخلق  
لبدن الدين الزركشي في المعزة يقولون ان الله تعالى لا يشاء  
العباد مستغفلا من غير سبق قضاء وقدر بل الله تعالى لا يقدر به  
لانهم يقولون ان الله تعالى لا يشاء ما لا يشاء الله تعالى ولا يقدر  
الذي اختاره وقد انتمى لقضاء على ما يشاء الله تعالى ولا يقدر به  
لا يجوز ولا يقدر به بل الله تعالى لا يشاء ما لا يشاء الله تعالى ولا يقدر  
لغيره ولا يشاء من الله تعالى وعينه وبفعل الشر ويؤثر الخير ولا  
يخذلان منه ان يتلوا التوفيق والعصمة والخذلان قلنا التوفيق  
هو ان الله تعالى بعد ما كان العبد من فعل الخير والشر وتركها و  
اعطاها القدرة والاختيار وقد يفعل به ما يقرب الى الطاعة ويحده  
عن المعصية وهذا المقرب يسمى التوفيق والمبعد يسمى العصمة  
فلا يفعل بالمقرب والمبعد بل تركه بعد التوفيق عن المعصية و  
هذا التوفيق يسمى بالخذلان والروايات التي ذكرها على ادعيائه  
كثيرة منها ما نقله الطبرسي في الاحتجاج عن امير المؤمنين عليه السلام  
انه قال لا تقولوا وكلم الله الى انفسهم فتوهونه ولا تقولوا  
اجبرهم فظلمهم ولكن قولوا الخير يهدي الله والشكر يذلل الله  
الله وكل سابق في علم الله ومنها ما في التوحيد لامر بما يوبى

يعتدون

رحمة الله عن الصادق عليه السلام انه قال ان الله  
في القدر على ثلثه اوجه رجل يرضى الله  
عز وجل اجبر الله على المعاصي فهذا قد ظلم الله  
في حكمه فهو كافر وجعل يرضى ان الامر مفوض اليهم  
فهذا قد ظلم الله في سلطانه وجعل يرضى ان  
الله كلف العباد ما يطيقون ولم يكلفهم ما لا  
يطيقون واذا احسن حلاله واذا اساء الله  
ستغفر الله فهذا مسلم بالغ وفي كتاب الكافي  
عن ابي طالب القمي عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال قلت اجبر الله العباد على المعاصي قال لا قال  
قلت ففوض اليهم الامر قال لا قال قلت فاذا قال  
لطف من ربك بين ذلك وفي كتاب معاني الاخبار  
لابن بابويه رضي الله عنه حديث طويل عن ابي عبد الله  
بن الفضل الهاشمي هذا موضع الحاجة منه قال قلت  
فقول عز وجل وما توفيقي الا بالله وقوله عز وجل ان  
ينصركم الله فلا غالب لكم والخذلان لمن الذي ينصركم  
من بعد فقال اذا فعل العبد ما امر الله عز وجل  
به من طاعة كان فعله وفقا لامر الله عز وجل وسي



العبد بموفقا واذا اراد العبد ان يدخل في شئ  
من معاصي الله قال الله تبارك وتعالى بينه وبين  
تلك المعصية فتوكلها كان تركها بتوفيق الله وتوكل  
على بينه وبين تلك المعصية ولم يجل بينه وبينها حتى  
يتركها فقد خذله ولم ينصر ولم يوفقه وفي كتاب  
الاحتجاج للطبرسي عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في الخبر  
البري اياك ان تقول بالتفويض فان الله عز وجل  
لم يفوض الامر لخلق هذه امته وضعفا ولا احكام  
على معاصيه ظلالا والخبر طويل وهذا موضع الحاشية  
منه وفيه ايضا عن حبيب السجستاني عن ابي جعفر  
قال ان في التوراة مكتوبا يا موسى اني خلقتك واصطفيتك  
وقويتك وامرتك بطاعتي ونبذت عن معصيتي اعطيتك  
طاعتي وان عصيتني لم اعطك على معصيتي يا موسى وطاعته  
عليك طاعته والنجاة عليك معصيتك وفي التوراة  
عن الفضل بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا جبر ولا  
تفويض ولكن امر بين امرين قال قلت ما امر بين امرين  
قال شئ ذلك رجل رآه على معصية فمسه فلم يثبه ففكرته  
ففعّل تلك المعصية فليس حيث لم يفعل ففكرته كنت انت الذي  
امرت بالمعصية ثم اعلم انه قد يطلق المفوض على من يقول يا الله

بان الله تم فوض الامر للخلق والرزق الى  
حجبه وقول الصادق ع ولا تفويض بنفسه  
وسبيل النص كما ينبغي وسبيل مذهب المعتزلة  
القائلين بالتفويض كما بيناه ويدل على هذا  
المدعي ما رواه ابن بابويه في كتاب عيوب اخبار  
الرضا عليه السلام عن يزيد بن عمر عن النعماني قال دخلت  
على ابن موسى الرضا ع وقلت لم يابن رسول الله رو  
لنا عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام  
انه قال لا جبر ولا تفويض بل امر بين  
امرين ما معناه فقال من زعم ان الله يفعل  
افعالنا ثم يعذبنا عليها فقد قال بالجبر ومن  
زعم ان الله عز وجل فوض الامر للخلق والرزق  
الى حجبه فقد قال بالتفويض والقياس بالجبر كافر  
والقياس بالتفويض مشرك يا بن رسول الله  
فما امر بين امرين فقال وجود السبيل الى اتيان  
ما امروا به وترك ما نهوا عنه قلت فهل الله عز وجل  
مشتبه في امره في ذلك فقال اما الطاعة فامر الله  
ومشيئة فيما الامر لها والرضا لها والمعاونة عليها و



والمفوض  
القول ان القدرية يجب

وارادته ومشيئته فيما لا يوجب في المعاصي التي  
عنها والاسخط لها والخذلان علي ما قلت فقل الله  
عز وجل فيها القضاء والافهم ما من يفعل العباد  
من خير وشر الا والله فيه قضاء قلت ما معنى هذا  
القضاء والافهم عليهم بما يستحقونه على افعالهم من الثواب  
والعقاب في الدنيا والاخرة ان قبل قدر ربي عن  
الشيء على الله عز وجل ان القدرية بحسب هذه الامه  
فالقدرية يقولون ان القدرية هي الجبرية او  
المفوضة قلنا الجبرية يقولون ان القدرية هي  
المفوضة لانهم قضا الله وقدره في افعال العباد والمفوض  
يقولون ان القدرية هي الجبرية لانهم قالون بالقضاء  
والقدر اللازم في افعال العباد والذي يستفاد انهم الجبرية  
وما يدل على انهم المفوضة ما رواه عن الصادق  
عليه السلام ان القدرية بحسب هذه الامه و  
هم الذين ارادوا ان يصفوا الله بعدله فاحرموه  
من سلطانهم وما روي في الكافي عن يونس بن عبد  
الرحمن قال قال ابو الحسن الرضا ع يا يونس لا تقل  
بقول القدرية فان القدرية لم يقولوا يقول اهل الجنة ولا

بقول العباد

بقول اهل النار ولا تقول ابليس ان اهل الجنة قالوا ان الله  
الذي هذا الخلق وما كان القدرية ولا ان هذا الله  
قالوا اهل النار يتنازعون علينا شقوتنا وكنا قوموا  
وقال ابليس رب يا غوثي فقلنا ان قولهم انهم  
الحديث وما يدل ايضا على انهم هم المفوضة ما روي  
في الكافي عن يونس بن صالح عن سهل عن بعض اصحابه  
ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الجبر والقدر فقال  
لا جبر ولا قدر ولكن منزلة بينهما في الحق التي بينهما  
لا يعلمها الا العالم ومن علمها اياه العالم وما يدل على  
ان القدرية هم الجبرية ما روي في الشيخ الفقيه ابو جعفر  
بن بابويه القمي رحمه الله في كتاب التوحيد عن احمد  
ابي نيار عن جعفر بن محمد عن الله عن جعفر عن علي بن  
قلاخدا بجلا من اهل العراق عن امين المؤمنين عليه  
قلاخدا عن اخيه عن اخيه الي اهل الشام ان قضاء الله  
وقدره فقال له امين المؤمنين عليه السلام اجابوا في  
قوا الله ما علمتم تلعه ولا هبطكم بطن ولا انقضاه  
من الله وقدره فقال الشيخ عند الله اجبت ما عينا  
يا امين المؤمنين فقال امين المؤمنين مهلا يا شيخنا

ابي عبد الله

البلوغ ما ارفع  
الارض  
احسب عباد الله اهل  
اجر مشقة في هذا الفروع  
وهو في ذلك قصار وقدره  
كانه استبعد ذلك وزعم  
ان فيه تضاد







والعقاب على عصيته كقوله تعالى وابراهيم الذي وفى  
كان عبدا شكورا ان ابراهيم لاواه حليم وانك لحد  
خلق عظيم فويل للذين كفروا اذ خلوا لجهنم بالكنة  
تعملون وغير هاتين الايات التان في الاية الدالة على الخلق  
على الاعمال قال الله تعالى اليوم تجزي كل نفس ما كسبت  
اليوم تجزون ما كنتم تعملون وغير هاتين الايات التان  
الثالث الايات الدالة على افعال العباد مستندة الى  
صادق عنهم كقوله تعالى فويل للذين يكفون الكتاب  
بايديهم ان يقيموا الايمان من يعمل سوءا يجزى به  
بالكتاب رهيى مكانا لي عليكم من سلطان الادعوتكم  
فاستجبتم لي فلا تمسوني ولوموا انفسكم وغير هاتين  
الايات التان في الرابع الايات التي فيها الله تعالى  
نفسه عن الظلم قال الله تعالى ان الله لا يظلم شيئا  
ومنا ربك بظلام العبيد وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم  
يظلمون وغير هاتين الايات الخامس ما ذم الله عباده  
على الكفر والمعاصي الضاحية عنهم قال الله تعالى كيف تظنون  
بالله وما منع الناس ان يؤمنوا اذ جاءهم الهدى وما  
ذايعلمهم لو آمنوا وغير هاتين الايات التان في السادس

الذي

الايات الدالة على العفو وهي كثيرة وانما يتحقق العفو لو صدق  
الذي عن القضاة الاية الدالة على ان الله تعالى لا يظلم شيئا  
بالباطل وتصرف عن جيل الله في تصفون اني توفون  
وغير هاتين الايات التان في الايات الدالة على ان الله تعالى  
خير عباده في افعالهم جعلنا معلقة بتبئتهم فما  
تفان من شاء فليحر وغير هاتين الايات التان في الايات  
الدالة على الاكثار على من في المنية عن نفسه قال يقول  
الذين اشركوا الوشاء الله ما اشركنا نحن ولا اباؤنا ولا اخواننا  
من شئنا العاشر الايات الدالة على امر العباد بالافعال  
كثير الحادي عشر الايات الدالة على حيث الله عباده  
الاستعانة على مثل قول واستعينوا بالله وغير هاتين الايات  
والثاني عشر الايات الدالة على اعتراف الكفار والعصاة  
باستناد افعالهم اليهم وهي كثيرة الثالث عشر الايات  
الدالة على فعل الله اللطف الاتري ان الناس كلهم متفقون  
في استحسان لوم من يقاتلهم ويشتمهم والانتقام من يقاتلهم  
وهو يهتك حرمتهم فلو كانوا محبوسين في افعالهم لما كانوا  
يستحسنون اللوم والانتقام من اوقع عليهم ذلك لما  
يقوم عليهم لعلمهم بكونه مجبورا في الوقوع عليهم و  
اما الجبرية فتعذر عقلهم عن الشبهة التي فادتهم الى







من غير ملاحظة الشرع واللامحكم بمسكوكا الشرايع كالميل  
وغيرهم ولو كان ذلك يحرم الشرع لم يجرى فيه من الاحكام  
الشريعة كغيرها في الوفاء ونحوه وجوب الصلوة والزكاة  
ومن المعلوم الصوري انه ليس كذلك التناقض لو لم يكن  
الحسن والفتح عقليين لم يقع من الله تعالى شيء ولم يقع  
من الله تعالى شيء ليصح اظهار المحرم على الكاذب وذلك  
يوجب امتناع العلم بصدق الحق وينتهي الفرق بين النبي  
الصادق والمفتي الكاذب عند المكلف فينتهي فائدة  
والفرض المقصود بها اذ المراد بها اتباع الموضوع فيها  
وامتناع ادوام باطلها وظاهره او ذلك لا يمكن الا اذا  
حصل العلم بصدقه وهو متنع على ذلك التقدير لعدم  
دلالة العام وهو ظهور المحرم الذي يشترط فيه الصادق  
والكاذب على الخاص وهو الصادق وذلك باطل الاتفا  
التاكيد لم يقع من الله تعالى شيء ليصح منه وقوع الكذب  
في اجزاء ذلك يرفع الوثوق بوعده ووعيدته فينتفي  
فائدة التكليف لان الفرض المقصود منه ترفع بعض المكلف  
للتواب وذلك انما يتم لو كان التواب مستحقا بفعل الطاعة  
وتروا للمعصية وكان المكلف هاديا فذلك وهو متنع على

في قوله لا يجرى فيه من الاحكام  
الشريعة كغيرها في الوفاء  
نحوه وجوب الصلوة والزكاة  
من المعلوم الصوري انه ليس  
كذلك التناقض لو لم يكن  
الحسن والفتح عقليين لم يقع  
من الله تعالى شيء ولم يقع  
من الله تعالى شيء ليصح  
اظهار المحرم على الكاذب  
ذلك يوجب امتناع العلم  
بصدق الحق وينتهي الفرق  
بين النبي الصادق والمفتي  
الكاذب عند المكلف فينتهي  
فائدة والافرض المقصود  
بها اذ المراد بها اتباع  
الموضوع فيها وامتناع  
ادوام باطلها وظاهره  
او ذلك لا يمكن الا اذا  
حصل العلم بصدقه وهو  
متنع على ذلك التقدير  
لعدم دالة العام وهو  
ظهور المحرم الذي يشترط  
فيه الصادق والكاذب على  
الخاص وهو الصادق  
ذلك باطل الاتفا

تقدير

تقدير جواز الكذب في حين ووعده ووعيدته لان الله تعالى  
يعلم كون الطاعة طاعة بالبعد بالتواب على فعلها الا  
بالعقاب على تركها ولو ان المعصية معصية بالتوبة والعقاب  
على فعلها او بخلافه تعالى يكون الفعل واجبا او حراما وعلى  
جواز الكذب في ذلك يجوز المكلف في ما وعد الله تعالى  
على فعله التواب ان يكون معصية وفيما اتعد على فعله  
بالعقاب ان يكون طاعة وفيما اخبر بوجوده كونه حراما  
وفيما اخبر بتحرمة كونه واجبا ويمتنع ختمه شيء من الاحكام  
وذلك باطل اتفاقا الرابع لو لم يكن الحسن والفتح عقليين  
لما كان العاقل اذا خبر بين الصدق والكذب بالمساويين  
في جميع الوجوه سوى كون احدهما كذا والاخر صفة فالحتم  
الصدق والداعي باطل فالمقدم منه واللازمة ظاهرة واما  
بطلان الداعي فهو معلوم بالضرورة فانا نعم اختيار  
العاقل الصدق على الكذب المساوي في جميع ما دلالة  
صدقا الخامس انه لو لم يكن الحسن والفتح عقليين لما كان  
يصير الحسن قبيحا الحكم الشائع والفتح حسنا كالحديث  
الكافي ويعاقب المؤمن واللازم كالزوم في المبدأ لان  
وللازمة ظاهرة اذ الفرض ان العقل لا يحسن ولا يفتح



الفعل ذاته ولا الصفة فاعتمد على الحسن الفعل وتبين عجزه  
 والضعف في العكس واستدل الاشعر بالمعروف للحسن والقيم  
 العقلية على مدحهم بان افعال العباد اضطرارية فيقتضيه  
 الحسن والقيم العقلية وانما انه ان العبد لو كان قادرا على  
 الفعل لكان ترجيح الفعل على الترتيب اما ان يتوقف على ترجيح  
 ولا يتوقف والثاني محال لاشتماله على ترجيح احد على  
 الممكن على الاخر لا المرجح ولما الاول فاما ان يكون ذلك  
 المرجح من فعله او من فعل الله تعالى اول محال للناقل  
 الكلام الى فعل ذلك المرجح الاخر فانه ان لم يتبع مرجح على  
 تركه استحال تخلفه لما ذكرنا من استحالة الترجيح من غير  
 مرجح وان ترجح مرجح فذلك المرجح ان كان من فعله تسلسل  
 وهو محال وان كان من فعل الله تعالى لزم الجبر والا  
 ضطرار واستدلوا ايضا بالدليل النقي وتقريره  
 ان الحسن والقيم لو كانا عقليين لزم حصول  
 استحقاق العذاب قبل بعثه الرسل والثاني  
 باطل فالمقدم من بيان الملازمة ان التعديب  
 لا يزم للوجوب على تقدير تركه وللجزم وعلى تقدير  
 فعله واما بيان بطلان التالي فيكون قوله

لما وان

وما كان معذبا حتى نبعث رسولا في التعديب  
 من دون بعثه الرسول والجواب عن دليلهم  
 الاول بالمنع من صغرى القياس وهي كون افعال  
 العباد اضطرارية وما ذكره لا ثباته باطل لا  
 نالا سلم ان يكون الترجيح بلا مرجح محالا وعلى تقدير  
 التسليم لو سلم ان المرجح ان كان من فعل الله لزم  
 الجبر والاضطرار بل التحقيق ان المرجح في الجبر هو  
 توفيق الله ولكن لا يصير الجبر بسبب التوفيق ولا  
 جابلا يصير اولى واما المرجح في الشر هو وسوسة  
 شياطين الجبر والانس وغلبة الشهوات ولكن  
 الشر بسبب هذا المرجح لا يصير واجبا حتى يمتنع تركه  
 فيلزم منه الاضطرار وقد بطلنا الكلام في بيان  
 هذا المعنى في كتاب نزهة الدارين وفي هذا الكتاب في  
 بحث الامر بين الامر بين ويمكن النقض بانه لو  
 صح هذا الدليل لزم نفي قدرة الله ايضا وهو باطل  
 باتفاق العدل والمجبريه والجاب والمعتزله عن  
 دليلهم الثاني بان الاية تنفي التعديب من دون  
 البعثة ولا تنفي استحقاق العذاب وفيه نظر



تحقق المقام ان قول المعتزلة بان الحسن والقيح  
والوجوب والحرمة عقليان باطل وقول الاشاعرة  
بأنها كلها شرعية باطل والحق الامر بين الامرين  
وهو ان الحسن والقيح عقليان والوجوب والحرمة  
شرعية لان العقل يحكم بالضرورة على الوجوب  
واستحقاق الثواب وعلى الضرورة استحقاق العقاب  
وما ذكره المعتزلة من الادلة لا يدل الا على كون الحسن  
والقيح عقليين ويمكن ان يستدل على عدم كون  
الوجوب والحرمة عقليين بقوله تعالى رسلا مبشرين  
ومندرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد  
الرسول وهذه الدلالة ان المستفاد من هذه الآية  
ان تكليف العباد بدور الرسل مستلزم ان  
يكون لهم الحجة على الله وهو خلاف الحكمة في  
حال غلبة نعمه ويدرأ ايضا على نفى الوجوب والحرمة  
العقليين قوله نعم وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا  
وحاصل معنى هذه الآية انه ما صح لنا في الحكمة ان  
نعذب قوما الا بعد ان نبعث اليهم رسولا فنتركهم  
للحجة وما ذكره العلامة من ان المراد بالرسول

على الحسن والقيح  
المديح وعلى القبح  
استحقاق الثواب  
ولا يحكم بالضرورة

في غاية الضعف والخفاقة ثم اعلم ان القائلين  
بالوجوب والحرمة العقليين اختلفوا في اول الواجبات  
فقال بعضهم هو النظر في معرفة الله سبحانه و  
هذا مذهب جمهور المعتزلة وقيل هو اول  
جزء من النظر فنقل عن القاضي وابن فورك  
ان اول الواجبات العبد الى النظر لان النظر  
فعل اختياري مسبوق بالقصد وقبل النزاع  
لفظي لانه ان اريد بانه اول الواجبات بالذات  
فهو المعرفة بالاتفاق وان اريد به اول الواجبات  
مطلقا فالقصد الى النظر لانه مقدمة للنظر الواجب  
مطلقا فيكون واجبا ايضا والتحقيق في هذه  
المسئلة مذهب اهل البيت عليهم السلام وهو ان  
معرفة الله نعم فطري الهادي ولا يتعلق بها الوجوب  
بل اول الواجبات الاقرار بالشهادتين وهو واجب  
شرعي يعلم بواسطة الرسول والروايات الدالة على  
هذا من طرق اهل البيت عليهم السلام كثيرة منها ما  
رواه محمد بن بابويه رحمه الله عن توحيدة يستلزم  
عن درست عن حذيفة عن

لان ما سواها الواجب  
فانما هو في حقيقة معرفة الله  
والذي هو في حقيقة معرفة الله  
لأن ما سواها الواجب



ابى عبد الله عليه السلام قال

ستة اشياء ليس للعباد

فمنها صنع المعرفة والحصل و

الرضا. والعصب والنوم و

البقطه وفيه ايضا سنده

عن يزيد بن معاوية عن أبي عبد الله

قال ليس لله على خلقه ان يعرفوا قبل

ان يعرفهم الله على الحق اذا عرفهم ان يقبلوه

وفيه ايضا بسند عن حمزة بن الطيار عن ابي عبد الله  
قوله في الكتاب فاملى على ابن من قولنا ان الله يحب

فادله الكتب فاملى على ابن من قولنا ان الله يحج

على العباد بما آتاهم وعرفهم ثم أرسل إليهم  
رسولا وانزل عليه الكتاب فأمر به ونهى  
أمر به بالصلوة والصوم إلى آخر الحديث و  
فيه أيضا بسند عن حماد بن عبد الله  
قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أصحك  
الله هل جعل في الناس أداة ينالون بها  
المعرفة قال فقال لا قلت فهل كلفوا المعرفة  
قال لا على الله البيان لا يكلف الله نفسا  
الأوسعها ولا يكلف الله نفسا الأما آتاهما  
قال رسالته عن قوله عز وجل وما كان الله  
ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم  
ما يتقون قال حتى يعرفهم ما يرصد وما  
يسخطه وفيه أيضا بسند عن أبي بصير  
عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن

لا اله الا الله  
محمد وآل محمد الطيبين  
البررة والارباب العاديين  
الا اهل البيت عليا

والحاج على الله  
ان يعرفهم



المعرفة انكسرت هي فقال لا فليل من صنع الله  
عز وجل وعطائه هي قال نعم وليس للعباد فيه  
صنع ولهم اكتساب الاعمال وقال عليه السلام  
افعال العباد مخلوقة خلق تقدير لا خلق  
تكوين وفيه ايضا بسند عن محمد بن حكيم  
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المعرفة  
صنع من هي قال من صنع الله عز وجل ليس  
للعباد فيه صنع وفيه ايضا بسند عن ابن  
الطيبار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله  
عز وجل احب على الناس بما اتاهم وما غفر  
وفيه ايضا بسند عن حمزة بن الطيار عن  
ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل  
وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدى لهم  
حتى يبين لهم ما يتقرب قال حتى يعرفهم

هذا  
هو

يعرف العبد والعباد

وب  
نعم

ما يرضيه وما يخطه وقال فالهمها مجورها  
وتقويها قال بين لها ما اتاها وما ترك  
وقال اتاهدينا السبيل اما ساكرا واما  
كفورا قال عرفنا اما اخذنا واما انا ركا  
وفي قوله عز وجل واما عود فهديناهم  
فاستقيموا العجى على الهدى وهم يعرفون  
وفي كتاب الكافي لابي جعفر محمد بن يعقوب  
في باب بعد باب البيان والتعريف ولزم  
الحجة بسند عن درست بن ابي منصور  
عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
سنة اشياء ليس للعباد فيها صنع المعرفة و  
للجهل والرضا والغضب والنوم واليقظة  
وفيه ايضا اكثر الاحاديث المنقولة عن  
التوحيد والكافي ايضا بسند عن داود



الرقي عن عبد الصالح عليه السلام قال ان الحجّة  
 لا تقوم لله على خلقه الا امام حتى يُعرف و  
 فيه ايضا عن الحسن بن علي الوشاء قال سمعت  
 الرضا عليه السلام يقول ان ابا عبد الله عليه السلام  
 قال ان الحجّة لا تقوم لله عز وجل على خلقه  
 الا امام حتى يعرف والاحاديث في هذا المعنى  
 كثيرة وفي كتاب المحاسن للبرقي عن ابيه عن  
 صفوان قال قلت لعبد صالح هل في الناس  
 استطاعة يتعاطون بها المعرفة قال لا انما  
 هو تطول من الله قلت افلهم على المعرفة  
 ثواب اذا كانوا ليس فيهم ما يتعاطونه بمدة  
 الركوع والسجود الذي امروا به ففعلوا  
 قال لا انما هو تطول من الله عليهم و  
 تطول بالثواب وفيه ايضا بسند عن عبد

الاصل

الاصل مولى ال سلام عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال لم يكلف الله العباد المعرفة ولم يجعل  
 لهم اليها سبيلا وفيه ايضا بسند عن  
 فضل بن العباس قال سألت ابا عبد الله  
 عليه السلام عن قول الله عز وجل وكتب في قلوبهم  
 الايمان هل لهم في ذلك منع قال لا وفيه  
 ايضا بسند عن الحسن بن زياد قال سألت  
 ابا عبد الله عليه السلام عن الايمان هل العباد  
 فيه منع قال لا ولا كرامة بل هو من الله  
 وفضله وفيه ايضا بسند عن الحسن بن  
 زياد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن  
 الايمان هل للعباد فيه منع قال لا ولا  
 كرامة بل هو من الله وفضله وفيه ايضا  
 بسند عن الحسن بن زياد قال سألت ابا



عبد الله عليه السلام عن قول الله حبيب اليكم  
 الايمان وزينه في قلوبكم هل العباد مما يحب  
 صنع قال لا ولا كرامة وفيه ايضا عن زهره  
 عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله و  
 اخذ ربك من بني آدم من ظهورهم  
 ذريتهم واشهدهم على انفسهم التبر بكم  
 قالوا بلي قال ثبتت المعرفة في قلوبهم ونسوا  
 الموقف وسبوا كونه يوما ما ولولا ذلك  
 لم يدر احد من خالقه ولا من رازقه وفيه  
 كتاب التوحيد للشيخ محمد بن علي بن  
 بابويه في باب فطرة الله بسند عن العلاء  
 بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 سألته عن قول الله عز وجل فطرة الله التي  
 فطر الناس عليها قال التوحيد وفيه ايضا

عن زهره عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته  
 عن قول الله عز وجل اخذ ربك من بني  
 آدم من ظهورهم الاية قال اخرج من ظهر  
 آدم ذريته الى يوم القيمة فخرجوا كالذر  
 فعرفهم واراهم ولولا ذلك لم يعرف احد  
 ربه وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الله مولود ولد على الفطرة يعني على المعرفة بان  
 الله عز وجل خالقه فذلك قوله ولان سألهم  
 من خلق السموات والارض ليقولن الله و  
 الروايات الدالة على ان فطرة الله التي فطر الناس  
 عليها هي التوحيد والمعرفة كثيرة بالغة حد  
 النواتر وفي كتاب الكافي ثقة الاسلام في باب  
 الاضطراب الى المحجة بسند عن منصور بن حازم  
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان الله جل

كل

ناله



واكرم من ان يعرف بخلفة بل الخلق يعرفون  
بالله قال صدقت قلت ان من عرف ان  
له رباً فقد ينبغي له ان يعرف كذلك الرب  
رضاً وسخطة وان لا يعرف رضاه وسخطة  
الابوي او رسول فمن لم يأت الوحي فقد  
ينبغي له ان يطلب الرسل فاذا القيم عرف  
انهم للمحنة وان لهم الطاعة المفترضة قلت  
للناس تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه  
واله كان هو المحنة من الله على خلقه قالوا  
بلى قلت فحين مضى رسول الله صلى الله عليه  
واله من كان للمحنة على خلقه فقالوا القرآن  
فقطرت في القرآن فاذا هو يخافهم بالمعجى  
والقدري والزندق الذي لا يؤمن حتى  
يعذب الرجال بخصوصه فعرفت ان القرآن

لا يعلمون محنة الا بغير ما قال فيه من شئ كان حتماً  
لا يعلم وعلم وحذيقه يعلم قلت كذا قالوا لا نعلم  
اجد احد يقول انه يعرف ذلك كله الا على  
صلوات الله عليه واذا كان الشئ بين القوم  
فقال هذا لا ادري وقال هذا انا ادري فاستهد  
ان عليا عليه السلام كان قيم القرآن وكانت  
طاعته مفترضة وكان للمحنة على الناس بعد  
رسول الله صلى الله عليه واله وان ما كان في  
القرآن فهو حق فقال رحمه الله اقول لا  
ريب في ان الاحاديث المذكورة صحيحة في  
ان معرفة الله ضرورة غير مكتسبة فظهر بما  
ذكرناه بطلان مذهب المعتزلة والاشاعرة  
في اول الواجبات والحديث الاخير صريح في  
ان احكام الله تعالى غير عقلية بل معرفة الاحكام

فقلت بل هو قيم القرآن  
فقالوا ابن مسعود  
قد كان مع



موقوف على الوجي والتزويل فان قيل كيف  
ادعيت ان معرفة الله على مذهبي اهل البيت  
عليهم السلام ضرورة واثمة سبحانه وتعالى قد  
استدل على معرفته في كتابه في آيات كثيرة مثل  
قوله ان في خلق السموات والارض والخلق  
الليل والنهار لايات لا اولى الايات وغيرها  
من الايات قلنا امثال هذه الايات يشهد  
وتد كبريات للنفوس الغافلة المريضة السقيمة  
بالشبهات ولا يجد ان يصير بالشبهات الضرري  
كالظري الا ترى صاحب الرسوا عند صلوة  
الظهر مثلاً مع علمه بالضرورة بان الوقت وقت  
الظهر وبان الصلوة صلوة يستل في علمه بان  
يظن انه غافل عما علمه بالضرورة فثبت عليه  
الغيب ومثله من قال بالجبر من المخالفين فانه

ط

كل انسان مالم يتبدل بشبه المخالفين يعلم قطعاً  
بالضرورة بان ما يفعل هو فعله غير صادر  
عن غيره واما بعد ابتلى بشبه المخالفين  
فثبتك فيما علمه بالضرورة ويظن ان ما  
يفعله فعل الله وامثاله كثيرة فلا يخفى ان  
اصحاب النفوس السقيمة مع انهم يعرفون  
الله بالضرورة يشكون في معرفته ويطلبون  
الدليل عليه ويحسون ان الله سبحانه لا  
يعرف الا بالدليل واما النفوس القدسية الصحيحة  
فلا يحتاجون الى دليل وقد اشار الى هذا  
مولانا ابو عبد الله الحسين عليه السلام في هذا  
عرف بقوله كيف يستدل عليك بما هو في بحر  
مقترب اليك ليكون لغيتك من الظهور ما  
ليس لك حتى يكون هو المظهر لك متى غبت

بن علي

دعوى الوعد الله



حتى تحتاج الى دليل عليك ومتى بعدت حتى  
تكون الآثار هي التي يوصل اليك بحديث عين  
لا تترك ولا تزال عليها رقبيا وضمت مصفحة  
عبد لم تجعل له من حبك نصيبا فائدة قال  
السيد الفاضل العامل الكامل الموفق المريد  
ابو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن  
الطاهر العلوي الفاطمي في كتاب كشف المحجبة  
في بيان المعرفة قطري رد اعلى المتكلمين  
الفاطمين بوجوب تحصيل المعرفة من الادلة  
المستطرفة في كتبهم وهذه بعض عبارته في الفصل  
الثامن عشر منه انهم لو عرفوا من مكلف ولد  
على الفطر حتى عاقل عقيب بلوغ رتبة باحد  
اسباب انه قد ارتد بردة يحكم فيها ظاهر الترخ  
باحكام الارتداد اشاروا بقبوله وقالوا قد

ارتد عن فطر الاسلام وتقلدوا بالباطل دمو  
ماله وشهدوا انه كفر بعد اسلام فلولا ان  
العقول قاضية بالاكفاء والغناء بايمان الفطر  
دون ما ذكره من طول الفكر كيف كان يحكم  
على هذا بالردة وقد عرفوا انه ما يعلم طريقا من  
طريقهم ولا سلك حقيقة من حقايقهم ولا  
تردد الى معلم من علماء المسلمين ولا فهم شيئا من  
الفاظ المتكلمين الى آخر كلامه ثم قال في فصل  
التاسع عشر وكيف كان الله جل جلاله ينجح  
دمه وماله وما احسن بدليده وما مضى عليه  
من الزمان بعد بلوغ رتبته ما يكفيه لتعلمه  
من استاده ومن ملازمته وترداده والله جل  
جلاله ارحم من الخلق كلهم بعباده وما  
اباح دمه الا وقد اكتفى منه بما فطر عليه وبما



يسعد من أقل زمان بعد رشاده لاعتقاده  
وقال في الفصل الحادي والعشرين انك تجد  
أكثر العارفين وقت معرفتهم به جل جلاله  
لا يوم ذلك ولا ليلة ولا شهر ولا سنة  
ولو كان مجرد كبهم ونظرهم قد عرفوه  
لكان وقت ذلك أو قاربه قد فهموه إلى  
آخر كلامه فصل في ما يرفع الوجوب و  
الحزمة العقلية الأولى وجوب شكر المنعم  
قال المعتزلة ومن تبعهم من الإمامية ان شكر  
المنعم واجب عقلا واستدلووا عليه بوجوه  
الأولى انه لو لم يجب شكر المنعم عقلا لم يجب  
المعرفة بالله عقلا والثاني باطل فالمقدم  
مثله بيان الملازمة ان العقل الصريح قائم  
بان الشكر والمعرفة متساويان وان لا

لا يعرفون

نور

فريق بينهما فيجب تساويهما في حكم العقل  
بوجوب الشكر استحال ان يقضى بوجوب  
المعرفة والا يلزم الترجيح بالمرجح وانما  
واما بطلان الثاني فانه يلزم الفهم الانبياء  
لانهم عليهم السلام اذا اظهروا المعجز كان  
للمكلف ان يقول لا يجب على النظر في  
معجزتك الا بالشرع والشرع لا يستقر ولا يجب  
اتباعه الا بالنظر في معجزتك فينقطعون بذلك  
وهو المراد بالافهام اقول في هذا الدليل  
موضع نظر لاننا لانسلم بطلان الثاني لاننا  
قد بينا ان المعرفة فطرية غير واجبة عقلا  
فلا يلزم الافهام وان سلمنا كون المعرفة  
عقلية فطرية فيمكن الا يلزم الافهام بان  
يصرف الله المدعو إلى النظر في المعجز عن

فإذا لم يقصص العقل

على تقدير عدم وجوب  
المعرفة انبياء



ترك النظر وان يقول لا يجب على النظر في  
معجزاتكم الا بالشرع وان يقال ان الاغنام ذم  
ايضا على تقدير كون المعرفة عقلية نظرية لانه  
يمكن ان يقول المدعى لا انظر في المعجزات الا  
بعد وجوب المعرفة ولا يجب على المعرفة  
الا بعد النظر ولا انظر حتى يجب على المعرفة  
ويمكن ايضا ابطال دليلهم هذا يمنع الملاوة  
ودعوى التساوى بينهما دعوى بغير دليل  
ودعوى ضرورة التساوى غير معقول الوجه  
الثاني ان وجوب الشكر المنعم معلوم للعقل  
علما ضروريا وفيه نظر لان العقل لا يحكم  
الا بحسب شكر المنعم اما وجوبه فلا الثالث  
انه دافع للخوف وكلما كان دافعا للخوف  
فهو واجب عقلا اما الصغرى فلان

المكلف

المكلف يجوز المواخذة ترك الشكر فيحصل  
لخوف وذلك الخوف ين دفع عنه الشكر  
وطعا واما الكبرى وهي ان كلما كان دافعا  
للخوف فهو واجب عقلا فهو معلوم  
بالضرورة وهذا الدليل ايضا محل نظر لانه  
يمكن منع الصغرى والكبرى واما الصغرى  
فلا ندر بما لا يحيط بها احد استحقاق  
العقوبة بترك الشكر فلا يحصل له الخوف  
وان سلمنا خطورهم بالبال فلا نسلم اندفاع  
الخوف بفعل فرد من افراد الشكر لان  
كل تعظيم يفعل شكرا بغير اذن من الله  
يجوز ان لا يكون مراد الله فيستحق به  
العقاب واما الكبرى فلان نسلم ان دفع  
الخوف واجب بل دفع الخوف حسن يستحق



به المدح ولا يحكم العقل باستحقاق تاركه  
العقاب احتمت الاشاعرة بان شكر المنعم  
لو كان واجبا بالعقل لكان وجوبه اما ان  
يكون لا لفائدة والثاني بقسميه باطل  
فالمقدم مثله اما الملازمة فظاهر واما بطلان  
القسم الاول من قسمي الثاني فلا نزاع  
والعبث عندهم قبح عقلا فكيف يكون واجبا  
واما الثاني فلاون تلك الفائدة اما ان يكون  
عايدة الى الله او الى الشاكر والاول محال  
لاستغناء تعالى عن كل شئ واستعلاؤه  
عن جلب النفع ودفع الضرر والثاني محال  
ايضا لانها اما ان يكون عاجلة او اجلة  
والاول محال اذ العاجل ليس الا العقب  
المستقيم باداء الشكر والثاني محال ايضا لا

الفايده

لا يمكن

لا يمكن اتصال تلك الفائدة الاجلة بتوسط  
الشكر فيكون توسط عبثا وايضا العقل  
لا يقتضي ترتيب فائدة اخروية على الشكر  
بحيث يترتب الوجوب عليها والجواب ان  
وجوبه لكونه شكرا لا لامر اخر مغاير لبيكار  
في طلب النفع ودفع الضرر فانه مطلوب لنفسه  
لا لامر اخر ويمكن ان يكون الشكر واجبا  
لفائدة اجلة ولا يكون توسط عبثا لان  
حصوطا على وجه الاستحقاق امر مطلوب  
وهو غير ممكن الا بتوسط الشكر ويمكن  
ايضا ان تكون الفائدة استحقاق المدح  
وعدم ترتيب اللوم والعيب والتحقيق في  
هذا المقام ان العقل يحكم بحسن الشكر  
لكن لا يحكم بالوجوب ولا يستحسن الشكر



بشئ اختراعي كحركة اليد او الراس او غيرهما  
 بل ينتظر الوحي ليتكلم الله بما يامر به و  
 يشير عمله فظهر بما قلناه بطلان قول المعتز  
 والاشاعرة وخصص الحق الذي هو مد  
اهل البيت عليهم السلام الفرع الثاني من  
فروع الحسن والقبح العقليين عن الامامية  
 والمعتزلة قالوا بحسن التكليف بل بوجوبه  
 على الله والمراد بالتكليف هو امره تعالى  
 عبده بما فيه مصلحة لهم ونهيهم عما فيه  
 مفسده لهم ولا يخفى على من له ادنى فهم و  
 فطنة حسن التكليف وان كان شتما او على  
 مستقذ والغرض من التكليف هو التعرض  
 لاستحقاق الثواب الدائم المستقل العظيم  
 والاجلال والمراد بالتعرض للثواب هو

جمع

جعل العبد بحيث يكون متعلما من محصيل الثواب الذي هو  
 من التكليف هو الوصل بين الثواب الذي هو تكليف  
 الذي يعلم الله تعالى عدم استثنائه وعدم وصوله الى الثواب مما لا  
 وجوب التكليف على الله ان تركه يفتقر للعرض وهو مخالف للحكم وهو  
 محال على الله للحكم وتأييد الاصل على وجوبه ان تركه التكليف  
 بالقياس وهو قبح بالضرورة ويلان للان لا بد من العبد بحسب  
 على الهدى لاتباع النور وتفوقهم اماره باثبات فترتهم غير  
 لهم من امر وفعلي اغراء بالقبح والاشاعرة بنا على اصل القول  
 من نفي العرض من الله وانكالحسن والقبح العقليين  
 التكليف وجوب الفرع الرابع من فروع الحسن والقبح العقليين  
 وجوب العملين اعلم انه على هذه القائلين بالحسن والقبح العقليين  
 قبيح على الله سبحانه ان يكلف العباد بما لا يتمكنوا منه ولم يقدر  
 وضالفهم في هذه المسئلة الاشاعرة المنكرون للحسن والقبح  
 العقليين وجوبه اعلى الله تكليف الانبياء ولم يحلوا  
 بقبح تكليف من الاجتناع له بالاطلاق ومن لا يدرك الكتاب مع  
 علم قدرهما وهذا قول عتيق حيث من كل انسان حتى الحسان  
 والصبيان والفرع الخامس وجوب التكليف وهو اقرب الى الطاعة



ويبعد عن المعصية ولا يكون له حظ من التكاليف ولا يبلغ إلى الجاهل  
 واللفظ على معنى ناصح وغير ناصح واللفظ الناصح الذي يقع عنده  
 الواجب لولا لم يقع بمعنى توفيقا وما كان يرتفع عنه التقييد ولا  
 لم يرتفع بمعنى عصمة ولا يخفى ان الاشاعرة حيث لم يقولوا بالحقن  
 والفتح العقليين كنتم ووجوب اللطف على الله والاعتزال  
 فقالوا بوجوبه واما الامامية فقد ما ذهبوا الى العاصرون من اللفظ  
 على غير ما ذهبوا اليه في كلامهم ذكر اللطف كاللطف في كلامهم عليهم السلام  
 ذكره واما المتأخرين منهم فحيث جددناهم عن زمن  
 انتم عليهم السلام وتتبعوا كتب المعتزلة وعاشروهم وقبوا  
 في بعض شعبهم ويتبعوهم في هذه مسائلها مسئلة وجوب  
 اللطف على استدلوا على وجوب اللطف بان الله اعلم الله ان العبد لا يملك  
 بالواجب الا بفعل فيهم اليد ولا يتركوا لهم الا بفعل بعد عنده  
 وجوبه عنده والاولى ان نقض الغرض من نقض الغرض من نقض  
 على الله الحكيم وبان اللزوم ان ارادة تعالى بوقوع الطاعة منهم  
 واشفاء المعصية منهم فلو لم يفعل اللطف كان ناقضا لغرضه  
 ونقص ذلك في الشاهد ان الله اذا اذن تعالى غرضه بغير  
 نقصه وحيث يعلم انه لا يحضر الا عندنا من الارباب والاشياء  
 وتلطف بغيره لم يفعل ذلك فانه لا يلزم من عدم وجه اللطف نقض الغرض  
 الا على تقدير كون الغرض من التكليف الوصول الى الثواب

يكون ناقضا لغرضه اقول  
 وليعلم هذا محل نظر فانه  
 صحيح

وقد بينا ايضا انه ليس الغرض بل الغرض الغرض  
 وعلى هذا التقدير لا يلزم نقض الغرض اعلم  
 ان جماعة من متأخري الامامية استدلوا على  
 وجوب نصب الامام وعلى وجوب عصمة  
 بوجوب اللطف فقالوا نصب الامام للمعصوم  
 لطف وكل لطف على الله واجب فنصب الامام  
 واجب واعتراض امام المخالفين على هذا الدليل  
 بانه لو كان كل لطف واجبا على الله لزم ان يكون  
 القضاة ونواب الامام معصومين لا عصمة  
 لطف فاننا علم قطعاً بان الناس مع عصمة  
 القضاة والنواب يقرؤون الى الطاعة ويبعد  
 عن المعصية ولا يخفى ان هذا الاعتراض  
 على الدليل المذكور وارد وليس للمفسكين  
 جواب عنه ثم اعلم ان القائلين بوجوب نصب الامام



من حيث انه لطف قالوا بان التكليف بدو  
وجود الامام قبيح فلا يجوز استتاره عن المكلفين  
الا ان يكونوا هم سببا لاستتاره ولا ريب ان  
هذا القول ضعيف بل التحقيق ان سبب  
الاستتار اعداء الحمد عليهم لم دون  
شيعتهم واحبابهم وتكليف الشيعة حسن  
ان لم يكونوا سببا للاستتار لما بينا من عدم  
وجوب اللطف فان قيل اذا بطل الدليل  
المذكور على وجوب نصب الامام فمستدل  
الامامية على وجوب نصب الامام المعصوم  
فلنا نحن نستدل على وجوب نصب الامام  
المعصوم بوجوب التمكن فنقول لا يجوز  
لنا العمل في احكام الله الا بالعلم لانه لا  
يجوز لنا العمل بالظن لقوله تعالى ولا تقف

من

ما ليس لك بعلم وقوله تعالى ان الظن لا يغني  
من الحق شيئا وقوله تعالى وان تقولوا على الله  
ما لا تعلمون ولان العمل بالظن تقديم بين  
يدي الله ورسوله وعمل بغير اذن الله وقد  
قال الله تعالى ولا تقدموا بين يدي الله و  
رسوله وقال تعالى اذن لكم ام على الله تفترون  
والامات الدالة على عدم جواز العمل بالظن كثيرة  
والروايات الدالة عليه متواترة فالتكليف لم  
مع عدم الامام المعصوم العالم بجميع الاحكام  
تكليف بما لا يطاق وهو محال بالضرورة و  
بالاجماع لم يكن احد ممن ادعى له الامامة متصف  
بالعصمة والعلم بجميع الاحكام سوى  
الايمه الاثني عشر فثبت انهم الائمة المعصومون  
العالمون بجميع الاحكام ويمكن تحرير الدليل على



وجدا هو ان الله سبحانه قد كتب كتابا فيه  
تبيان كل شيء وامرنا بالتمسك به مع ان مقتضى على  
المحاملات والمقتضيات والناسخ والمنسوخ و  
اختلاف المفسرون في تفسيره وتمسك اهل البيت  
بمقتضاها في بدع اراءهم قال الله تعالى هو  
الذي انزل عليك الكتاب فيه آيات محكمات  
من ام الكتاب واخر مقتضاها ما لما الذي  
في قلوبهم زعيم فيستعينون ما تشابه ابتغاء  
الفتنة فلو لم يكن في كل زمان امام معصوم  
عالم بجميع آيات الله لكان التكليف احكام  
القران تكليفا بما لا يطاق وهو باطل بالضرورة  
فثبت ان في كل زمان امام معصوم عالم بجميع  
آيات الله ولم يكن احد غير الائمة الاثنى  
عشر متصفا بهذه الصفة فثبت ان الائمة

بالحجاء

الافني

الافني عشر هم الائمة المعصومون المفسرون للكتاب  
ويمكن تحرير الدليل على وجه اخر وهو ان الائمة  
متعبدة بالشرع مثل العبادات والعقود والايام  
والاحكام ولا ريب ان تفاصيل ما جاء بالشرع في  
هذه الاقطاب الاربع لا يعلم ضرورة وبالدلالة العقل  
والقياس والاستحسان ليسا بدليلين على ما ذكرنا وفي  
كتاب الاربعين وفي كتاب حجة الاسلام وليس في  
مفهوم الكتاب العزيز والسنة المطهرة بها ما  
يدل على التفصيل وكذا الاجماع من حيث ان عدده  
ظاهر في النص الشريف لوجود الاختلاف في مثل قوله  
نعم اقيموا الصلوة فنص على الصلوة ولم ينص في  
الكتاب ولا في السنة المطهرة على ما يدل على تفصيلها  
المختلف فيه من الائمة ونحو السارق والسارقا قطعوا  
ابدا بها واسم اليد يطلق على هذه الجوارح التي هي  
المرئى والى الزند والى اصابع الاصابع فبان ان  
اليد يطلق على كل واحد من هذه الغايات وقد اس  
ينطق بد السارق فمن اى العايات يقطع فيجب ان

الافني عشر هم الائمة المعصومون المفسرون للكتاب  
ويمكن تحرير الدليل على وجه اخر وهو ان الائمة  
متعبدة بالشرع مثل العبادات والعقود والايام  
والاحكام ولا ريب ان تفاصيل ما جاء بالشرع في  
هذه الاقطاب الاربع لا يعلم ضرورة وبالدلالة العقل  
والقياس والاستحسان ليسا بدليلين على ما ذكرنا وفي  
كتاب الاربعين وفي كتاب حجة الاسلام وليس في  
مفهوم الكتاب العزيز والسنة المطهرة بها ما  
يدل على التفصيل وكذا الاجماع من حيث ان عدده  
ظاهر في النص الشريف لوجود الاختلاف في مثل قوله  
نعم اقيموا الصلوة فنص على الصلوة ولم ينص في  
الكتاب ولا في السنة المطهرة على ما يدل على تفصيلها  
المختلف فيه من الائمة ونحو السارق والسارقا قطعوا  
ابدا بها واسم اليد يطلق على هذه الجوارح التي هي  
المرئى والى الزند والى اصابع الاصابع فبان ان  
اليد يطلق على كل واحد من هذه الغايات وقد اس  
ينطق بد السارق فمن اى العايات يقطع فيجب ان

الافني عشر هم الائمة المعصومون المفسرون للكتاب  
ويمكن تحرير الدليل على وجه اخر وهو ان الائمة  
متعبدة بالشرع مثل العبادات والعقود والايام  
والاحكام ولا ريب ان تفاصيل ما جاء بالشرع في  
هذه الاقطاب الاربع لا يعلم ضرورة وبالدلالة العقل  
والقياس والاستحسان ليسا بدليلين على ما ذكرنا وفي  
كتاب الاربعين وفي كتاب حجة الاسلام وليس في  
مفهوم الكتاب العزيز والسنة المطهرة بها ما  
يدل على التفصيل وكذا الاجماع من حيث ان عدده  
ظاهر في النص الشريف لوجود الاختلاف في مثل قوله  
نعم اقيموا الصلوة فنص على الصلوة ولم ينص في  
الكتاب ولا في السنة المطهرة على ما يدل على تفصيلها  
المختلف فيه من الائمة ونحو السارق والسارقا قطعوا  
ابدا بها واسم اليد يطلق على هذه الجوارح التي هي  
المرئى والى الزند والى اصابع الاصابع فبان ان  
اليد يطلق على كل واحد من هذه الغايات وقد اس  
ينطق بد السارق فمن اى العايات يقطع فيجب ان

بشيء الكفاية ايضا من زادت ولا تخطا عات احبطت  
نواب طاعته في اختلافها فقال الجبالي اذا زادت الط  
عات احبطت الزلات باسرها من غير ان ينقص من  
نواب الطاعات شيء واذا زادت الزلات احبطت الط  
عات بوضعها من غير ان ينقص من عقاب الزلات شيء  
ونقل عن الامام الرازي مذهب الجبالي ان الطاري  
من الطاعة او المعصية يبقى جارا وسقط من السابق فقدر  
ومذهب ابن ابي عمير اجزاء النواب باجزاء العقاب  
فيستقطب من النواب ما يستحق العقاب وهذا هو الموزن واستدل  
هؤلاء المعزك على صحة طاعتهم الشيع الطوسي رحمه الله  
في كتاب الاقتصاد ان من شئت النواب ان يعارنه  
تعظيم واجل من شأن العقاب ان يعارنه استخفاف  
واحدة ومعلم ضرورة استخفاف احد الغيرة مع  
استخفافه في حال واحدة وفيه نظر لا يمكن ادعاء الضرر  
في هذه الدعوى مع كون محل الخلاف لا ريب ان الموتى اذا  
قال لهم ان تطعنوا فيكم بكذا وافعلوا كذا فعرضوا بكم  
واستخف بكم فاطاع الموتى ولا ريب انهم قد

لمن طعن من الضميمة فاجر بزغ شمس في ظلام الدايح  
ومن دور في الخدر طيبه فانص مما سر بها الشاخر  
ابدا عريان لا اكمل وصعد مدحله وكما ينبغي به ذو  
السوت ونزل روحه من جسده في ركنه من ركنه  
كلهم ساء كان حسبه وحاسم له حيث لم يكن له حسبه

يستحيل عند العقل ان يثبته الموتى بما بعده با  
طاعة ويقا به بما بعده بعضا كذا واستدلوا  
ايضا بوجوه اخرى هو ضعف من الوجه المذكور  
ذكر المؤلفين المذكورين في النسخ الطوسي رحمه الله  
في الاقتصاد والطال الكلام في بطلانها واختار  
في القول بطلان الاحباط والتكفير مستند لا يانه  
يؤدي الى ان من جمع بين الاحسان والاساءة  
ان يكون عند العقلاء بمنزلة من لم يحسن ولم يسي اذا  
تساوى المحتقان من المديح والمذمومين فبطل  
من لم يحسن ان كان المستحق على الاساءة اكثر او بمنزلة  
من لم يسي ان كان المستحق على الطاعة اكثر وفيه نظر  
لان ما نفع من ان يكون قبول الاحسان وترتيب  
النواب عليه من شرط عدم الكثرة الاساءة فيكون  
الحسن على هذا التقدير من لم يحسن او يكون ترتيب النقا  
على الاساءة من شرط عدم الكثرة الاحسان فيكون  
المسي على هذا التقدير من لم يكن يسي كما ان التائب

يستحق







من الذنب لمن لا ذنب له واستدل المحقق رحمه الله  
 في التحديد على بطلان الاحباط بانظلم وعليها  
 ببناء لا يرتب على التكفير والاحباط ظلم واستدل  
 ايضا على بطلان الاحباط والتكفير بقوله نعم  
 فمن يفعل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة  
 شرا يره وفي دلاله هذه الآية نظر لان الله تعالى  
 يلكي ان يرى عبده الاعمال المحسنة المحسنة  
 والاعمال المكفرة ليشتكره واولاه ان يترك الاعمال والتكفير  
 وحقيق المقام ان التكفير والاحباط بالمعنى الذي اختاره  
 المحقق باطل لعدم الدليل عليه وقد بينا بطلان  
 دليلهم ونفيها مطلقا على اختياره شيخنا ابراهيم الطوسي  
 رحمه الله باطل لعدم الدليل عليه والذين استعدته  
 من الكتاب والسنة المصاحفي بمعنى اخراجه التكفير  
 فهو حق بمعنى ان الحسنات تكفر السيئات وهي الصفات  
 بشرط ان يكون فاعل الصفات مجتبا من الكبار وبما  
 يدل عليه هذه الايات والذين امنوا وعملوا الصالحات

والاحباط

لنكفر

لنكفر عنهم سيئاتهم ولنجزينهم احسن الذي كانوا يعملون  
 ان الحسنات يذهبن السيئات انما يقبل الله من  
 المتقين ان يجنبوا الكبائر وانتهوا عنه تكفر عنكم  
 سيئاتكم اي اذا اجتنبت الكبائر كفرنا صغائرهم بالحسنات  
 فالمستفاد من هذه الايات ان التقوى وترك الكبائر  
 شرط لقبول الحسنات والحسنات مقبولة مكفرة للصفات  
 والروايات الدالة على ترك الكبائر شرط في تكفير الحسنات  
 كثيرة منها ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله ان الصلوات كفارة  
 لما بينهن ما اجتنب الكبائر وعنه ايضا صلى الله عليه  
 وآله ما من امر مسلم خضر صلوة مكتوبة فحس صلواتها  
 وخشوعها وكوعها الا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب  
 ما لم يأت كبيره وعنه صلى الله عليه وآله ان الصلوات الخمس  
 والجمعة للجمعة كفارات لما بينهن ما لم يجتنب الكبائر والا  
 حاديت الاربعة في وقوع التكفير متواترة واما الاجابة  
 بمعنى اسقاط الثواب بسبب ارتكاب الكبائر وعدم التقوى  
 فليس ليلا يدعى فيه بل يدعى بشيوة على ايات وردوا

لنكفر  
 فروع



ومن الآيات قوله لا تجلوا صدقاتكم باليس والادى وقوله  
لان اسرته لا يحبطن عمله وقوله من ان الذين يكفرون  
بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يابرون  
بمقسطين الناس فيشرعهم عذاب اليم ولكن الذين حبطت  
اعمالهم الدنيا والاخرة والحلم من ناصرين وقوله اولئك  
الذين كفروا بايات رحيم ولفائية فخطاة اعمالهم فلا يقم لهم  
يوم القيمة وزاد قوله نعم يا ايها الذين اصبوا لا تدعوا اصول  
تكم فوق صوت النبي ولا تجهروا بالقول كجهر بعضكم لبعض  
ان فخطا اعمالكم وانتم لا تشعرون وقوله تعالى ذلك بانهم كانوا  
ما انزل الله فاحبط اعمالهم وقوله ذلك بانهم استعوا بما  
استخط الله وكروها رضوانه فاحبط اعمالهم وعبرها  
من الآيات والعجبات الشيخ الجليل با جعفر الطوسي  
رحمه الله متمسك بالشيعة المذكوكة وانكروا الكفيرة  
الاحباط وتبعه على هذا الرأي جماعة كثيرة حتى  
من تأخر عنهم ان هذا مذهب جميع الامامية و  
اول منكره لان احباط الكفيرة والآيات والروايات

الهرية

الخرقة فيما تاولا بعيدا وحيث انكروا التكفير والكل ذنب  
كثيرة يعني ذنب يرتب عليه العقاب ولا يفكر بالحسنات  
لا يترك الكتاب ومن تبع الشيخ فهذا الرأي الشيخ الطوسي  
المفسر رحمه الله واول قوله تعالى ان تحفظوا الحار الايدي بانه  
ان اجنبتم الكتاب بعد النهي تكفروا ما فعلتم منها قبل  
ورد النهي وهكذا اول ما يروى الآيات الدالة على التكفير  
ويطارد هذا التاويل في غاية الظهور واعلم ان  
الشيخ الجليل هاء الدين محمد العاملي حيث لم يطعن على  
حقيقة مذهب الشيخ الجليل ابو جعفر الطوسي واتباعه في  
الاحباط والتكفير وعلى معنى قولهم كل ذنب كبيره تعمس  
عليه الجمع بين اية التكفير والروايات الدالة على التكفير  
واشتهر عليه من العبد له على مذهب الشيخ واتباعه القا  
يلين بان كل ذنب كبيره وينبغي ان تلي في هذا المقام  
بعبارة ونسب ضعيفة وذكر حقيق المقام قد  
الشيخ العامل رحمه الله تعالى في شرح الحديث الثالث من ان  
وهو قوله النبي صلى الله عليه واله ما من صلوة خضر رضى بها الا  
نادى ملك بين يدي الناس قوموا الى نراكم انتم التي

الشيخ الجليل

الشيخ الجليل



والقرآن يدل عليه

من ان الذنوب بالكلية  
محوه من  
الكتاب

او قد نوهها على طريق كرم فاطمونها بصلواتكم الحديث قوله  
صلى الله عليه واله فاطمونها بصلواتكم صريح فان الصلوة تكفر  
الذنوب ونسقط العقاب المتوعد عليها فان كانت ان  
الحسنات يذهب والملاذ بها الصلوات لسوق الايام  
وقد ورد ذلك في احاديث متكررة من طرق المتأ  
ولخاصه روى ابو حمزة الثمالي عن ابي بصير عليه  
عن امير المؤمنين علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه واله  
انه قال ما الذي بعثني بالحق بشرا ونذيرا ان احدا لم  
ليقوم من صنوعه قنسا قط عن جوارحه الذنوب  
فاذا استقبل الله بوجهه وقا له لم ينقل وعليه  
دلو من شئ كيوم ولدته امه انما منزل صلواتك  
الحسنات التي كنتم جار على باب احلكم فانيظن  
احداكم لو كان على جسده درن ثم اغتسل في ذلك  
النهر خمس مرات كان يلقى في جسده درن واحد  
والله الصلوات الحسنات روي في سبب نزول  
قوله ان الحسنات يذهب السيئات ان

رجلا

رجلا من الصحابة اصاب قبله فاق النبي صلى الله عليه واله  
فاخبره فانزل الله تعالى اقم الصلوة طرقي النهار ومن لم يامن الليل  
ان الحسنات يذهب السيئات فقال الرجل الى هذا فقال  
صلى الله عليه واله والجميع امني كلهم ولا يخفى ان هذه الذنوب  
التي وردت الاخبار بان الصلوة مكفرة لها مخصوصة بما  
عدا الكبائر وفي كثير من الاحاديث تصريح بذلك كما روي  
عن النبي صلى الله عليه واله الصلوات كفارت لما يغيب ما اجنب  
الكبائر تنزه صلى الله عليه واله عن امر مسلم بخضه اصله  
مكتوبه نجس وضوءها وضوءها وكبره عنها الا كانت كفارة  
لما قبلها من الذنوب ما لم توث بكرة وعند صلى الله عليه واله  
والان الصلوات الحسنات والحسنات لا يجمعه كفارة لما  
بين من ما لم تغسل الكبائر والروايات بذلك متظافرة  
فينبغي حمل الذنوب في الرواية الاولى على الصغائر وان كان  
قوله صلى الله عليه واله الكيوم ولدت امه ظاهرا في العموم كما  
لا يخفى فليذهب ما ورد من ان اجتناب الكبائر مكفرة  
للصغائر كما قال سبحانه ان تجنبوا كبائر ما تنهون عنه



تكفر عنكم سيئاتكم وتدخلكم مدخلا كريما لا ينالني ما تنصه الاله  
 السابقة من كون الصغار مكفرة بالصلاة فلعل كل منها  
 مكفرة نوع منها اذ ان الحكمي ما من خلاف التكفير فهو بهذا  
 الاعتبار يكفر في الجملة ولا يمكن ان يحل الصغار التي يكفر بها  
 الصلاة على الصغار الصادرة عن الاجتهاد الكبار لان ما في  
 قول صلى الله عليه واله من اجتناب الكبار الموثق بكبره وما لم يقس  
 الكبار فيهم فالمعنى ان الصلوات مكفرة ما بين من وقت اجتناب  
 الكبار فين الاجتهاد تكون صغائر غير مكفرة بالصلاة وهذا  
 ظاهر لا ستره فيه انتهى قوله ما ذكره الله في الجمع بين الاية  
 والروايات بعد غاية البعد وكيف يجوز ان يقولوا انصح  
 الفصحى والبلغ الملقا فاذا استقبل وجهه وقبل لم ينقل  
 وعلو ذنوبهم في كبره والذرية امر ويريد ان يقول نوع من  
 انواع ذنوبهم ويريد ان يستعمل وجهه وقدره ملحق  
 في عقاب ذنوبهم ايضا كيف يجوز ان يكون احد هذين  
 المعنيين مراد الله من الاية المذكورة من غير ان ينصب  
 قوته تدل على فعل ما ذكرناه ان الصواب في الجمع بين الایا

ما بيناه

ما بينا ومن الحسنات المقبولة مكفرة للذنوب وشروط  
 قبول الحسنات للاجتناب من الكبار فعلى ما قلناه لا  
 اشكال في الجمع ولا بعد ولا مفسدة كما يلزم من جمعه راحة  
 الله وقلا ايضا راحة الله في شرح الحديث الثالث اختلف  
 اراء الاكابر في حقيقة الكبار فقال قوم هي كل ذنب نوعه  
 الله عليه بالعقاب في الكتاب العزيز وقيل بعضهم هي  
 كل ذنب رتب عليه اقتراح حد او صرح فيه بالوعيد  
 وقيل طائفة هي كل معصية تؤذي بقلة التراث فاعلمها بالدين  
 وقيل اخرون كل ذنب علم بدليل قاطع وقيل كما نوعه عليه  
 نوعا شديدا في الكتاب او السنة وعن ابن مسعود انه  
 قال لا تؤمنوا من سورة النساء الى قوله تعالى ان يجنبوا الكبار  
 ما بينون عنه تكفر عنكم سيئاتكم كل ما في غزيرة هذه السورة  
 الى هذه الاية فهو كبيرة وقيل جامع الذنوب كلها ككبار  
 لا شتر لها في لغة الامر والهي لكن قد يطلق الصغار  
 والكبير على الذنب بالاضافة الى ما فوته وما حقه فالعقب صغير  
 بالنسبة الى الزنا وكبيرة بالنسبة الى النظر شهوة في الشرج

حرمة



الخليل امين الاسلام ابو علي الطبرسي طاب ثراه في كتاب مجمع  
 البيان بعد نقل هذا القول ولا يخلو اذهب اصحابنا رضى عنهم  
 فافهم قول المعاصي كالحاوية لكن بعضها الكبر من بعض وليس في الذنوب  
 صغيرة وانما يكون صغيرا بالاضافة الى ما هو الكبر ويستحق العقاب  
 عليه لانه انتهى كلامه وانه في قولهم افسح الشرك بالله وقتل النفس  
 التي حرم الله وقذف المحصنة واكل مال اليتيم والزنا والفرار  
 من الزحف وبعثوا الى الدين وردوا في الكبرياء عن النبي  
 صلى الله عليه وآله وازداد بعضهم على ذلك فلهذا مشي الخواطر والسير  
 والبر والعبادة والجهنم والنفوس وشهادة الزور وشرب الخمر  
 واستحلال الكعبة والمرقة ونكاح الصغيرة والتعريف بعد  
 الهجرة والباس من روح الله والامن من مكر الله وقد يزداد  
 اربعة عشر اخرى على الميتة والدم وحمل الخنزير وما اهل البيت الله  
 بهم من غير ضرورة والسخن والتمارد والخس في الكيل والوزن  
 ومعونتنا الظالمين وحسن المحقق من غير عسر والاسراف والنبذ  
 والمخاض والاشغال بالملامح والاحرار على الذنوب وهذه الا  
 ربعة عشر فقوله في عيون الاخبار عن الرضا عليه السلام فقد عثرة

اقول في محبة الكبير وليس على شيء منها دليل قطعي في النفس  
 ولعل في اخفاها مصلحة لا تهتدى اليها عقولنا كما في اخفاء  
 دليل القدر والصلوة الوسطى وغير ذلك وقد نقل اصحاب  
 الحديث عن ابن عباس رضى عنه انه سئل عن الكبار  
 اسبع في قولهم في السبعة اقرب منها الى السبعة ورعا  
 يقال ما ذهب اليه الامامة من ان الذنوب كلها  
 كباير كما نقل الشيخ الطبرسي عن كنف يستقيم مع ما تقدم من  
 ان الصغار مغفورة لمن اجتنب الكبار لقوله تعالى ان  
 تجتنبوا كباير ما تبين من عنده تكون عنكم سبائكم وتدخلكم الجنة  
 خلا كما فانه يقتضي ان يكون الكبار ذنوبا مخصوصة  
 تختلف فحصل باجتنابها تكفير الصغار والحاصل ان  
 تكفير الصغار باجتناب الكبار على القول بان كل ما من  
 مخصوصه مع قوله فامعناه على القول بان الوصف بالكبر  
 والصغر اصاب في جوابه ان معناه ان من عن امران  
 منها ودعت نفسه اليها اجبت لانه لا يكتمها عن الكبرها  
 من تكلم اصغرهما فانه يكتم عنهما ان تكلم بها استحق له من الثواب



على اجتناب الاكبر عن له التفسير وادرك النظر كما قيل وانه  
 ناسل نديب مما ذكرناه يظهر ان قولهم العدل من تحت الكبار  
 ولا يصح على الصغار ينبغي ان يراد به انه اذا عن له امر ان  
 كلف عن الاكبر لم يصح على الاصغر وهذا الحق وان كان غي  
 مشهور فيما بينهم ولا مستور في مصنفاتهم بل المنع من بينهم خلا  
 لكنه هو الذي يقضيه النظر بناء على ذلك المذهب فيما في كلام  
 بعض الاعلام من انه يلزمهم ان يكون كل حقيقة مخترجة عن  
 العدل الذي محل نظرهم لا ينبغي ان كلام الشيخ الطوسي شرابان  
 القول بان الذنوب كلها اكبر متفق عليهم علماء الامامية  
 وكفى بالشيخ نائلا اذا قالت خدام فصدقها فان القول ما  
 قالت خدام ولكن صرح بعض فاضل المتأخرين منهم بالحق  
 مختلفون وان بعضهم قال ببعض الاقوال السالفة فثبت هذا  
 القول ان رئيس الطائفة الشيخ المفيد ابن البراج والى الصلابة  
 والحقوق محمد بن ادرس والشيخ ابن علي الطبرسي رضوان الله  
 عليهم ومحقق صاحب الحق يقتضي قطا اخر من الكلام انتهى  
 عبارة الاربعين اقوله ما نقله رحمه الله في بيان اختلاف

المذهب

المذهب في الجارية عبارة البصاوي في تفسيره سوى ما نقل  
 عن عيون الاخبار وذكرها ايضا بعينها صاحب كنز  
 العرفان فيه وكان نقلها عن كتب الحنفية والحنفية قول  
 صاحب الاربعين فانه عشرة اقوال في الكبري وليس على  
 شيء منها دليل قطعي بل النفس والعقل في اخلافها يصحرا لا يفتد  
 اليها عقولنا كما في اخفاء ليله القدر والصلوة الوسطى و  
 غير ذلك قول جليل عن التحقيق والتحقيق المقام ان الكبار  
 على مذهب أهل البيت عليهم السلام هي ما وعد الله على ما الدنيا  
 والروايات الدالة على ما وعدناه كثيرة اوردها في رسائل  
 فرجة الدارين في تحقيق معنى العدالة على مذهب الامامية و  
 سند ذكر ههنا ايضا بعض ما يلزم صاحب الاربعين ان  
 يلزم ان جميع المسائل التي اختلفت العلماء في ما سجد به اختلاف  
 الاخبار تكون مثل القدر والصلوة الى سفي وبطلان  
 هذا التزام في غاية الظهور وكيف يجوز ان يكون اخفاء الكبري  
 كاخفاء ليله القدر من سجدة وهو واجب لا اخفاء العدالة التي في  
 معرفة ما على معرفت الكبار واخفاء العدالة من وجوب للاختلاف



بالدين لان كثيرا من مهمات

الروايات الواردة على ان الكبرية هي ما اوعده الله عليه النار ما رواه  
ابن بابويه رحمه الله في الفقيه بسنده عن كثير النواقل قال سالت ابا جعفر  
عليه السلام عن الكبرية فقال كل ما اوعده الله النار وما رواه بسنده  
عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله عز وجل ان تحبوا الكبر  
ما تنهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم وندمكم مدخلا كريها قال الكبر  
التي اوجب الله عز وجل عليها النار وما رواه عن ابن محبوب قال  
كتب مع بعض اصحابنا الى ابي الحسن ع يسأله عن الكبرية كم هي وما  
فكتب الكبرية من اجتناب ما اوعده الله عليه النار كرهه سيئاته  
اذ كان مؤثرا والسبع الموجبات قتل النفس الزلوم وعقوق  
الوالدين واكل الربوا والتعرب بعد الحج وقذف المحصنة  
واكل مال اليتيم والغرام من الزحف وما رواه بسنده عن  
محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال سمعت يقول الكبرية سبع قتل  
المؤمن مستورا وقذف المحصنة والغرام من الزحف والتعرب  
بعد الحج واكل مال اليتيم ظلل واكل الربوا بعد البينة واكل ما  
اوجب الله عليه النار وما رواه بسنده عن ابي بصير عن

ابو

ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول ومن يؤت  
الحكمة فقد اوفى خيرا كثيرا لا يعرفه الا امام واجتنب  
الكبرية التي اوجب الله عليه النار ومن اماراه محمد  
بن بابويه في كتاب لواب الاعمال وعقاب الاعمال  
بسنده عن احمد بن محمد الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه  
السلام عن قول الله عز وجل ان تحبوا الكبر ما تنهون  
عنه تكفر عنكم سيئاتكم اذن اجتناب ما اوعده الله عليه  
النار اذا كان مؤثرا كرهه سيئاته ويدخل مدخلا كريها  
الكبرية السبع الموجبات قتل النفس الزلوم وعقوق الوالدين  
واكل الربوا والتعرب بعد الحج وقذف المحصنة واكل مال  
اليتيم والغرام من الزحف وروى بسنده عن محمد بن الفضل  
عن ابي الحسن الرضا عليه السلام في قوله الله تعالى ان تحبوا  
الكبر ما تنهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم قال من اجتنب ما اوعده  
الله عليه النار اذا كان مؤثرا كرهه سيئاته وروى  
بسنده عن عبد الواسع قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن  
الكبرية قال شئ وعده الله عليه النار وفي كتاب حجة العقول



عن محمد بن الفضل عن الحسن بن علي في قوله انه ان جئتني  
كبار ما تفتنون عنه تكفر عنكم سبائكم قال من اجتمع ما  
الله عليه السلام اذا كان موثقا من سبائكم و غير ايضا  
عن كثير النواة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الكبار  
قال كل شئ وعد الله عليه النار انتهى ما اردنا فكم من  
الاخاء والدالة على ان الكبرية هي ما اوعد الله عليه  
النار في العلم ان من هذه الاخبار ما يدل على ان ما  
اوعد الله عليه النار سبعة وبعض الاحاديث يدل على ان  
ما اوعد الله عليه النار من سبعة فتمت جميع باب الكبار  
التي اجتمعت بها شرط القبول الحسنات وتغير البياض سبعة  
وما عد السبعة ليس اجتمعت بها شرط وان كان كبره  
ايضا من الروايات الدالة على ان الكبار الموجبات سبعة  
ما رواه محمد بن يعقوب الكليني بسنده عن الحسين بن محمد  
عن المعلى بن محمد عن الوشاء عن ابيه عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال سمعته يقول الكبار سبعة من افضل النقص  
منه والشرك بالله العظيم وقد في المحضنة وكل الرضا بعد

البينة

البينة والغزاة من الرضف والتعرب بعد الحجر ونفق والذين  
والخلاص لا يتبين ظلماته والتعرب والشرك واحد وما رواه عن  
علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن مسكان  
عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول الكبار  
سبع قبل الموت منعدا وقد في المحضنة والغزاة من الرضف  
والتعرب بعد الحجر وكل ما لا يتبين ظلماته وكل الرضا بعد البينة  
ومنها ما رواه ايضا عنه عن ابيه عن ابي عبد الله بن مسكان  
بن الحاج عن عبيد بن زياد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
الكبار فقال هي في كتاب الله على علم سبع الكفر بالله وقتل  
النفس وعقوق واكل الربا بعد التوبة واكل مال اليتيم ظلم  
والغزاة من الرضف والتعرب بعد الحجر وما روى عن ابي حنيفة  
الواصف عن عمه عبد الرحمن بن كثير عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال ان الكبار سبع فينا نزلت ومنها استخلت فاطمة الشريفة  
بالله العظيم وقتل النفس التي حرم الله واكل مال اليتيم وعقوق  
والذين وقد في المحضنة والغزاة من الرضف وانكار  
حقنا الحديث ومنها ما رواه تفسير علي بن ابراهيم قال رواه



سُرِب

وسبب الحفر في الكبر انكب الاصغر فيكون الاصغر مكفرا  
 وقبح هذا القول وبطلانه في غاية الظهور فنبهته الى  
 قهواء الشبهة غير جازم في انما ذكرناه يظهر ان قبحهم  
 اعداوس لجنت الكبار ولا يصح على الصغار تبعية ان  
 يراد ان اذا عين له امر ان كف عن الاكل وفيه نص شرطي  
 الاصغر قوله لا رب ان نسبة هذا القول الى قهواء  
 الشيعة فرية بلا مريفة ويلزم من هذا القول ان من عصى  
 له القتل وشرب الخمر فيكفر القتل وشرب الخمر يكون عادلا  
 وهو خلاف اجماع المسلمين فان قيل اذ لم يكن بمهاذكوا  
 هذا الفاضل من دعا للعداوين الغائبين بان كل ذنب  
 كبير فاما ذهبهم في العدالة فلنا اختلف كلامه هو لا في  
 العدالة فانهم من شرط في العدالة ان يكون مجتنبان الكبار  
 التي اوعده الله على النار وان كان عصى مدحبه غير ما او  
 عدله عليه انذارا ايضا كبرية بمعنى ان قبح غير مكفر وهو ما  
 اخذاه الشيخ الطوسي رحمه الله ولا يقتضي رواية ابن  
 ابي بصير وهي هذه قال عبد الله بن ابي بصير قلت لابي



عبد الله عليه السلام لم يعرف عدالة الرجل من المسلمين  
حتى يقبل شهادته ثم عليه السلام فقال ان تعرفوه بالشر والعدا  
وكف البطن والفرج والدين واللسان يعرف باجناب الكبار  
التي وعد الله عليهما الناس شرب الخمر والوثا والربوا وشق  
الولدين والفرار من الرحم وغير ذلك والادالة على ذلك كله  
ان يكون سائر الجوع عيوبه حريم على المسلمين ما واول  
ذلك من عثراته وعيوبه وتفتيش ما وراء ذلك وجب  
عليهم تركه واضمار عدلته في الناس ويكون منه العدا  
الصلوة الحسنى اذا واظب عليهم وحفظوا قلوبهم من  
جماعة من المسلمين وان لا يتخلف عن جماعة في صلواتهم الا من  
عليه فاذا كان كذلك لازما لمصلاهم عند حضور الصلوة الحسنى  
فاذا واظب عليهم وحفظوا قلوبهم من صلواتهم وقيل له  
في اماراته منه الاخير مواظبا على الصلوة منعاه لا  
وقاها في مصلاه فان ذلك خير شهادته وعدلته بين  
المسلمين وذلك ان الصلوة سر وكفارة للذنوب وليس يمكن  
الشهادته على الرجل ابانة يصلي اذا كان لا خير مصلاه وبغاهد

سما

جماعة المسلمين وانما جعل الجماعة والاجتماع الى الصلوة لكي  
يعرف من يصلي ومن لا يصلي ومن يحفظ صلاته من  
يضيع ولولا ذلك لم يكن احدا ان يشهد على امره صلواته لان  
من لا يصلي لا صلاح له بين المسلمين فان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بان جوف قلوبهم لما لم يتركهم حضور جماعة المسلمين  
وقد كان فيهم من يصلي في بيته فلم يفسد ذلك شيئا فكيف يقبل  
شهادته او عدالة بين المسلمين من جاز من الله عز وجل  
ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاصل ان يصلي في المسجد مع المسلمين  
الامن عليه ويتقون ان تاتي باقوال سائر القائلين بان كل ذي كية  
في العدل له عبارة الولاية رحمه الله تعالى في المختلف بعد نقله  
الشيخ في النهاية وفي المفيد العدل من كان معروفا بالدين  
والورع من محامد الله تعالى وادب البراج العدل المعين في  
صحة الشهادة على المسلمين في الانسان بشرط وحي البليغ  
وكما الحق والخص لا على ظاهر الايمان والسر والحقاف و  
اجتناب القبايح ونفي الفحشاء والظن والفساد والعداوة  
ونال ابو الصلاح العدالة بشرط قبول الشهادة على المسلم

فيه الحرف في جوف بيته بالشار  
وقد كان في جوف بيته بالشار

العدالة



مدار  
احكامه

يقتضيه بالبوغ كاللعقل والايان واجتناب  
القباح اجمع واتقاء الصلته بالعدو والحد والمنا  
قشة او الملكة او الشرة وفي الشيخ في طالع العدل في الله ان  
يكون الانسان متعادلا او متساويا وفي الشريعة  
هو من كان عدلا في دينه عدلا في ماله وشره في حكمه فالعدل  
في الدين او يكون مسلما لا يعرف منه شيء من اسباب  
الفن وفي المرد ان يكون مختبرا للمور التي يسقط المور  
مثل الاكل في الطرقات ومدا لا رجل بين الناس وليس الشيا  
المصطنعة والعدل في الاحكام والمعدل ان يكون بالغافلا  
فن كان عدلا في جميع ذلك قبلت شهادته ومن لم يكن عدلا  
لم تقبل شهادته فان ارتكب شيئا من الكبائر رجع الشر والقتل  
والزنا والواط والعصب والسرقة وشرب الخمر والقذف وما  
اشبه ذلك فاذا فعل واحدا من هذه الاشياء سقطت  
شهادته فاما ان كان محتسبا للكباير وموافقا للعصاير  
فانه يعتبر الاغلب من حاله بجانب المعاصي وكان في اقم ذلك  
نادرا قبلت الشهادته وان كان الاغلب موافقا للمعاصي اجتنابه

لذلك

لذلك نادرا لم تقبل شهادته وانما اعتبر الاغلب في المعاصي  
لانه لو قلنا انه لا يقبل شهادته احد لا نكف احد منك  
عن موافقه بعض المعاصي وقال ابن الحنبل فاذا كان  
الشهادته حرجا بالغاموسا يصير معروف الغيب مرضيا  
غير مشهور بكذا وبشيء مائة ولا بازكاب كبير ولا مقام  
على صفة حتى النقط على المعاصي الا في الغارفا باحكام  
الشهادت غير معروف كيف على معاملة لها من واجب من  
علم ولا معروف بغير اشارة الباطل ويدخل محليهم ولا  
بالمرص على الدنيا ولا بنقاط المروءة بريامن احوار اهل  
الدين التي يوجب على المؤمنين البراءة من احوار اهل  
العدالة المقبول شيئا منهم وظاهر كلام الشيخ في طالع  
في المبسوط وقال ابن ادريس هذا القول يعني كلام شيخنا وفي  
لم يذهب اليه في هذا الكتاب يعني المبسوط ولا ذهب  
اليه احد من اصحابنا اذ نداء صغار عندنا في المعاصي الا  
بالاضافة الى غيرها وما خرجوا استدلالهم من ان يورد  
ذلك الى ان لا يقبل شهادته احد لا نكف احد منك عن

موافقه



موافقه بعض المعاصي فغير واضح لانه قادر على التوبة  
 ذلك للصغير فاذا تاب قبلت شهادته ولو لم يست التوبة  
 بما يتعدى على نفسه دون ولا شك ان هذا القول  
 يخرج لبعض الخلق الذين فاختاروا هذا ونصره وادروا  
 جهته ولم يقل عليه شيئا لان هذا عادته في كثير مما يورثه  
 الشيخ في طرقاتنا اعتبار اجتناب جميع القبائح في الشهادة مما يعسر  
 ويشق ويؤدي الى بطلان الشهادة وعدم صحتها  
 وذلك صنف لمقتضى الحكم وقد ورد النص بقبولها وقوله  
 ابن ادرجس ليس بشئ لان مع التوبة لا فرق بين الكبير  
 والصغير في سقوطها على ان التوبة من شرطها العزم  
 على ترك المعادة ولا شك ان الصغير لا تفكر فيها الانسان  
 فلا يصح هذا العزم منه غالبا فلا يمكن التوبة في اغلب الاحوال  
 وفرق بين ابن ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام ما يوافق  
 كلام الشيخ في النهاية مع عدم اجتناب الكبائر في العدالة  
 ولو كان اجتناب الصغير شرط في العدالة لنص على ذلك  
 نعم بشرط ترك الاصرار على الصغير والمحتمل ان العدالة

كيفية

كيفية نفسانية واستحسانية بحيث المتصف بها على مله زمنة  
 التقوى والمروءة وتحقيق اجتناب الكبائر وعدم الاصرار  
 على الصغائر انتهى كلام العلامة ان قيل فلو علم بما ذكرت  
 بطلان ما نسب صاحب الاربعين الى العدالة وعلم بمد  
 جهته في العدالة واختلافهم فيها فامد حكمه فيها قلنا قد بينا  
 بطلان القول بان كل ذنب كبير وحققنا ان الكبائر ذنوب  
 معلومة ومعينة وهي ما ارسل الله عليه النار فالحق في العدالة  
 هو الذي يجنب الكبائر التي اوعده الله عذابا ولا يكون  
 مع على الصغائر وحكم بعدل الرجل اذا كان سائر العيوب  
 ومواظبا على الصلوات الخمس وحافظا لمواقفهم مخصوص  
 جماعة المسلمين غير مختلف عن مصلته في جماعة غير بعدل  
 واذا استل عنده في قبيلته ومحلته كما في ما رينا من الاخيار  
 فاذا كان الرجل هكذا فهو عدل ولا يجوز تعقيب ما رواه  
 ذلك من عنزائنه والعدالة بالمعنى المذكور هو المستفاد من  
 حديث عبد الله بن ابي يعقوب ويؤيده روايات كثيرة  
 ذكرنا ههنا في كتاب فوحدة الدارين في تحقيق معنى العدالة ومسا



اختاره العلامة رحمه الله ومن بعده من ان العدل الكيفية  
 نفسانية لا ينبغي بحث المتصف بها على ملازمة التقوى  
 والمعرفة مستفاد من احاديث اهل البيت عليهم السلام  
 حيث ذهبوا الى ان العدل هو ملكة نفسانية قالوا  
 بان معرفتها موقوف على طهارة القلب على العاشرة الباطنية و  
 التفتيش عن الواطن وهذا خلاف ما يستفاد من الكثرة  
 والسنة وادعى الشيخ رحمه الله في كتاب الاختلاف الاجماع  
 على خلاف هذا القول وقال ما كان البحث في ايام النبي صلى  
 عليه وآله ولا ايام الصحابة ولا ايام التابعين وانما هو شئ  
 احدث يشريك بن عبد الله القاسمي ونسب هذا القول ايضا  
 في الاختلاف الى ابي يوسف ومحمد والشافعي والليثيين  
 في خصوص اختصاص المحدثين ولا ينبغي ان يفتى  
 في العدل هو ما اختاره الشيخ رحمه الله في النهاية فان في  
 المتن يظهر الاسلام وحكم بعدالة المسلمين من غير ان  
 يتصور ان يفتى في العدل على الاسلام الى ان ينظر في قسم واحد  
 في العدل الاجماع ويمكن ان يؤول في هذا الوجه الى اختلاف

وقوله رحمه الله في النهاية  
 غير قوله في النهاية

في النهاية

في النهاية النزاع السادس وجوب التوبة وحج الندم على المعصية  
 والعزم على تركها مع عدم العزم في ان العزم لازم للندم  
 ولا ينبغي عنده التحقيق ان يفتى بتركه عنه كقول الحق قد يندم  
 من اسائه للحق ولكن لا يامن من خلقه ولا يتوب لعزم  
 على عدم العود وبشيء مما قلنا ما رواه محمد بن بابويه في  
 الفقيه عن رسول الله صلى الله عليه واله انه قال لا على لكل  
 ذنب توبة الا سنو للحق فان صاحبه كل حرج من  
 ذنب دخل في ذنب وكذا المؤمن من اذا اعتاد بحرام فاداه  
 فعل من حيث الايمان واعتاده باسحقاقه العقاب  
 يندم ويستغفر ولكن من حيث العادة لا يحصل له عزم على  
 التوبة وحج وجوبه عند المذهب المعتزلة وانما هم القائلون  
 بطلبه بالوجوب والحرمة العقلية واستدلوا بالحق في  
 التجديد على وجه اعتداله بها فادعوا للفرود دفع الضرر  
 وبان الندم على كل ذنب او لحد بل واجب واجب فلا يحتاج  
 هذا عند المعتزلة القائلين بالحس والفهم العقلية  
 ما عند الاشاعرة فوجبها بالسمع لقوله تعالى توبوا الى

فما يدفع الضرر واجب

المؤمن



جميعا قولوا الى الله توبه نصوحا وقلوا لا رب في توبه  
 التوبه شرعيا بدلالة الابات والروايات المتواترة واما عقلا  
 فخطا اخرناه من ان الحسن والقيس عقلا ان دون الى  
 جوب والحرمه في غير متصفه بالجوب بل متصفه بالحسن  
 فلا الحق في التجريد ويندم على القيس لغيره والاشبهت  
 التوبه وخوف النار اذا كانت الغايه كذا لكونه اذا  
 كانت الغايه غير الفهم وغير خوف النار فلا ريب ان الندم  
 ليس بتوبه كان يكون الندم على المعصيه لاضررها بالبدن  
 واما اذا كان الندم خوف النار فليس مذهب صاحب  
 التجريد ليس بتوبه والتخفيف عدل انه توبه لانه ليس بثل  
 على ان التوبه هي الندم على فعل القيس من حيث هو قيس  
 استفاد من الكتاب والسنة ان التوبه هي الندم على الفهم اعلم  
 من ان يكون من حيث انه قيس او من حيث انه موجب للعقل  
 فقلنا يصح من البعض فالاشراج في الشرح اي اذا ثبت ان  
 الندم على فعل الفهم او الاخلال بالواجب لما يكون توبه  
 اذا كان الندم لانه قيس او اخلال يلزم ان لا يصح التوبه

ثم قال

من

من قيس دون قيس وهذا مذهب ابي هاشم قول قد بينا  
 ان التوبه يتحقق بالندم على فعل المعصيه خوفا من العقاب  
 فيمكن ان يكون الندم معتادا لبعض المعاصي اللذنيه فلا  
 يتركها ولا يندم عليها ويندم على فعل غيرهما لما لم يكن معتادا  
 بدخرا من زياده العقاب وان سلمنا وجوب الندم على فعل  
 المعصيه من حيث انها قيس فيمكن ايضا التوبه من بعض  
 المعاصي كما بينا بان الندم على فعل المعاصي التي لا يكون معتادا لها  
 من حيث انها قيس ولا يندم على فعل ما يكون معتادا لها وان  
 عالما بقيسه ويمكن ايضا ان يندم من فعل الكبار من حيث انها  
 قيس ولا يندم على الصغار من كونها قيسه لانها كفر بالحسنات  
 ولا ريب انه يلزم على قول من لا يجزئ التوبه من قيس دون قيس  
 الحكم ببقاء الكفر على التائب منه اذا كان مقيما على صغيره  
 قال شارح التجريد بعدما ذكر مذهب ابي هاشم وذهب ابو  
 علي الى ان يصح التوبه من قيس دون قيس واجتهد عليه ان الندم  
 على قيس دون قيس يصح كما ان الانسان لو اوجب دون واجب  
 يصح وذلك لانه كالجلب عليه تركه لغيره كذا لاجب



على فعل الواجب وجوبه ولا يلزم من اشتراك الواجب في  
 التبع عدم صحة الندم على قبيح دون قبيح لزوم من اشتراك  
 الواجب في الوجوب عدم صحة الاعتناء بالواجب دون  
 واجب ودرده المصنف بقوله لا يتم القياس على الواجب  
 انتهى كلام الشارح والماتن أقول لا يخفى أن استدلاله  
 مجرب لأن المعتزلة اتفقوا على وجوب ترك القبيح من حيث أنه  
 قبيح وكذا اتفقوا على وجوب الاعتناء بالواجب من حيث  
 أنه تعلم بالضرورة أنه لو لم يكن من اشتراك القبيح في التبع عدم  
 صحة الندم على قبيح دون قبيح لزوم من اشتراك الواجب في  
 قبيح الوجوب عدم صحة الاعتناء بالواجب دون واجب وليس  
 هذا القياس كإشراك الماتن بل في هذا التنبيه بيان لا يخاد  
 طريق الواجب وظلا والصحيح ولا يخفى أن الماتن بعد ما حكم  
 بعدم جواز التوبة عن قبيح دون قبيح رجع عن قوله  
 وجوازها عن قبيح دون قبيح وهذه عبارته والتحقيق  
 أن ترجيح الداعي إلى الندم عن البعض يبعث عليه وإن  
 اشتراك الدواعي في الندم على القبيح لغيره وكما في الدواعي

واجب

لى

إلى الفعل ولو اشتراك ترجيح اشتراك وقوع الندم إلى آخر  
 كلامه ثم قال الشارح بعد شرح كلامه أقول لا يخفى على المتأمل  
 أن يحصل ما ذكره من التحقيق عدم التفرقة بين ترك القبيح  
 والاعتناء بالواجب كما ذكره أبو علي فأخر كلامه في ألف  
 أوله انتهى كلام الشارح وأصله الموافق شرط للمعتزلة  
 فيما هو معتزلة والمطالمان لا يعاود ذلك الذنب وإن  
 يستبدل الندم وحج عند ما غير واجبه في ما صار المطالم  
 فواجب برأسه لا يدخل في الندم على ذنب آخر وأما  
 أن لا يعاود فلان الشخص قد يندم على الأمر زمانا  
 ثم يبدله والله مقلب القلوب وأما استدلاله من الندم  
 فلان الشارح أقام الحكم مقام ما هو حاصل بالفعل كافي  
 التكليف لجامع المخرج المنقضي من الدين انتهى أقول في  
 الأول وهو المطالمان أشكال لا يجهل أن يكون شرطا  
 للقبول ويجهل أن يكون واجبا برأسه وأما الثاني وهو  
 عدم العود فليس في العقل والنقل ما يدل عليه بل  
 الروايات المتقولة عن أهل البيت عليهم السلام تدل على



انه ليس بشرط ويستغفر من بعض ما انه شرط في التوبة  
 الصريح في التوبة كما روى ابو جعفر محمد بن يعقوب  
 في كتاب الكافي بسنده عن ابي الصباح الكوفي قال سألت  
 ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل يا ايها الذين  
 امنوا توبوا الى الله توبة نصوحا فان توبوا العبد من الذنب  
 لم لا يعود فيه واجب العباد الى الله المفلتون التوابين  
 قال محمد بن الفضل سالت عن ابي الحسن عليه السلام فقال التوب  
 من الذنب ثم لا يعود الى الذنب الحديث وروى فيه ايضا  
 بسنده عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يا ايها الذين  
 امنوا توبوا الى الله توبة نصوحا فان توبوا العبد من الذنب الذي لا  
 يعود فيه قلت وانا لم بعد فقال يا ايها الذين امنوا  
 عباد المفلتون التواب وروى ايضا فيه بسنده عن  
 محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجد من لم يذنب  
 المؤمن اذا تاب منها مغفرة له فليعمل المؤمن بما يستأنف  
 بعد التوبة والمغفرة اما والله انها ليست الا لاهل الايمان  
 قلت فان عاد بعد التوبة والا يستغفر من الذنوب وعاد

جعفر

في التوبة

في التوبة قال لا يجد من لم يذنب  
 منه وتوب ثم لا يقبل الله توبه قلت فان فعل ذلك مرارا  
 يلزم ثم يذنب ويستغفر فقال كلما عاد المؤمن بالا يستغفر  
 والتوبة عاد الله عليه بالمغفرة الى اخر الحديث واما الثالث  
 وهو استدامة الندم فليس في العقل والنقل ما يدل على  
 وجوبها لم اعلم ان بعض المعتزلة ذهب الى ان يجب على التائب  
 الندم على التفصيل ان كان يعلم القبائح مفصلا وان علم  
 بعضها مفصلا وبعضها مجملا وجب عليه التفصيل فيما علم  
 مفصلا وفي الحق في التجريد في الجواب التفصيل  
 مع الذكر لا شك لا قول الظاهر ان لا الجواب التفصيل  
 لانه ليس في العقل والنقل ما يدل على وجوبه ولكنه  
 الاحوط وكذا اشكل رحمه الله في التجريد وجوب الندم  
 على المعلوم مع العلم كما اذا رمى فاصاب فان الرمي عليه  
 والاصاب معلوم والا شك في وجوب الندم عليها  
 والظاهر ان التوبة يتحقق بالندم على الرمي فقط والندم  
 اليها معا وكذا اشكل رحمه الله فيما ذهب اليه المعتزلة من انه



يجب على الله نعم ان يسقط العقاب بالتوبة حتى ولو ان  
 العقاب بعد التوبة ظم واجتبه ان المعاصي قد بدلت وسعة  
 من التلافي فيسقط عقابه لكن بالغ في الاعتذار الى الله اساء  
 اليه يسقط ذنبه بالضرورة وفيه نظر لان دعوى الضرورة  
 غلة مخصصة والتحقيق انه لو يجب عقلا اسقاط العقاب بالتوبة  
 لان من اساء الى غيره وهتك حرمة لم جاز معتذر لا يجب  
 حكم العقل قول الله تعالى لا ينال من اساء اليه فشاء عقابه  
 واشتاء جازاه واختلفوا ايضا في سقوط العقوبة فعند  
 بعض المعتزلة بكونه ثواب التوبة وعند اكثرهم ينقض التوبة  
 وهذا هو الحق والمستفاد من العقل والنقل ولولا ما كان  
 فرق بين التوبة للقدرة على المعصية والتوبة لما خرج بها  
 من اسقاط عقابها كسائر الطاعات التي تسقط العقوبات  
 لكثرة قولها على هذا المعتزلة والدارم باطل للقطع بان من  
 تاب عن المعاصي كلها لم يشرط الحر لا يسقط عنه عقاب  
 الشرب واستدلاله لا ضرر بان لو كان بنفس التوبة يسقط  
 بتوبة المعاصي عند معانينها والجواب عن بان التوبة في الآخرة

ليست

ليست دار تكليف بل هي دار الجزاء على ان تعالى لا يذنب يعلم  
 ان الذنب الذي يتوب عنه التائب ان لم يتبعت امر  
 اخر يلزم الايمان بشر ما كلفه الشر مثله في التوبة عند  
 والفرع على عدم العود اليه ولا يجب شي اخر سوى ذلك  
 وان استتبع امر اخر من حقوق الله او من حقوق الناس  
 ماليا او غير ماليا وجب التوبة الايمان بحقوق الله  
 المالية كالعتق في الكفارة مثلا يجب الايمان بها مع  
 القدرة ونحو المالية كالعتق عند حد لقتل الفوارس وقوم  
 الكفارة فذلك وان كان حدا فاما المكلف فخير انتاء اقر  
 بالذنب عند الحكم لقيام عليه واقتناء سببه والعتق بالتوبة  
 فلا حد عليه ان تاب قبل قيام البينة به عند الحاكم وانما  
 حقوق الناس المالية فيجب تبرئة الذمة منه ما بقدر  
 الامكان فان مات صاحب الحق فوريته في كل طبقة  
 قائمون مقامه فني دفع اليهم ثبوت ذمته وان بقي اليوم  
 القيمة فنقل عن فقهاءنا ارضوان الله عليهم في صحفته  
 وجوه الاول انه لصاحبه الاول والثاني انه لا اثر للورثة



الثالث انه يتقيل الى الله سبحانه وامحقوقهم الغير المالم اليه  
 فان كان احد الاوجوب الارشاد وان كان فصاحبا  
 وجب تكليف المحقق لمن استغفار وان كان حادكا والقدر  
 فان كان المحقق له علما بصدور ما يوجب واراد اقامة الحد  
 على من يرضى العفو عنه فوجب التمكن ايضا وان كان حادكا  
 فذكروا فيه وجهين من كونهم حتى آدمي فلا يسقط الا  
 باسقاطه ومن كون الاعلام سببا لا اذني وجوبا  
 للبعضاء ومثل هذا يجري في الضمة ايضا واشكل المحقق  
 الطوسي فيه والتحقيق عدم وجوب الاعلام في  
 صورتين بلا اشكال لعدم دليل من العقل والعقل  
 عليه وتواتر الروايات المروية عن الائمة الطاهرين  
 الدالة على وجوب كف النفس عن اذى المسلمين و  
 كتمان المعصية ثم اعلم ان التكلمين اختلفوا في ان  
 الايمان بما يستتبع الذنوب من قضاء الفوات  
 واداء الحقوق والتكلمين من القصاص والحد و  
 نحوه الى هل هو شرط للتوبة او هو واجب

احتمال

كلامه

براسه والتوبة صحيحة بدونه ولكن به نصير لكل والا  
 هو ما ذهب اليه المحققون من المتكلمين والاول  
 هو الاصول والمستفاد من كلام امير المؤمنين عليه السلام  
 كما سنده ان شاء الله تعالى فان قيل ما الفرق بين التوبة  
 والاستغفار قلت الذي يظهر من الآثار الائمة الاطهار  
 ان الاستغفار قد يطلق ويراد به التوبة مثل قوله عليه السلام  
 عليكم استغفارا الله فعلا عليكم تكفرا لذنوبكم انتم وما  
 الاستغفار ان الاستغفار درجة العليين وهو اسم  
 واقع على سنة معان اوها الندم على ما مضى الماضي العزم  
 على ترك العود اليه ابد الثالث ان تودي الى الخلق في  
 حقوقهم حتى تلقى الله سبحانه المنين ليس عليك تبعه الرابع  
 ان تعمل لكل فرضية عليك ضيعتي ما تودي حرمها في  
 ان تعاد اليك الذي نبت على السحت فتدنيه بالآخران حتى  
 تلصق الجسد بالعظم ونشأ بيني والجسم الجديد السادس  
 ان تدنو لجسم لم الطاعة كما اذنته حلالة للمعصية اقول  
 اراد عليهم بهذا الكلام بيان التوبة الكاملة المنصرفة بالصحيح

المنقول في كتاب شرح البلاد  
 ان في بلاد لا يحضرهم

الحج



الى الخالص ولا يخفى ان الاستغفار غالبا في القرآن والاحاديث  
لا يطلق على الذنوب بل يطلق على جميع غير التوبة ومقدم عليها  
لان التوبة معتبر فيها العزم على عدم العود والاستغفار غير  
معتبر فيه العزم وما يدل على المغايرة وتقديم الاستغفار من  
القرآن قوله تعالى واستغفروا ربكم فويل للذين لا احاديث الدلالة  
على المغايرة والتقدم كثيرا وكذلك ادعية اهل البيت عليهم السلام  
ما يدل على المغايرة ومنها ما في مناجاة زين العابدين عليه السلام  
التي كان كان السهم على الذنوب توبة فاني وعزتك من الذنوب وان  
كان الاستغفار من الخطية حطه فاذ لك من المستغفرين والخطي  
ان المستغفار من الاحاديث ان الاستغفار كفارة وحطه للذنوب  
فيلان تكتب واما بعد ما كتبت فلا تحطوا بالتوبة وما  
يدل على ما قلناه ما رواه محمد بن يعقوب في الكافي بسنده عن  
زريارة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان العبد اذا  
اذنب ذنبا اجلي من غدوة الى الليل فان استغفر لم يكتب  
عليه وروى عنه ايضا بسنده عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال من عمل سيئة اجلي فيها سبع ساعات من النهار فان

قال استغفر الله الذي لا اله الا هو الى القيوم ثلث  
ثلث مرة لم يكتب عليه وروى فيه ايضا بسنده عن عبد  
الصمد بن بشير عن ابي عبد الله عليه السلام قال العبد المؤمن اذا  
اذنب ذنبا اجلي سبع ساعات فان استغفر لم يكتب عليه  
شي وان مضت الساعات ولم يكتب عليه سيئة الاخر  
الحديث وروى فيه ايضا بسنده عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال من عمل سيئة اجلي فيها سبع ساعات من  
النهار فان قال استغفر الله الذي لا اله الا هو الى القيوم و  
التوب اليه ثلث مرات لم يكتب عليه وروى فيه ايضا بسنده  
عن حفص بن غلام سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ما من مؤمن  
يذنب ذنبا الا احب اليه الله عز وجل سبع ساعات من النهار  
فان هو تاب لم يكتب عليه سيئة فاناه عباد البصري فقال له  
بلعنا انك قلت ما من عبد يذنب ذنبا الا اجله سبع  
ساعات من النهار فقال ليس هكذا قلت ولكن قلت ما من  
مؤمن وكذلك كان قولهم اعلم ان الرواية ان الدلالة على ان  
الاستغفار كفارة للذنوب مطلقا كثيرة فتمثلها على هذه



الروايات الغريبة بان كفاية للتوب قبل ان يكتب فاما  
 اذا لم يستغفر سبع ساعات مصر على المعصية حتى كتبت فلا  
 يغفر الا بالنوبة والشفاعة ويمكن ان يحل على ان الاستغفار  
 كفارة للتوب مطلقا اذا كان المستغفر نادما على ما فعل  
 من المعصيات سواء كتب او لم يكتب وما يدر على ان  
 المستغفر يغفر له ان كان نادما ما رواه محمد بن يعقوب  
 رحمه الله في الكافي بسنده عن هشام بن سالم عن ذكر عن  
 ابي عبد الله عليه السلام قال ما من مومن يقار في يوم وليلة  
 اربعين كبر فيقول له هو نادم استغفر الله الذي لا اله الا  
 هو الحي القيوم بديع السموات والارض والجلال  
 والاکرام واسأله ان تصلي على محمد وآل محمد وان يتوب  
 على الاغفرها الله عز وجل له ولا خير فيمن يقار في  
 يومه اكثر من اربعين كبره الايات الدالة على ان  
 المستغفر نادم ليس يصير على الذنب مغفورا له قوله  
 نعم وسأروا الامم مغفرة من ربكم وجنته عرضها السموات  
 والارض اعدت للمتقين الذين يتفكرون في السر

ومن

والفراء

والفراء والكاطين الغيظ والعافين عن الناس والله  
 يحب المحسنين والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا  
 انفسهم ذكروا الله فاستغفروا الذين لهم ومن يغفر الذنوب  
 ان الله لا اله الا هو ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اولئك  
 جزائهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الانهار  
 خالدون فيها وفيهم اجر العاملين ولا ريب ان هذه  
 الآية صريحة في ان من استغفر ولم يصير على ما فعل  
 من الذنوب فهو مغفور له وايضا من الايات الدالة  
 على ما قلناه قوله نعم الذين يجتنبون كبائر الاثم والقوا  
 حسنى الاثم انهم انهم قد روي عن اهل البيت عليهم السلام  
 روايات وتفسير هذه الآية منها ما رواه محمد بن يعقوب  
 بسنده عن اسحق بن عمار قال قال ابي عبد الله عليه السلام  
 من مومن الاول ذنب يجره زمان ثم يلم به وذلك قوله الله  
 عز وجل الا الالم وسألته عن قوله الله الذين يجتنبون كبائر  
 الاثم والقوا حسنى الاثم قال القوا حسنى الاثم والسرقة  
 الالم الرجل يلم بالذنب فيستغفر الله منه ومنها ما رواه



الشيخ بغيره عن اسحق بن عمار وهذا بعض عبارة الحديث  
الهام الذي يلم بالذنب بعد الذنب ليس من سابقته اي  
من طبعه فان قيل قد استغفرت من الايات والروايات ان  
المستغفر والنادم مغفور بها هل يغفر لهما بنفس الاستغفار  
والندم ام يصح ان لا يستغفرا مستغفرين للثبوت قلنا  
المستغفار من ظاهر الاحاديث الكثيرة هو لا ولا المستغفر  
عن بعض نصوص الاحاديث الشافعية وهو مستغفر  
بن بابويه رحمه الله عليه عن ابي جابر ومحمد بن محمد  
مارواه محمد بن بابويه رحمه الله في التوحيد بسنده عن محمد  
بن ابي عمير قال سمعت موسى عليه السلام يقول لا يدخل الله في  
النار الا اهل الكفر والمجور واهل الضلالة والشرك  
ومن اجتنب من الكفار من المؤمنين لم يسئل عن العقاب  
قال الله تبارك وتعالى ان تحبوا كما تحبوا الله  
نكف عنكم سيئاتكم وندخلكم في رحمتنا قال قلت لابي  
ابن رسول الله قال استغفر لمن يحب علي بن المومنين فقال حدثني  
ابي عن ابيه عن علي بن ابي طالب قال سمعت رسول الله

صلى الله

صلى الله عليه وآله يقول انما شفاعة اهل الكبائر من ائمتي  
فاما المحسنون فيهم فاعلموا من سبيل قال ابن ابي عمير فقلت  
لابي بن رسول الله وكيف يكون الشفاعة لاهل الكبائر  
والله ثم ذكره يقول ولا يشفعون الا لمن ارضى وجهه  
خشيته فيشفعون ومن يرتكب الكبائر لا يكون مرضى  
فقال ابا احمد ما من من يذنب ذنبا الا ساء ذلك في ندم  
عنه وقد قال الشيخ رحمه الله عليه في الكفر بالندم توبة وقد علم ان  
من سرت له حسنة وسأله سيئته فهو من من لم يندم  
على ذنب يرتكبه فليس بمومن ولم تحب الشفاعة وكان ظاهرا  
والله ثم ذكره يقول ولا الظالمين من حميم ولا شفيع يطاع  
فقلت لابي بن رسول الله وكيف لا يكون مؤمنا من يندم  
على ذنب يرتكبه فقال ابا احمد يرتكب كبير من المعاصي وهو  
يعلم سبعا فب عليه الا ندم على ما ارتكب ومتى ندم كان تابيا  
مستحقا للشفاعة ومتى لم يندم على ما كان مصرا والمصر لا يغفر له  
لانه غير مومن يعقوبه ما ارتكب ولو كان مؤمنا بالعقوبة  
لندم وقد قال الشيخ رحمه الله عليه في الكبائر مع الاستغفار ولا يغفره

الشافعية



مع الاصرار على ان لا يتم ولا ينفذون الا لمن ارضى دينه و  
 الدين الاقرار بالجزاء على الحسنات والسيئات ومن ارضى دينه  
 فمعه ما يتركه من الذنوب بعونه بعاقبه والعينه تدينها  
 الاولية العفو عن الاعتراف والى العفو عن الصغار قبل  
 التوبة وعن الكبار بعد هداها قالت المرجبة بالعفو عن  
 الصغار والكبار لما عرف من مذهبهم وذهب جهنم الاشياء  
 الى انه يعفو عن الكبار مطلقا ويعذب ببعضها الا انه لا يعلم لنا  
 الا ان يرضى من هذين البعضين بعينه ولا يكون من لا تقطع  
 بعفو عن الكبار بل توبة بل خوره والتحقق ان الله يم يعفو  
 عن الكبار بالتوبة وعن الصغار بدوها مع الاجتناب  
 عن الكبار وما يدعى بطلان قول المعترزة قوله ان الله  
 لا يغفر ان فكر كبير ويعفو ما دون ذلك بل ينشأ فان ما عدا  
 الشرك داخل فيه ولا يمكن التقييد بالتوبة العفو وما انبأ  
 لان الشرك مغفور معها فيلزم تساوي ما في من العفو ان  
 وما انبأ له وذلك لما لا يليق بكلام الله به وقوله ان الله  
 يغفر الذنوب جميعا فان عام وهو لكل فلا يخرج منه الاما جمع  
 على وقوله ان الله لا يغفر للناس عظمهم والادب

او الشفاء

الدالم

الدالم على العفو كثيرة والدليل على العفو عن الصغار  
 بشرط الاحتساب من الكبار قد اوردناه في بحث  
 التكفير والدليل على العفو بالشفاعة مستذكره  
 انشاء الله واشتات الشفاعة وما قرأه المرجبة  
 فمخالفة للاجماع بل مخالف للدين ضرورة الثاني  
 في الشفاعة اعلم ان الامة قد اجتمعت على ثبوت  
 الشفاعة وهي استقامة عندنا لاجل الكبار وقد دللنا  
 تحققات من كتاب الله وصح عن النبي صلى الله عليه  
 قوله اذ حرت شفاعة لاهل الكبار وكذا اقران عن  
 اهل البيت عليهم السلام ثبوت الشفاعة للثبوت في الله  
 بل المؤمنين ايضا ومن رواه عنهم عليه السلام ما رواه محمد بن  
 بابويه رحمه الله في صحيح الاخبار بسنده عن الحسن  
 بن خالد عن ابي بصير عليه السلام عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يؤمن بجو في الاخرة  
 حوصي ومن لم يؤمن بشفاعتي فلان الله الله شفاعة ثم قال  
 انما شفاعة لاهل الكبار من امتي فاما المحسنون فما عليهم



من سبيل ملائكة الجبروت بن خالد فعلمت الدنيا عاينها باب رسول الله  
 صلى الله عليه وآله فما سمعت قوله الله عز وجل ولا يشفعون إلا لمن  
 ارتضى قال لا يشفعون إلا لمن ارتضى دينه ثم قال ابن بابويه  
 رحمه الله قاله عتق هذا الكتاب بذكر الشفاعة لا تنفع إذا  
 كانت لغیر رضى لقوله ولا يشفعون إلا لمن ارتضى و  
 قالت المعتزلة انما هي لزيادة الثواب لقوله تعالى والفقير  
 يوما لا يجزي نفسه عن نفسه شيئا ولا شفاعة لها شيئا  
 وهو عام في شفاعة النبي صلى الله عليه وآله وعزمت  
 بليل لقوله تعالى من ذا الذي يشفع عنده إلا ما ذكره  
 ان يكون المراد ان الشفاعة لا تنفع إذا كانت لغیر  
 من رضى لقوله تعالى وما يشفعون إلا لمن ارتضى العزم  
 القائم من فروع الحسن والعقب العقليين وبجواب  
 التواضع الله اوجب معتزله البصرة مستدلين بان التواضع  
 لا لا لغير غايات الله وهو بمنزلة من ذكرك اول العبد ما في الدنيا  
 وانه منقطع وقطع للنفس عن شراها لا تنفع ينوي واما في  
 الآخرة وذلك التقدير عليه هو ترجيح جدا وانفع وهو المطلوب اجاب

وهو عيب في ترجيح  
 صدره عنه كما والاعتراف

الاشعرية

الاشعرية يمنع وجوب الغرض ولا يخفى ان وجوب الاستمرار  
 مبني على اصلهم الفاسد وهو في الغرض عن الله سبحانه  
 وقد اطلناه سابقا والتحقيق في الجواب ان يجوز ان يكون  
 المكلف لا الغرض بل يكون وقوعه لكون المكلف يتكلم  
 الله وهو في نفسه حسنا لا يتوقف حسن المكلف على  
 عرض وقوله صاحب التبريد الجواب المشقة في شكل النعم  
 فيج دعوى بغير دليل ودعوى البطلان لا وجه لها  
 ولا يخفى ان المستفاد من ان اهل البيت عليهم السلام ان العباد  
 شكر نعم الله من الثواب عليهم من باب الفضل ولكن من  
 حيث ان نعم الله على المؤمنين بالثواب على الاعمال الصالحة وجب  
 على الوفا بالعدل لان خلف الوعد عقلة فيج الفزع ان  
 ان عقاب المطيع الممثل للادام والمؤمنين من التواضع فيج  
 العقل لحكم نبي بالبدعية خلا فالاشعرية فاطهم حوزوا  
 عقلة على استحقاق تعذيب المطيع حتى الانقياد واثابها  
 حتى الكفر وهذه العقيدة الغريبة مبني على انكار الحسن  
 والقبول العقليين وقد عرفت بطلان ذلك لكن لم يجوزوا شرا

وما حتم



تعذيب المظالم لانه من عود بالنواب وخلف الوعد صفة  
 نقص وهذا منبج على اصلهم الفاسد من ان الكلام من  
 صفات الذات والمحقق انه من صفات الفعل وهو متحقق  
 الدليل القاطع والبرهان الساطع واما عقاب العاصي  
 فجايز عقاب من غير شكر وسيرة لانه استحق العقوبة بالعصا  
 جميعا فانه عام لكل فلا يخرج عنه الا ما اجمع عليه وهو الفرع  
 التاسع وجوب البعث اعلم ان الناس اختلفوا في المعاد  
 فاطبق المليون على المعاد الجسماني وعلى كثر من انكره واقفاهم  
 دليل قاطع عليه واسند المحقق الطوسي عليه السلام في الجواب  
 ان الله وعد المكلف بالنواب على الطاعة وتوعد المكلف  
 بالعقاب على العصية بعد الموت وانصو بالنواب والعقاب  
 بعد الموت لا بعد الموت فيجب ان يكون الموفا بالوعد الوعد  
 الثاني ان الله تعالى كلف بالاوامر والنواهي فيجب ان يحصل  
 النواب بالطاعة والعقاب على العصية فيجب ان يحصل  
 المحكة والا كان نظاما متعاضدا ذلك علوا كبيرا فلا تسامح  
 الجدي للخراب بعد ذكرها هذا الدليل وهذا الباري

حاشية  
 التاسع

على فاعده

على قاعدة التعيين والتعجب العقليين في ان العدل واجب  
 على الله تعالى كما هو من مذهب المصنف اني كلامه اقول في هذا الدليل  
 نظرا لانا لا نعلم وجوب ايضا للنواب دار الشكر بل العباد  
 النواب دار الشكر بفضل وهو غير واجب على الله ثم اعلم ان  
 جماعة من المخالفين قالوا بالمال والحق فقط وهذا القول  
 منسوب الى الكاشي المتكلمين النافين للنفس الناطقة وهذا  
 جماعة وهم الفلاسفة الاصوليون في القول بالمعاد والروايات  
 فقط وهذا من جملة جماعة وهم الفلاسفة الطبيعية في ان  
 انكار المعاديين وتوقف جالينوس في المعاد الروايات  
 وقال لم يثبت في ان النفس هي المزاج فيعدم  
 عند الموت فيتحيل اعادتها او هو وجوبها في بعد الموت  
 المدين فيمكن المعاد وهذا من جملة جماعة في المعاد الجسماني في الروايات  
 معا وهم الامامية وكثير من محقق المخالفين وهذا هو  
 الحق المستفاد المعلوم من انوار الائمة الطاهرة في  
 صلوات الله عليهم اجمعين وما يدل من آيات الكتاب  
 على بقاء الروح بعد فناء البدن قوله تعالى ولا تحسبن الذين



فقل في سبيل الله اموالنا بلا احياء عند ربهم يرزقون فحين  
وقوله تعالى يا ايها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية  
وما يدريك انما هي على الجنتي فقل تعالى في العظام وهو رميم وقوله تعالى فكلوا مما  
الذي اناشاء اول مرة وقوله تعالى فاذا هم من الاجداث الى ربهم  
يسفلون وقوله تعالى فسيقولون من بعدنا قل الذي علم  
اول مرة وقوله تعالى يحب الانسان ان ينمخ عظامه على  
قاديان على ان ينوي بقاءه وغير هذه الايات من الايات  
الكثيرة الصريحة والروايات الصريحة الذي على العاديين  
الروحاني والجهنمي متواترة فلا شك ان الله لا يسلط  
الدين ولا يربح في كفرهم اكثر بل ينكروا كفرهم باليهود والنصارى  
واستلوا لشركهم بشبه ضعيفة خفيفة الاثام العاديين  
فليس يمكن الا ان لو اكل انسان انسانا اخو حتى صلو ياكل  
جزء من الاكل ففقد الاخر اما ان لا تعاد اصل وهو  
الطلوب في كل منهما وهو محال لا محالة ان يكون جزءا  
بعينه في ان واحد في شخصين متباينين او تعاد في احدهما  
فقط فلا يكون الاخر معاد بعينه وهو مع انقضاء الاربعة

بلا ربح

بلا ربح ثبت مقصودنا وهو انه لا يمكن اعادة جميع الانبياء  
بعينها والمجرب ان المعاد انما هو الاخر الاصلية  
وهي الباقية من اول الامر الى اخره لا جميع الاجزاء وهذا  
الجزء فضل في الانسان الاكل فلا يجب اعادته فيه  
ويجوز ايضا ان الاخر الاصلية لا يصير جزءا لبدن الاكل  
بالله سبحانه يحفظها الى وقت البعث والتمشيد وهذا  
هو المستفاد من كلام الائمة الطاهرين عليهم السلام الثانية  
ان المعاد الجسماني لو ثبت فاما ان يكون عودا الى  
الحال بدن في عالم العناصر وهو التناسخ او في عالم  
الافلاك وهو رجب لخراق الفلك وتوليد  
البدن من غير التولد وهذا محالان واستدلوا  
على امتناع الحية التي فيها الذات الجسمانية بانه لا  
يكون فصولها في عالم العناصر ولا في عالم الافلاك  
لان فصولها في العالمين لا يمكن ان يقول تعالى  
وحنه عرضا كعرض السماء فبالضرورة يكون فوق  
الافلاك اعني خارجا وهو محال لان الفلك



الحيث بجميع الافلاك محد الجهادت وبرد نيت هي عالم  
الجهنميات وعلى استنار تايد الثواب العقاب  
ليزوم دوام الحياة مع الاضراق وعدم تناهي القوي  
الجهنميات وصلى الثواب يا ووصلى العقاب بالنية  
الى البعض دايما يوجب التحركات الغير المتناهية و  
المجرب من الاولات الافلاك حادثة فيكون عليها  
واذا كان عليها حادثة كان اختراقها الى ان عود الريح  
الى البدن لا يوجب التناسخ ووصلى الجهنم فوق الافلاك  
جايز و قوله تلك الافلاك محد الجهادت وبرد نيت هي عالم  
نات للدليل لهم عليه وشيعتهم في غاية الضعف ودولم  
الحياة مع دوام الاضراق يمكن وتولد البدن من  
غير التولد ايضا يمكن كما في حق ادم والحق الجهنم يمكن  
عدم تناهي افعالها وافعالها تانب عذاب القبر  
واقع لا مكانه وتواتر السمع بوقوع وهو من هذا العمل  
البيت عليهم ورواياتهم في هذا الباب تواتر ما وكذا  
اجمع المخالفون عليه ورواياتهم فيه كثيرة والمخلاف

وقد

قد نشأ بعد تحقق الاجماع من جماعة من الخالفين مثل  
طرايع ثم رتبوا المربي وكثير من المعتزلة وما كان عليه  
من الكتاب قوله تعالى النار تعرضون عليها غدوا وعشيا  
ويوم تقوم الساعة ادخلوا ال فرعون امند الذناب عطف  
في هذه الآية عذاب القيمة على العذاب الذي هو من  
النار صاها ومساء ففلم انة غير وقيل قيام الساعة و  
الصالح من المعتزلة وابن جبريل الطبري وطايفه من الكرا  
الذين الرقي معذب في القبر من غير اجزاء وقيل في  
الطال هذا القول بانه خرج عن العقول لان الجاهل  
الحسن له فليقن يقو يقن بغيره وكان مراد القائلين  
بهذا القول ان الريح تناذى في تمام بقية ما في  
من النار ومخرجها من البدن كما كانت تتناذى  
اذا كانت في البدن وعلى هذا قولهم ليس الجاهل  
عن العقول فالمنطوق الموجود في الخارج اما  
ان لا يكون له اقل ما لا يقف وجوده عند حل يكون  
قبله الدم وهو القديم او يكون له اول وهو الحادث



المتعين بالذات او بالغيره والحق بالذات هو الحق  
والخالص المتعين هو الحق والحاد بالذات المتعين  
يخص به بحيث الانتاره الحسية اليها واحدة كاللون  
مع التلون دون للاء والكون وليس يتغير والخالص  
وهو السمي بالحق لم يثبت وجوده عند المتكلمين اذ لم  
يجده اعلمه لئلا يقع من قبح هذا القول لم يخرج  
باستماعه ومنهم من جزم باستماعه لوجوب احدهما انه لو  
وجد لشارك الباري في هذا الوصف وهو انه ليس  
متغيرا والخالص في الحق والابدي يتمازه الباري في  
هذا الوصف المشترك بينهما فيلزم انهما التركيب وهو  
محال الثاني ان هذا الوصف خاص صفاته فان  
سالم الباري لا يجادل الاله فلا يشاركه في غير غيره فتاكره  
انما في الحقيقة فيلزم حينئذ ما قدمه الحادث او  
القديم واجيب ان الاولانية لا يلزم من الاشتراك في  
وصفهما وهو سلبى التركيب شي لجواز اشتراك  
البيسطين في الحقيقة في غرض شوقي بالوجود

كفى

كفى بل احدها منها قوله يكون الزمان الفلاسفة لهذا الدليل فانه بل  
استدلوا على التوحيد وقالوا الاشتراك في الوجوب ينهك التكليف  
حتياج ما به الاشتراك المطالب الامتياز واجيب ان الثاني بالان  
ان هذا الوصف لخص صفاته فبالاخص صفاته اما الوجه الثاني  
والاكونه مجردا لكل ماعدا او القدر اذ لا يشاركه في صفاته  
والحق في عينه ان لا يحكم من جهة العقل الا على وجه المحرر  
البارى في العلم على عدم الدليل العقل الدليل على احد هما  
وما ذكره الفلاسفة في اثبات العقول المجردة وغيره في  
غاية الضعف والوهن وسنذكر ان شاء الله ما ذكره في اثبات  
المجرات وبطلانها في الدليل العقل وان لم يقع على نفي  
المجرات متبعا ولكنه قائم على نفي المجرات القدرية  
ثبوتها الفلاسفة وهو ما تراءى على حدوث العالم ونفي القدم  
ثم علم ان الدليل العقلي من الكتاب المستر قائم على نفي  
المجرد مطلقا سواء كان قديما او حادثا وما ذكره على  
المجرد مطلقا قد علم من وجه ليس كشيء وهو ليس بمرتبة  
الدلالة ان منطق الاله نفي للثبات عن الله ولا يشك انه

من

فذلك فوجب على اخي الحديث ووجه الدلالة على  
السلام نفي الوحدة عن غير الله فقال لا واحد غيره  
وبعد ما اثبت الاعضاء والاجزاء للانسان قال  
وكذا اسائر جميع الخلق فاستغنى عن هذا القول ان ليس  
الوحدة والجزء لغير الله والالزم التشبيه وما يدل ايضا  
على ما ادعياه حديث وفي الكافية باب الوردة وهذا  
موضع الحاجة منه لان الخلق اجوف معتمدين على الاشياء  
فيه مدخل في حاله لا يدخل الاشياء فيه لانه واحد واحد  
الذات واحد المعنى فرضه ثوابه وسخطه عقاب من غير ان  
يتدخل شي الى اخر الحديث ووجه الدلالة ظاهر وما يدل  
ايضا على ما ادعياه حديث نقله في الكافية باب على  
الاسماء عن ابي جعفر الثاني عليه السلام وهذا موضع الحاجة  
منه ولكنه القليل في انه لان ما سوى الواحد تجزؤ  
اسه واحد لا يتجزؤ ولا يتوحد بالقرابة والكثرة وكل تجزؤ وتوحد  
بالعلم والذكاة فهو مخلوق والخالص له وجه الدلالة  
ظاهر وفي احتجاج الطبرسي حديث طويل في باب الصادق

عليه السلام

عليه السلام عن سولات الزنديق وهذا موضع الحاجة منه  
قال الزنديق فكيف هو الله الواحد قال الصادق عليه السلام  
في جواب واحد في ذاته فلا واحد كواحد لان ما سواه  
من الواحد تجزؤ وهو يتأخر فبقا واحد لا يتجزؤ ولا يقع  
العدد وهذا امر في ادعاء وما يدل ايضا على عدم الخوا  
ما رواه محمد بن بابويه بسنده في تصديره في باب في انه قد  
لا يعرف الا برعن على بن عقبة دفعه قال سئل امير المؤمنين  
عليه السلام لم عرف ربك فقال بما عرفني نفسه فيل وكيف عرفك  
نفسه فقال لا تشبهه صورة ولا تحس الخواص ولا تقاس  
بالناس قريب في بعده بعيد في قرب في كل شي ولا يقا  
شي فربه امام كل شي ولا يقال له امام داخل في الاشياء لا  
كشي في شي داخل وخارج من الاشياء لا كشي خارج سجا  
من هو هكذا ولا هكذا غيره وكل شي مبتدأ ووجه الدلالة  
ان السقاة من كلام الامام عليه السلام ان الصفات  
المدكو في مخصوصه لا توجد في غيره ولا يصح ان يقال  
بوجود العقل المجردة لاختصاص هذه الصفات بالله تعالى



لو وجد في الله شيء يصف بالوحدة والتجريد كان سببها  
 وشلا الله فثبت انه ليس في الوجود مجرد احدا في الذات  
 سوى الله الواحد الاحد والعجب كل العجب ان بعض الفضلاء  
 المتأخرين حيث قالوا الفلاسفة قالوا بوجود المجرديات و  
 عرفوا ان القول بها مستلزم للتشبيه قالوا يجوز من التشبيه  
 قالوا في هذا ما هذا حاصله ان نوحنا الله على التشبيه بالاحياء  
 لنم تشبيه المجرديات وان نوحنا على التشبيه بالمجرديات لنم  
 تشبيه الله وان نوحنا على التشبيه بالاعمال لنم التشبيه  
 فلا بد من القول بغير من التشبيه ولا بد ان هذا الكلام  
 ضعيف قد تشاكسه لا لغرضه بغير خرافات على الدين  
 الفسقات والقصص وغفلت عما اترى على العلم عليهم السلام في  
 التشبيه ونحوه فنفذوا في الفلاسفة على انهم المجرديات المستلزم للتشبيه  
 وما بدله احبارا كما صلى الله عليه وآله انه ليس مجرد متوهم  
 عز وجل اروي محمد بن بابويه في توحيد سنده عن ابي  
 بن يزيد الجرجاني عن ابي الحسن عليه السلام قال سمعت يقول هو  
 اللطيف الخبير الخبير بالبر والبر بالبر والبر بالبر لم يلد

بعض

ما

ولم يولد

ولم يولد ولم يكن له كفوا احد في شئ الاشياء والجسم  
 الاجسام ومصور الصور لو كان كما يقولون لم يعرف  
 الخالق من المخلوق ولا منشي عن الماشا لكنه الماشي فرق بين  
 من جسمه وصورة وانشاءه اذ كان لا يشبهه شئ ولا يشبه  
 هو شيا والله واحد والاشياء واحد ليس في ذاته  
 الواحدانية قالوا في جعلت ثقل الله اما التشبيه في  
 المعاني فاما في الاسماء فله واحد وهو لا على المسمى و  
 ذلك ان الانسان وان قيل واحد فاما لغيره  
 جنه واحد وليس باثنين قالوا ان نفعه ليس  
 بواحد لان اعضاءه مختلفة والوانه مختلفة غير واحد  
 وهو اخر ابعث بسواء دمه بغير لحمه غير دمه  
 وعصبه غير عرقه وشعره غير بشره وسواه غير بانيه  
 ولا سائر جميع الخلق والاشياء واحد في الاسم لا واحد  
 في المعنى والله جل جلاله هو واحد لا واحد غيره فاما  
 الانسان المخلوق المصنوع المولود من اجزاء مختلفة  
 وخواهر شئ غيرا انه بالاجتماع شئ واحد قلت جعلت



بل شئكة بنية وبين العقول ووجه آخر ان المستفاد من  
 هذا الحديث ان كل شئ ما سوى الله لا ابتدأ والعقول  
 على ما ذهب القائلين بوجودها ليس لها ابتداء وما يدل  
 على عدم العقول المجردة ما رواه ابن بابويه بسند في كتاب  
 التوحيد عن ابن ابي يعقوب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام  
 عن قول الله عز وجل هو الاول والاخر قلت اما الاول  
 فقد عرفناه واما الاخر فبين لنا تفسيره فقال انه ليس شئ  
 الا بغيره وبغيره او بغيره والنزول او ينقل من  
 كون ومن هيئة الى هيئة ومن صفة الى صفة ومن زيادة  
 الى نقصان ومن نقصان الى زيادة الارب العالمين  
 الى اخر الحديث وهذا الخبر الذي عدم العقول المجردة  
 لان القائلين بوجودها لا يجزرون عليها التغير وما  
 يدل على ما ادعيناه ما رواه ابن بابويه في توحده بسنده  
 في باب العرش وصفاته والحديث طويل وهذا موضع  
 الحاجة منه وله الاسماء التي لا يسميها غير وجهي الذي وصفنا  
 في الكتاب فقالوا دعوه لها ودور الذين المذكورون

التي

في اسمائه جهلا بغير علم فالذي يلحق في اسمائه بغير علم يشترك  
 وهو لا يعلم ولا يفهمه ويظهر انه محسن فلذلك قال  
 ما فهموا الا وهم بالله الا وهم يشركون فهم الذين يلحقون  
 في اسمائه فيضفون لها غير وضعها الى اخر الحديث ووجه  
 الدلالة انه على تقدير وجود العقول المجردة لا يفتح  
 حصر الاسماء المحسني في الله بل العقول والا فلاك ايضا  
 تسمى بها بل هم اولي بها لانه يرفعهم لم يصدر عن الله  
 الا فعل واحد وهو العقل الاول وما يدل ايضا  
 على ما ادعيناه ما رواه ابن بابويه في توحده  
 باب التوحيد وفي التسمية في حديث طويل عن ابي  
 عليهما السلام ولا معرفة الآيات الا خلاص لا خلاص  
 التسمية ولا نفى مع اثبات الصفات للتسمية  
 فكل ما في الخلق لا يوجد في حاله وكل ما يمكن فيه تنوع  
 من صانعه ووجه الدلالة انه على تقدير العقول  
 المجردة لا يبقى هذا العام على صومه لانه فيها التغير  
 والوحدة فيلزم على تقدير العموم ان لا يكون في غير  
 الخالق التغير والوحدة وما يدل ايضا على ادعيائنا



ما رواه ايضا في هذا الباب في خطبة طويلة عن ابي الحسن  
 عليه السلام وكل عالم من بعد جعل تعلم والله لم يجعل ولم  
 يتعلم احاط بالاشياء علما قبل ان يضاف له شيء ويكون  
 علما علمه لا قبل ان يكونا كعلم بعد تكوينها ووجه الدلالة  
 ان العقول المجردة عند القائلين بها لم تتعلم بعد جعل  
 فلا تبقى على تقدير وجودها هذا العام على عمومها  
 وما يرد ايضا على ادعيته هذه العبارة التي من  
 جملة هذه الخطبة قوله بالربوبية وخص نفسه بالوحدة  
 ووجه الدلالة ان على تقدير العقول المجردة ليس  
 الربوبية والوحدة بغير محض مدله وما يرد ايضا  
 ما ادعيته هذه العبارة الواردة في هذا الباب  
 من خطبة خطبها امير المؤمنين عليه السلام الذي عجزت  
 الملايكه على قريتهم من كرسى كرامته وطول طهرهم  
 وتقطع جلال غزوه وفرجهم من عيب كونه ان يعلموا  
 منه امر الا ما اطلعهم ووجه الدلالة ان هذه العبارة  
 تدل على ان الملايكه عاجزون عن العلم بامر الله الا  
 بالاعلام والعقول المجردة عند القائلين بها

عالمون

ما لم يولد بكل شيء من غير تعليم ويقولون ان الملايكه  
 عندهم فيعلمون على تقدير وجودها علم صحة كلامهم  
 وما يرد ايضا على ادعيته ما رواه محمد بن بابويه  
 في توقيده بسنده عن زرارة بن اعين قال سألت  
 ابا عبد الله عليه السلام عن قوله عز وجل وسيع كرسيه  
 السموات والارض السموات والارض وسيعن ام  
 الكرسي وسيع السموات والارض العرش كل شيء  
 في الكرسي فقلت هو يصره الله هذا الحديث وحده  
 يثبت انهم في ضد اللغة ووجه الدلالة ان فيه  
 نصحا بان كل شيء متعين كما في وهو متين في وجود  
 المجردات من العقول والنفوس ويمكن الاستدلال  
 على بطلان قول القائلين بوجود العقول  
 المجردة بقوله تعالى ومن الماء كل شيء حي ووجه الدلالة  
 ان الآية الشريفة تدل على ان كل شيء يصدق عليه انه  
 حي مخلوق من الماء والعقل عند القائلين بوجوه  
 حي فلزم ان يكون ماديا مخلوقا من الماء وما  
 يرد هذه الآية ما رواه ابن بابويه في توقيده



بسنده من جابر الجعفي قال جاء رجل من علماء أهل الشام  
 إلى أبي جعفر عليه السلام فقال اجبت أسئلك عن مسئلة لم  
 أجدها في كتبنا وقد سألت ثلثة اصناف من الناس  
 فقال كل منهم غير ما قال الاخر فقال ابو جعفر عليه السلام  
 وما ذلك فقال السائل ما اولا خلق الله عز وجل من  
 خلقه فان بعض من سألته قال القدره وقال  
 العلم وقال بعضهم الروح فقال ابو جعفر عليهم ما قالوا اشيا  
 احب اليك ان الله عز وجل لا كان ولا شيء غيره وكان  
 عزيزا ولا غير لا كان قبل عزه وذلك قوله تعالى  
 ربك رب الغزة عما يصفون وكان خالفا ولا مخلوقا ولا  
 ما خلقه من خلقه الشيء الذي جميع الاشياء منه وهو الله  
 فقال السائل فما الشيء خلقه من شيء او من لا شيء فقال  
 خلق الشيء لا من شيء كان قبله ولو خلق الشيء من شيء  
 اذ لم يكن لم ينقطع أبدا ولم يزل الله اذا امر شيئا يكون  
 كان الله ولا شيء معه فخلق الشيء الذي جميع الاشياء منه  
 وهو الله ووجدنا في كتابنا في خلقه ما ذكره  
 ان يكون ابليس ايضا من ماء لانه حي وهو طواف

ما أخبر

ما أخبر ابليس عن نفسه وحكاة الله سبحانه عنه قلنا  
 الآية تدل على ان ابليس ايضا مخلوق من الماء والنجس  
 بانه من النار لا يعارض ما لا تراه بعد ان يكون كادبا  
 في دعواه ويؤيد ما قلناه ما رواه علي بن ابي حمزة  
 بسنده عن الحسن بن محمد بن زياد قال ابو عبد الله عليه السلام  
 اي شيء يقول اصحابك في قول ابليس خلقتني من نار  
 خلقته من طين قلت جعلت ذلك في ذلك وذكر  
 الله في كتابه في كذب ابليس بالحق ما خلقه الله  
 الا من طين ثم قال في لسانه الذي جعل لكم من الشجر  
 الاخر نار فاذا انتم منه توقدون خلقه الله من  
 ذلك النار من تلك الشجر والنجس اصلها من طين فصل  
 في ابطال قول الفلاسفة بوجود العقول المجردة مندوبين  
 بانه لا يصدر عن الواحد الا الواحد فلم يصدر  
 عن الله عز وجل سوى العقل الاول ولا شيء بطلان  
 هذا القول المخالف للدين لانه يستلزم ان لا يكون  
 رب العالمين قادرا على شيء سوى فعل واحد وهو

فصل



مخالفة للكتاب والسنة والجماع للمسلمين بل اجماع جميع  
المليين ويستلزم ان يكون جميع الاسماء المحيية من اسماء  
اسم الافعالية مثل الخالق والبارئ والمصور والمعطى  
والمانع والمجيب والمحيى والمميت والوهاب وغيرهما  
من الاسماء تكون حقيقة اسماء للعقل الفعال ويلزم ان  
يكون منزلا للكتب ومرسل الانبياء ومظهر المعجزات  
من ابدىهم ومكلم موسى ونبينا صلى الله عليه وسلم في المعراج  
هو العقل الفعال فطلب الحاجات حينئذ من الله  
سجادة لا وجه له بل طلب الحاجة من لا يقدر على قضاءها  
عقل فيعجز عوز بالله من هذا الاعتقاد فان قد قابل  
افهم يقولون ان الافعال كلها لله لانه اليه ينهي سلسلة  
الوجود قلت فيلزم على هذا المقال ان يكون جميع ما فعله  
من خير وشر من فعل الله والفرق بين الغائبين حكم فاعلم  
هذه المشبهة بمعوججين قتل عمارين باسرة رحمة الله  
حينئذ قال ما قتلنا عمارا بل عمارا قتلته حينئذ في شر  
اعلم ان ما دعاهم الى هذه المقالة السخيفة شبهة ضعيفة

في ان الواحد

وهو ان الواحد لا يصدر منه الا الواحد لانه ان صدر  
منه اكثر من واحد يلزم ان لا يكون واحدا حقيقة لان  
كونه صادرا عنه هذا الفعل غير كونه صادرا عنه الاخر  
والصديقان شيان فوجب ان لا يصدر عن  
البارئ الا شئ واحد وهو العقل الاول وهو لما فيه  
من الكثرة وهي الوجوب والامكان وتعلقه بآثاره  
عقل اخر ونفس وذلك مركب من الهوى والصورة و  
كذا صدر من العقل الثاني على هذا الوجه عقل ثالث وعقل  
اخر ونفس وهكذا الى العقل العاشر المسمى العقل العاشر  
وهو المورث في عالم الكون والفساد واعلم ان المحقق  
الطوسي رحمه نقل في شرح الاشارات هذا الدليل  
ولكن بغير هذه العبارات عن ابن سينا وشرحه ولم  
يعرض للدفع لان مقصوده هناك على ما تقدم في  
اول الكتاب الشرح للشرح ولكن قال الفاضل  
الغلا سفة الواحد لا يصدر عنه الا واحد وكل شبهة  
لهم على هذه الدعوى في غاية الركالة لم اجاب عن

الواجب

كل

في محل واحد فالواقع في هذا الشئ بعد كل ان صانعا  
قد بما يكون فاعل احد من هذه الالوان غير فاعل الصد  
الاخر من فعل انتهى لاشك ان مقالة الغلا سفة توه  
من مقالة التنوير بالفتنة من شئ واحد وهو لها زما  
ان فعل الصانع بالطبع كالسائر والفتنة لهذا اوعى بعض  
اتباع الغلا سفة البلاء في الحكم بان لا يصدر من  
الواحد الا الواحد فان قيل كيف تعتقد الغلا سفة  
ان فعل الصانع بالطبع وهم يثبتون العلم وان قالوا  
بالاجاب والاضطرار قلنا سبق العلم لا يتاخر عن الفعل  
بالطبع اما ترى ان المردى من السطح نزوله بالطبع و  
ان كان عالما بنزوله وكونه عالما لا يخرج فعله عن كونه  
بالطبع مع علمه فان قيل كيف تكرر وجود العقل  
وقد نطق بوجوده بنى الرحمة والاصحاب العصمة صل  
الله عليه الصلوات والبركات الوردية من طرفهم عليهم السلام  
مارواه ابو جعفر محمد بن يعقوب الكليني في الكافي بسند من  
ابو جعفر الباقر عليه السلام قال لما خلق الله العقل استنطقه

ثم

ثم قال له اقبل فاقبل ثم قال له ادبر فادبر ثم قال له ادبر فادبر  
ما خلفت خلفا هو احد الى منك ولا الملك الاية  
احب اما الى اباك ام وياك اظني اياك احاق وياك  
انبت ومارواه ايضا فيه بسند عن ابو جعفر عليه السلام  
لما خلق الله العقل قال له اقبل فاقبل ثم قال له ادبر فادبر فقال  
وعزى ما خلفت خلفا احسن منك اياك ام وياك  
اظني وياك انبت وياك احاق قلت المراد بالعقل  
في هذا بين الخديتين وغيرهما غيبا اراد به الغلا  
كاسنيني افتاء الله وقد شارح الكافي في الواقي في  
شرح هذا الحديث استنطقه جعلوا انطق وكذا  
يلين بذلك المقام لصبر اهل الخطاب واقبال الى  
الدنيا واهبط الى الارض رحمة للعالمين فاقبل ونزل  
لا هذا العالم فانما هو النور والملك به باذن ربهم والطابع  
ثم الصور ثم المورفظة في حقيقة كل منها وفعلها  
فما لا شئ في وعلا وتلك الاشياء صادرة عن عالم قائل ادبر  
ارجع الى ربك فادبر فاجاب داعي ربه وتوجه الى



شبهتهم هذه بوجهين اوجههما ان التلذذات التي  
في العقل الاول ان كانت موجودة صادرة عن البار  
لزم صدورها عن الواحد وان صدرت من غير  
لزم تعدد الواجب وان لم يكن موجودة لم يكن ثابتا  
في الموجودات معتقلا انتهى اقول وان فرضنا تأثيره  
مورا لا اعتبارا في المعدوم الموجودات ففي الله  
ايضا ضرورة فلم لا يجوز صدوره الافعال الكثيرة منه فيكون  
وكنى الاستدلال على بطلان قوله انه لا يصدق  
عن الواحد بانه لو صح هذا القول لزم وجود الفا  
عليه بعد الموجودات وان لا يكون في الموجودات  
مركب لان العقل يحكم بان الامور الاعتبارية  
العقلية لا يجوز ان يكون موثرا في الموجودات  
العبثية فيستحيل ان يصدر من الواحد الا الواحد  
ويستحيل ان يصدر منه المركب فلزم ان لا  
يكون الفا علون بعد الموجودات واعلم ان هذا  
استدلال مقنن من كلام خاتم الانبياء في ابطال

قوله

قوله النبوية القايلين بالنور والظلمة نقل في تفسير  
العسكري عليه السلام عن الصادق عليه السلام حديث  
طويل في ذكر محادله النبي صلى الله عليه وآله مع اهل  
خسة اديان اليهود والنصارى والديانة و  
النبوية والمشرية العرب وهذا موضع الحاجة في  
قوله عليه السلام لم اقبل بعني النبي صلى الله عليه وآله والعلية النبوية  
الذين قالوا النور والظلمة هما المذهبان فقال  
وانتم فاما الذين دعاهم الى ما قبلتموه من هذا فقالوا  
لانا وجدنا العلم صنفين خيرا وشرا وجدنا الخير  
ضد الشر فالتزمنا ان فاعلا واحدا بفعل الشيء وضده  
بل كل واحد منهما فاعل الا ترى ان التلذذ حال ان  
كان النار حال ان يبرد فالتبنا لذلك صانعين ظلمة  
ونور فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله اولستم قد  
وجدتم سوادا وبياضا وحررا وباردا وخضرا وزرقا  
كل واحد ضد لسايرها لا متناع اجتماع اثنين منها في  
محل واحد كان المحر والبرد ضدان لا يستحال اجتماعهما



جناب قدسه بان صاحب المصون من ما رتب  
 وارض طيبة لم تبت نباتا حسنا ثم صار جونا اذا عقل  
 هو لا في ثم صار عقلا للملكة ثم عقلا مستفاد اثم عقلا  
 ثم وارث الدنيا وحسن بالريق الا على الاخر كلامه اقول  
 لا شك ان هذا التقدير غير صحيح لان كلام الله وكلام  
 رسوله والرسول ورد بلسان العرب فيجب ان يحل  
 كلامهم على المعنى اللغوي الا ان ثبت له معنى شرعي  
 فيحل عليه ولا يرب ان اهل اللغة لا يعرفون للعقل معنى سوى  
 ملكة الانسان من قوة التميز الذي يميز به الانسان  
 بين الخير والشر والطوبى والباطل وصد الخيون والخيال  
 والحق والباطل وقد يستعمل بمعناه اللغوي وقد يستعمل  
 بمعنى اخر منه وهو الفهم الذي يدع صاحبه الى  
 الرشد في القاني والرغبة في الباق وهذا المعنى الذي  
 يستعمل فيه لفظ العقل في الاخبار والعقل بهذا المعنى  
 لا يخلو ومن الاخبار الواردة فيه العقل بهذا المعنى  
 روى في الخبر انه سئل امير المؤمنين عليه السلام عن العقل

فقال

فقال هو ما عبده الرحمن وكتب به الجنان والصور  
 الذي يسميه الفلاسفة العقل غير معروف في اللغة  
 والشرع فخل العقل الوارد في الاخبار على هذا المعنى  
 غير جائز ولا يخفى ان صاحب الحاشية في تفسيره على الفلاسفة  
 استدل الا انهم في التصوف وجمع بينهما مع ان التصوف  
 ينكرون الفلسفة استدلالا كما يظهر من كلام الغزالي  
 والروي وغيرهما انا اقول بوجود العقل بمعنى الجوهر المحض  
 موافق لما ذهب الفلاسفة وكذا النسبة المخلقة الى  
 العقل ولكن خطاب العقل واهم بالاقبال والادب  
 كيتلهم صدى واكثر من واحد من الواحد وهو مخالف  
 لقواعدهم وكذا قوله ثم افان النفوس العقلية باذن ربه  
 ثم الطبايع ثم الصور والمواد من الفضايل ثم انهم يزعم  
 الفلاسفة لم يخلق العقل الا في الالهة اشياء عقلا  
 ونفسا وفلكا وقوله فظهر في حقيقة كلامه او نقلها  
 ليس موافقا لما ذهب الفلاسفة ولا للتصوف في القائل  
 بوحدة الوجود المخالف للدين ضرورة ثم لا يخفى ان

هو

تعبير الاقبال بالتوجه الى العالم الخلق والادب بالتوجه  
 الى عالم القدس غير موجه بل الوجه العكس فان قائلهم  
 بما بينت بطلان تفسير صاحب الحاشية في ما التفسير  
 الصحيح لهذا الحديث قلنا التفسير الصحيح ما اتوه  
 بكون الله تعالى عليك اعلم ان المراد بالعقل معناه اللغوي  
 او الشرعي قد عرفت المعنيين والمراد بالخلق اما  
 التقدير او التكوين لانه ورد في اللغة والشرع بالبينين  
 والاقبال بمعناه التوجه الى عالم القدس والادب بمعناه  
 ترك التوجه ولا يخفى ان الطاعة على نوعين الطاعة لا  
 قبالية مثل الذكور والفكر والمراقبة والطاعة والادب مثل  
 الجهاد وتخصيل الاثام والمحبة والمجاهدة  
 والذماعة وغيرهما والعقل بطبيعته تطلب الامر بمصلحة  
 الجاهل فان كان المراد بالخلق التكوين فيكون المراد بالتكوين  
 العقلية في الارواح المخلوقة قبل الابتناء والاقبال والادب  
 كما ترون اقتضاه الطاعة والانتفاء وتحتل على تقدير  
 التكوين ان يكون المراد بالعقل الادب الخالصة العقل فيكون

من قبل

من قبل نسبه المحل باسم الحال وحينئذ خطر  
 ان روح الحاله فيها العقول تكون بالادب  
 والادب كخطايم يقول تعالى الست بر كم ولا  
 استبعاد فيه وما يؤيد ما ذكرناه من ان  
 العقل هو الفهم الذي في الانسان دون ما  
 ذكره الشارح ما في حاشية البرقي من الزيادة  
 في اخر هذا الحديث وهي هذه فاعطى محمدا  
 الله على علمه والسعة وشعبين جزءا ثم بين  
 العباد جزءا واحدا وما يؤيد ما ذكرناه ايضا  
 ما في اخر حديث العقل في حاشية ابن بابويه  
 رحمه الله بعد الامم بالادب والادب وهو  
 هذا فقال الحق اسالك ان تتفحني فمن خلقتني  
 فيه فقال الله تعالى للملكة استهدكم اني شفقتكم  
 في خلقكم في ذلك لا يخفى ان هذا الكلام صريح في ان  
 المراد بالعقل الصفة المخلوقة في الانسان لا الجوهر  
 المحض كما كان يتم ارجح وما يدل ايضا على ما قلناه



ما في الكافي مسند عن سماعة قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام  
وعنده جماعة من مواليه فخرج ذكر العقل والجهل  
فقال ابو عبد الله عليه السلام اعرفوا العقل وجاهده  
والجهل وجاهد العقل فقلنا فقلنا جعلت  
فقال لا تعرف الا ما عرفنا فقال ابو عبد الله  
ان الله عز وجل خلق العقل وهو اول خلق من الرد  
حايين عن عيني العرش من نوره فقال له ادبر  
فادبر ثم قال له اقبل فاقبل فقال الله تبارك وتعالى  
خلقك خلقا عظيما وكرمتك على جميع خلقي فقل  
من العرجاج خلق الجمل فلما انا فقال له ادبر ثم قال له اقبل فلم يقبل  
الاخر الحديث في بيان جند العقل وجند الجهل  
من الحاصل الموجود في الخصال المذكورة التي في  
العقل والجهل والروح والاله هذا الحديث على ما  
قلناه ان العقل جند الجاهل والروح جند الجاهل وهو الصفة  
التي في الانسان فلذا العقل الذي في مقابل الجاهل  
هو الجند الذي سماه الفلاسفة عقلا قال صاحب  
الواقعة في شرح هذا الحديث عن بين العرش عباد

العرش

عن

عن جميع الخلق في كادرج في الحديث وابق ذكره  
ومنه اقوى جانبيه واشرفها وهو عالم الروحانيات  
كان يسانه اضعفها وادومها وهو عالم الجسمانيات  
اقول لا يخفى ان المتبادر من العرش ههنا ليس الا  
الجمل الخلق الذي قد ذكره الله تعالى في كتابه بقوله  
كان عرشه على الماء ودل اخبار كثيرة على انه جسم احاط  
به انوار مختلفة وسجي اناء الله تعالى بعض ما ينبغي ان يخل  
العقل ههنا على روح خاتم الانبيا المعروف بالكل العقول  
الذي دل كثير من الاخبار على انه خلق مع ارواح اوصيا  
قبل السموات والملائكة ومن جملة تلك الاخبار ما نقل عن  
كتاب ابن خالويه عن جابر بن عبد الله الانصاري رضي  
الله عنه قال سمعت رسول صلى الله عليه واله يقول ان  
الله عز وجل خلقني خلقا وفاضله والحسن والحسين  
نور فحضر ذلك النور عرقه فخرج منه سبعون فينجيا فنجيا  
وقد سنا قد سوا وهللنا اهلنا ووجدنا نجد وادونا

في ذما لم الصفات الى اخر كلامه اقول ما ذكره  
هذا القاض في بيان الادبار والاقبال الخالف  
ملأ هب الشيعة والمنصور والفلاسفة القائلين  
بوجود العقول وسائر الملل فانه لم ينقل عن احد  
من هؤلاء ان الجاهل يطمع العقل فطره فحقا  
النفوس الكلبة والطباع والصور والمراد  
فضا جسم ماض من ماء اجاج وارض جنية  
منقته ثم صار نباتا ثم حيوانا والله اعلم في ما الى  
صراط مستقيم فصل اعلم ان الروح التي يسمونها  
الفلاسفة النفس الناطقة ليست بحجود وما ذكرناه  
في تعقل العقول المجردة من الكتاب والسنة بدلا  
على عدم طرح الروح انما وبدلا ايضا على عدم طرحها  
قوله تعالى واذ بلغت الخلقوم وقوله تعالى واذ بلغت التراقي  
ولا شئ ان هاتين الايتين مرجحان في عدم طرحها  
لان بلوغ الخلقوم والتراقي لا يتصور الا في الجسم وقوله  
ونفخت فيه من روحي ولا ريب ان النفوخ لا يكون  
الا جسم الطيف والاحاديث الدالة على انها جسم كثيرة  
منها ما رواه محمد بن بابويه في كتاب التوحيد

بسنه

بسنه عن محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن قوله تعالى  
ونفخت فيه من روحي كيف هذا النسخ فقال ان الروح  
متحرك كالريح وانما سمي روحا لانه اشتق اسم من التي  
وانما اخرجها على لفظ الروح لانه الروح مجازي للروح  
وانما اضافه الى نفسه لانه اصفاه على ما في الارواح كما  
اصطفى بيتا من البيوت فقال بيتي الى اخر الحديث  
وفي كتاب الاحتجاج حديث طويل في جواب السؤال  
عن سوالات الزنديق وموضع الحاجة منه هذا قال  
عليه السلام الروح جسم رقيق فالبس قال بالاكشفاء قال  
بذلك فاذ احب الدم فاروق الروح البدي قال الزنديق  
فهل لو وصف بخصه وثقل ووزن قال عليه السلام الروح  
بذلك في الري في الزرق فاذا نفخ فيه استلا الزرق منها  
فلا يزيد في وزن الزرق ولو جها فيه ولا ينفقه  
خروجها منه كذلك الروح ليس لها ثقل ولا وزن  
قال الزنديق افلا شئ الروح بعد خروجها عن  
قالبه لم هو باق قال عليه السلام بل هو باق الى وقت نفخ



فوجدوا في خلق الله السموات والارض وخلق الملايكه  
 فقلت الملايكه ما به علم لا تعرف تسبيحا ولا تقديسا فسبحنا  
 فنبحت شبعنا فبحت الملايكه الى الارض ورحمة الله  
 ثم قالوا برأى انصرف الى الدنيا واهبط الى الارض رحمة  
 للعالمين فعنى الاول ههنا بعينه هو معنى الاقبال في  
 الحديث الاول والتعبير عنه بكل ما صحى فان الله سبحانه  
 بكل شئ محيط فالاقبال اليه عن الله ديار عنه وبالعكس فلا  
 منافات بين الحديثين في التقديم والتأخير اقبل توجه الى  
 وترقى الى معارج الكمال بالكتاب المقامات وهذه الاحوال  
 خلقا عظيمها ثم يقوم كل شئ بعد تقوم الله اياه ولا يترك  
 على جميع خلقه اذ هو وسيل فاضله نور الوجود على الجميع ثم خلق  
 الخليل وهو جوهر نفساني ظلي في خلقه بالعرض وبتعبير العقل  
 من غير صنع العقل يقوم به كل ما في الارض من السرور والقباح  
 وهو بعينه نفس ابليس وروح الذي تشعب منها ارواح  
 الشياطين ثم خلقت من طينها الارواح الكفارة والمتركن من

قدير صنع  
 به قوام حيواني

البحر

البحر الاجاج من المادة الجسمانية الظلمانية الكدر  
 التي هي منبع الشر والافان في هذا العالم وهو  
 اشار الى غلته القابلية ثم قال له ادبر ابر  
 الله له اصر التكوين ان اهبط من عالم الملكوت  
 والنور الى عالم المواد والظلمات محطه للنظام  
 وابتلاء الانام او نظام هذا العالم وعمارته  
 لا يصلح الانفس شريرة وقلوب فاسية وتكبد  
 السعداء المهتدين لا يتمنى الوجود الانقياس ثم  
 قال قادر فتوجه الى عالم النور وبعد من مقام  
 الرحمة والنور هابطا مع العقل فظهر في حقائق  
 النفوس الفلكية والطبايع والصور والمواد  
 فصار جسما مصورا من ماء اجاج وارض خبيثة  
 منتنة ثم صار نباتا ثم حيوانا اذ اجعل حيوانا ثم  
 كتب جهلك بالملك في جهلا مستفادا ثم جهلك بالفعل  
 وعند ذلك انتهى ادبار في غاية البعد عن الله سبحانه  
 ثم قال بعد كلام ثم قال لا اقبل امر التكليفات شرعا  
 فلم يقبل لانه بلغ بالادبار فاضى مراتب الكمال المصور  
 في حقه ولهذا استكبر لانه وجوده الظلاني ورسوخه

فصار



في الصور فنعلم ذلك بطل الاشياء وتفني فلا يبقى  
والاحسوس ثم اعيدت الاشياء كما بدا لها مدبرها في  
هذا الكتاب ايضا حديث طويل في جواب سياتي قال المجد  
الحسين عليه السلام اما ما سالت عنه من امر الانسان اذا نام  
ابن ذهب وجهه فان روضه متعلقه بالروح والروح متعلقه  
بالهواء الى وقت ما يتحرك صاحبها لليقظة فان اذن الله  
برود تلك الروح على صاحبها جذبت تلك الروح الروح  
وجذبت تلك الروح الهواء فترجعت وسكنت في بدن  
صاحبها وان لم ياذن الله ببرود تلك الروح على صاحبها  
جذبت للهواء الروح فجذبت الروح الروح فلم تزد الى  
صاحبها الى وقت ما يبعث والفلان سافر والنفس سافرت  
على تجرد هاجس ضعيف يخيفه لا ترجع علما ولا طمعا الا ان  
عارضها وهي الصورة المنطبقة فيها مجرده فيلزم ان يكون  
الناطقة التي هي معروضها مجردة ايضا اما بيان مجرده  
عارضها ان الصورة العقلية فلا يكون مشتركين كثيرين  
كالكمالات التي تصورها وكل ما هو مشترك بين كثيرين

مجرد الاله لو لم يكن مجرد كان مخفوا بغير ارض  
مادية من مقدار معين وابن معين ودرضع  
معين وكيف معين وغير ذلك فلا يكون  
مشتركين كثيرين واما بيان لزوم مجرد  
العارض ان اختصاص المحل بالمقدار المعين  
والوضع المعين والابن المعين بوجوب اختصاص  
المحلية فيه والروابط عند الانسليم ان العلم بالرسام  
صورة المعلوم في العالم جواز ان يكون العلم  
بالنكاح الاشياء على النفس من دون الرسام  
صورة المعلوم فيها وليس لهم دليل على ان العلم  
بالرسام الصورة سلمنا ولكن لا نسلم ان انصاف  
الناطقه هذه العوارض يقضي انصاف ما  
خارجها لهما انما يلزم ذلك اذا كان حلول الصورة  
فيها على حلولها لعارضها وهو ممنوع فان  
انصاف المحل بصفة لا يوجب انصاف ما حل  
فيه لهما الا ترى ان الجسم ينصف بالبياض مع  
ان الحركة الحاله فيه لا ينصف به سلمنا لكن انصاف  
الصورة الحاله في النفس لهذه العوارض من قبل



حلها لا ينافي خبرها عن الجسد ذاتها والثاني

ان النفس غير منقسمة ولا شئ من الماديات  
غير منقسم فالنفس ليست بمادية اما الصغرى فلا  
النفس تعقل البسيط الذي لا ينقسم ولا يلزم  
المعقول الغير المنقسم واما الكبرى فلان المادى  
اما جسم او ما جيل فيه وكل منهما منقسم والجواب  
عنه باننا لا نسلم ان العلم بطريق الانقسام ولو  
سلم فلا نسلم ما ذهب اليه الانقسام وعدمه  
لان الانقسام من لوازم الوجود الخارجى  
ليس من لوازم المصنوع ولو سلم فلا نسلم ان انقسام  
الحل يوجب انقسام الحلال فيه وايضا لا نسلم ان  
كل مادي منقسم فان النقطه مادية غير منقسمه  
الثالث ان النفس الناطقة تقوى على معقولات  
غير متناهية وافعال الماديات متناهية والجواب  
عنه بان العقل عبارة عن قبول النفس للصورة  
العقلية وهو انفعال لا فعل والافعال الغير  
المتناهية حايث على الجسديات كهيولى الاجسام  
العنصرية ولو سلم انه فعل قولم النفس تقوى على

كل نقطة والوجه وغيرهما  
من البسيط الذى لا ينقسم  
فالنفس التي هي عاقله  
لها وحدها لا تنقسم  
مساواة الصورة  
المعلوم في تمام  
المهمية ولو سلم  
فلا نسلم

على مذهب الفلاسفة

معقولات

معقولات غير متناهية ان اردتم ان لا ينقسم  
لا معقول الا وهي تقوى على تعقل اخر بعدة فان القوى  
الجسدية كذلك فان القوة الجسدية مثلا لا ينقسم  
في تصور الا شيئا واحدا او تقوى على تصور شكل  
اخر بعدة وان اردتم به انها تنقسم معقولات لا  
لهاية لها دفعة واحدة فهو ممنوع والرابع ان النفس  
تدرك ذاتها والآلهة وادراكها والمدر كالجسماني  
ليس كذلك كالباصرة والسامعة والوهم والخيال  
والخيار والجواب عن ذلك بانها لا يجوز ان يدرك  
بعض الجسديات ذاتها وادراكها من غير توسط الة  
وكذا ما هو الة لها في سائر الادراكات ولما قلنا ان  
النفس غير جارية في جسم مثل القلب والدماغ او غيرها  
فاذا لو كانت جارية في البدن او في عضو من اعضائه  
لكانت دائمة التعقل او غير متعقل له وذلك لانها اما  
ان يكفي في تعقل محلها حضوره بنفسه عندها او لا  
بل يتوقف على حضور صورة اخرى مماثلة لمحلها كما في  
ادراك الامور الخارجية فان كان الاول لزم ان

بلا توسط الة



والله المتعقل له لوجوب وجود المعلول عند وجود  
 العلم التامه وان كان الثاني لزوم ان لا يتعقل  
 له لان حضوره صورة اخرى مماثلة يستلزم اجتماع  
 المتعقلين في مادة واحدة وهو متعذر ويرد على هذا  
 انه مبني على ان العلم بارتسام الصورة وهو غير  
 ثابت وقد مر الكلام فيه وعلى تقدير التسليم يجوز  
 ان لا يلقى في تعقل محلها صورة بنفسه عندها  
 ولا يتوقف ايضا على حصول صورة اخرى مماثلة  
 بل يتوقف على امر اخر توجه النفس او غيره من  
 الشرايط وايضا فان المتعقل ان كان الجسم الذي  
 هو محل الناطقه كان اللازم ان يخل في ذلك  
 الجسم صورة عقلية مماثلة له لان يخل في تلك المادة  
 صورة مساوية لها في تمام الهيئة لان يخل في مادة  
 واحدة صورتان مماثلتان وكذا ان كان المتعقل  
 مادة الجسم الذي هو محلها الزم ان يخل في تلك المادة  
 صورة مساوية لها في تمام الهيئة لان يخل فيها صورتان  
 متساويتان في تمام الهيئة فان قيل الكلام في الصورة

للجسم

للجسم او النوعية الخارجية مادة الجسم الذي يخل  
 الناطقه فان الناطقه حال في تلك المادة قطعا  
 فاذا اقسام في الناطقه صورة عقلية مماثلة لتلك  
 الصورة للجسم والنوعية كانت ايضا في تلك المادة  
 فيجتمع فيها صورتان حسيان او نوعيتان مماثلتان  
 احدهما عينيه واخرى عقلية فذلك لا يلزم من  
 حاول شئ في اخر جاوله في محل ذلك الاخر اذا  
 كان لا يخل في محلها هو الاختصاص الناعت فيجوز  
 ان ينعى شئ شيئا اخر ولا ينعى محل كالبصر  
 الحاله في الحركة فاطفا ليست حاله في محل الحركة توصف  
 بالسرعة ولا يوصف الجسم بها ولو سلم فاجتماع  
 التماثل لا يستلزم ارتفاع التماثل بيني هما و  
 التماثل حاصل لان احدي الصورتين حاله في  
 المادة بكونه واسطة والاخرى حاله فيها بواسطة  
 وهذا القدر كاف في التماثل بيني هما على انهما  
 تماثلان من وجه اخر وهو ان احدي الصورتين  
 موجودة بوجود خارجي والاخر موجودة بوجود  
 والسادس ان عارض النفس الناطقه اعني الصورة

لان الحركة



العقلية تكون مستغنية عن المادة واستغناء العا  
استغناء م يستلزم المعروض ان احتياجه المعروض في شئ يسند  
احتياجه العارض اليه وهذا الوجه بعينه هو الوجه  
الاول والسابع ان النفس الناطقة غير منطبعة  
في جسم لان القوة المنطبعة في الجسم تابع لضعف  
فيكون الجسم والكلا لاها اما تعقل بواسطة الجسم الدها والاعراض  
للا كلالا ويعرض للقوة كلالا لان اختلاف النظم  
يقضي اختلاف المشروط كما ترى في قوة الحس والحركة  
لما ليس في البدن لاهما يضعفان يضعف البدن  
والنفس الناطقة غير تابعة للجسم في الضعف والكلال  
فان الانسان في سن الاخطار يقوى تعقله ويزداد  
وان كان في البدن في نقصان الاخطار ويزداد  
علمه ان يجوز ان يضعف القوة العاقل تضعف البدن  
اما ترى الانسان يضعف عقله وعلته السن حتى  
يبلغ الحد الحار والمجهل قد عزم من قابل ومنكم من  
يرد الى رذل العول كذا يعلم من بعد علم شئنا فان ترى  
في اويل سن النقص والاختلال من ازيد ياد تعقلها  
هو بسبب اجتماع علوم كثيرة عنده وبسبب التمرن

كبيره

والاعتياد

والاعتياد والتأمن ان القوة المنطبعة في الاجسام  
تكل وتضعف عند تواردها وتكريرها خصوصا  
في افعال القوة السافرة وتتمد يد ذلك في التجربة  
والقياس اما التجربة فظاهر بل نقول بما يبلغ وهن  
القوة جدا يعجز معه عن فعلها فان الباصر بعد النظر  
في قرص الشمس بالاستقصاء لا يدرك الا نور الضعيف  
والسامع بعد سماع الرعد لا يدرك الا سماع الصوت  
والشامة بعد شم الرائحة القوية لا تحس بالرائحة  
الضعيفة وهكذا حال الاذنه واللاسه وا  
ما القياس فلان افعال تلك القوى لا يصدر عنها  
الافعال موضوعات تلك القوى كما ترى محل الحواس عن  
المحسوسات عند الاحساس والافعال انما يكون لقا  
يقس طبيعة المنفعل وينعده عن المقاومة فيوصفه  
والفعل وان كان مقتضى طبائع العناصر التي تنافسها  
ضوعات تلك القوى مما فيكون الطبايع مقسومة

الضعيف

الاعتماد

طبيعة القوة  
لكن يكون مقتضى



عليها مقاومة لتلك القوى في افعالها والتنازع في  
الوهن فيهما جميعا وقد يحصل للنفس الناطقة ضد  
ذلك الوهن والكلال فانها قد لا تكل عند تواردها  
المودية الى العلوم بل يقوى بذلك لا زيدا ولا نقسا  
وكذا الوجهين ضعيف اما التجربة فلا تجاز ان  
تكون العاقل مخالفة للنوع لسائر القوى مع كون  
الجسم بدنية فلا يتقدح اختصاص بعضها بالكلال  
دون بعض واما القياس فلا نال ان لا يعلم ان افعال  
القوى الجسمانية لا يصدر عنها الا عند انفعالها  
**فصل** اعلم ان الفلاسفة اختلفوا في ادعاء ان التجرد  
والتعقل مثلا زمان بمعنى ان كل ما قبل مجرد وكل مجرد  
يعني كل مدرك بذكره شيئا لم يعرضه العوارض الجزئية التي  
يلحق بسبب المادة في الوجود الخارجي من الكم والكيف الا ان  
والوضع وغير ذلك فهو مجرد وكل مجرد عن المادة مدرك  
للاشياء مجردة عن العوارض الجزئية للمادية وقد استدل

على

على الاول بانه لو لم يكن العاقل الذي هو محل الصورة  
المعقولة المجردة عن الغواشي المادية المذكورة مجردا عن المادة  
لكان منقسما كما هو شأن الخواهر المادية فيلزم  
منه انقسام الصورة للحالة فيه واذا انقسمت الصورة  
المعقولة للحالة في العاقل بانقسامها الى اجزاء مختلفة  
فيلزم منسابة فيلزم عروض الوضع للجسم الذي هو  
الصورة المعقولة واما ان ينقسم الى اجزاء مختلفة فيلزم  
ان يكون للحالة اعنى الصورة المعقولة مركبة من اجزاء  
غير متناهية بالفعل اما عدم التناهي فلكون انقسام  
الحل كالتقسيم ما هو شأن الجسم واما كونها بالفعل فلكونها  
مختلفة فلا يجوز اتصالها وقد ظهر بطلان هذا الاستدلال  
من قولنا في عدم تجرد النفس من قواها واستدلوا على ان  
بان مجرد بانه صفة كونه معقولا اذ المانع عن المعقولة  
انما هو الغواشي المادية فالمجرد لا محالة يصبح ان يكون  
معقولا **الحل** عن الشوايب المادية وكما هو كذلك

كانه



فإن قيل إن يكون معقولاً لأنه لا يحتاج إلى عمل يعقل  
بها حتى يصير معقولاً وكل ما يصح أن يعقل يصح أن يعقل  
مع غيره لأنه يصح أن يحكم عليه بالوجود والوحدة وما  
خبر بهما من الأمور العامة والحكم بشئ على شئ يقتضي  
نصراً مما ثبت صحة كون المعقول مقارناً للمعقول الآخر  
فإذا كان مجرد المعقول قابلاً للخارج بذاته لم يكن صحة كونه قابلاً  
أي مقارناً بالصورة المعقولة في الخارج لأن صحة المقارنة  
المطلقة لا يتوقف على المقارنة في العقل فإن صحة المقارنة في  
مقدمة عليها تكونها استعداداً لها والمطلقة متقدمة على  
الخبر المقارنة في العقل وصحة المقارنة المطلقة متقدمة  
المقارنة في العقل بواسطة فلا يمكن أن يتوقف عليها إلا يلزم  
الدور فيتحقق صحة المقارنة المطلقة في الخارج أيضاً وذلك بأن  
حصل المعقول في مجرد العالم بذاته حصولاً لمادة المحل  
وذلك لأنه إذا كان قابلاً بذاته لاشتماع أن يكون مقارناً للغير  
يجلوه فيه أو جلوهها في ثالث والمقارنة المطلقة مضمرة

في

في هذه الثلاثة فإذا امتنع اثنين تعين الثالث وهو مقارن  
المحل للمادة الخ أن كل ما يصح أن يكون عاقلًا لغيره يصح أن  
يكون عاقلًا لنفسه لأن كل عاقل لغيره يصح أن يعقل  
أنه عاقل لغيره يصح وهذا يستلزم أن يعقل نفسه  
كما لا يخفى فكل مجرد يصح أن يكون عاقلًا لذاته وإذا صح أن  
يكون عاقلًا لذاته وجب أن يكون عاقلًا لذاته لأن  
تعقل ذاته ما لا يحل له نفسه ونفسه وإما حاصل لا يغيب  
أصله فيكون التعقل إياها حاصلًا ثبت أن كل مجرد  
عاقل ويرد على هذا الدليل اعتراضات الأول أنه لم لا يجوز  
أن يكون خصوصية ذات مجرد مانعة أن يعقل عال  
كما هو كوابان كنه ذاته نعم يستنع أن يكون معقولاً  
فإن أيضاً أن يكون سائر الموجودات بحيث معقوليتها  
وثانيها أن تقدم المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة  
أما يصح إذا كانت المقارنة المطلقة ذاتية لها وهو ممتنع  
وثالثها أن يجوز أن يصح لذات مجرد المقارنة المطلقة

يحصل نفسه أو  
يحصل مثاله والثالث  
باطل لا يستلزم اجتماع  
المثلين فتعين أن  
يكون تعقل حصول

يشتنع



في ضمن هذا الخاص فقط وهو المقارنة العقلية لأن  
 صحة المقارنة المطلقة موقوفة على هذه المقارنة الخاصة  
 بل لأن ذات المجرى بحيث لا يقبل إلا هذه المقارنة الخاصة  
 اعني المقارنة العقلية وايضا ما ذكرنا في امتناع توقف صحة  
 المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية يدل بعينه على امتناع  
 تعيين صدق المقارنة المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث فيلزم  
 بطلان دليلهم وان قيل توقف صحة المقارنة المطلقة على  
 مقارنة المطلقة على مقارنة الحل للحال في الخارج لا لداخلها  
 بل لعارض وهو كون احد المتقارنين موجودا قايما بندا  
 فانه يتجدد جهة التوقف فلا يلزم الدور والجواب ان توقف  
 صحة المقارنة المطلقة على صحة المقارنة في العقل ايضا ليس  
 لداخلها بل لعارض وهو ان كل واحد من المتقارنين موجود  
 ذهني قائم بغير فلا يتجدد جهة التوقف فلا يلزم دورها  
 انه يجوز ان يكون من خاصة بعض المحدثات ان العقل للمعمول  
 ويتنوع عليه ان يعقل ان يعقلها والقياس على ما جله الانسان

من نفسه لا يفيد حكما قطعا يفتيا واجاب بعض المتأخرين  
 عن بعض هذه الاعتراضات بوجوه غيره وجهه اجاب  
 عن الاول بان المنافع من العقل ليست ذاتا تعال فيها  
 كاصحوا والجواب ان هذا الدعوى لا يرفع احتمالات  
 يكون في ذات المجرى ما يمنع من ان يعقل واجاب عن الثاني  
 بان المقارنة العقلية لكونها مقارنة احد الحكمين  
 لاخر احسن من المقارنة الخارجية التي هي مقارنة  
 الحكم مع الحال فلا معنى لان تأتي ذات المجرى عن الا  
 وقيل الاخرى والجواب عنه بان المنافع من ان  
 تأتي المجرى من مقارنة الحكم مع الحال وان كان اثره  
 من المقارنة العقلية واجاب عن الرابع بان هذا  
 الحكم اعني كما يعقل غيره يمكن ان يعقل ان يعقل  
 قريب من البديهييات والجواب عنه ان دعوى  
 كون هذا الحكم قريبا من البديهييات في حكم وقوله بلاء  
 دليل على تقدير التسليم القريب من البديهييات



من البديهيات فبحاج الى النظر فلكون نظريا ايا در  
 الفلاسفة والمتفلسفة الى لا سند لا عليه ولم يدعوا  
 فيه البديهة ولا القرب من البديهة فصل  
الواجب ولا مكان ولا امتناع وفيه مطالب  
 المطلب الاول تصوراتها وتصورات ما  
 منها اعني الواجب والممكن والمنتفع ضروريه فان من  
 لا يقدر على الاستنباط يعرف هذه المفاهيم ومن ام  
 تعريفها فقد عرف كل واحد من الثلاثة اما باحد الاخرين  
 او بسلبه اذ لم يرد على ان يقول الواجب ما يمنع عنه او  
 لا يمكن عدمه والمنتفع ما يجب عدمه او ما لا يمكن رجوه  
 والممكن ما لا يجب وجوده ولا عدمه او ما لا يمنع وجوده  
 ولا عدمه المطلب الثاني ان هذه الامور اعتبارية لا  
 وجود لها في الخارج وهو ضروري لانها كيفيه نسبت  
 الوجود الذي هو من المعقولات الثانية على ما بيناه  
 الى الملهيات فذكر ادلة القائلين بانها امور اعتبارية

بقيته

ودفع

ودفع شبه القائلين بانها موجودات خارجية  
 فطويل غير طائل فالاولى تركها ولا عرض عنها  
 ان الواجب لذاته لما يكون واجبا بالغير ولا لازم  
 تواردها على التسلسل على علو واحد وهو  
 محال المطلب الثاني لا يكون الواجب لذاته مركبا  
 لامن اجزاء متمايزة في الخارج ولا من اجزاء متمايزة  
 في الذهن ولا احتياج الواجب لذاته في ذاته ولا  
 الحيز وجزا الشيء غيره والاحتياج الى غير ممكن  
 في بحث الحدود والقدم اعلم ان الواجب  
 بطريق حقيقة على ما سبق بالعدم فيكون لوجوده  
 اول هو معدوم قبل ذلك الاول وفي اصطلاح  
 الفلاسفة قد يطلق على المسوق بالغير الذي هو  
 العلم وان لم يكن مسوقا بالعدم فيسمون العلم  
 بالمعنى الاول واحداثا زمانيا والمعنى الثاني  
 حادثا ذاتيا ويعتقد ان العالم حادث  
 بالمعنى الثاني لا بمعنى الاول والمذهب الحو الذي  
 كان عليه المسلمون قد يمازج بين بل المليون  
 قاطبة ان العالم حادث بالمعنى الاول بل هو  
 من ضروريات الدين نقل عن كتاب نضاية

المطلب الثالث  
 المتقلتين

الحدوث يقال على معنيين  
 احدهما زمني وهو كون  
 الوجود مسبقا بالعدم  
 لا يجمع السابق مع المسبق  
 بان يكون العدم والزمان  
 الوجود في زمان اذ  
 وثانيهما ذاتي وهو  
 مسبوقا بغيره وهو لا ينافي  
 وهو التقدم الزماني فهو



الاقدام للشهيد في ان مذهب الحق من الملل  
 كلها ان العالم يحدث مخلوق له اول محدث  
 الباري بعد ان لم يكن كان الله ولم يكن  
 معه شيء وافهم على ذلك جماعة من اساطين  
 الحكماء قدام الفلاسفة فمعد جماعة منهم  
 افلاطون وقال الغزالي في كتابه فها قد يكون  
 حديثا العالم معتقدا لم نقل عن جالينوس انه  
 في اخر عمره ذهب الى النوقف في هذه المسئلة  
 الشهيد ستاني على ما نقل عنه في كتابه الملل  
 والنحل ان القول بقدم العالم وازالة الخلق  
 بعد انشباب الصانع والعلم الاولي اعظم  
 بعد ارسطاطاليس لانه خالف القدماء صرحا  
 وبليغ هذه المقالة على قياسات ظاهرها وبيانها  
 فبعد على منوال من كان من تلامذته وصرحو القول  
 فيه مثل الاسكندر الافندي ورسى ونامسطوس  
 وقرنوريوس وحنيفة برقلس فحذفه المسئلة كتابا  
 واورده في هذه الشهادة الى اخر كلامه في شرح  
 الطوائف اختلف اهل العلم في حدوث الاجسام  
 والوجوه المحتملة بحسب الفرض اربعة لانه اما ان  
 يكون محدث الذات والصفات او قد علم الذات

الحلال والحق  
 افلاطون ان قال  
 العالم كوني محدث  
 لم منهم من اول  
 كلامه واي ان صح

فتبين

والصفا

او قد علم الذات والصفات او قد علم الذات محدث الصفات  
 او محدث الذات قد علم الصفات وهذا الاحتمال الرابع  
 عالم فيل بعقل واما الاستحالات الثلث فقد قال بكل  
 منها قوم اما الاول فقد قال به المسلمون والنصارى  
 واليهود والجوس قبا لهم قالوا الاجسام محدثة بذاتها  
 وصفاتها واما الثاني فهو قول ارسطاطاليس في كتابه  
 ونامسطوس في كتابه وبنو قيس ومن المتأخرين اي نصر الفارابي  
 وابي علي بن سينا فالحكم قالوا الافلاك قديمة كذا يذكر  
 وصفاتها المعينة كالقعدار والشكل والحيز جواهرهم الامور الفاره  
 اللازمة سوى الحركات والاضاع فان كل واحد منها  
 حادث مسبوق باخر لا الى اول والعناصر قديمة بوجه  
 لحجب تنحصر باوصورها للجسم قديمة بنوعها وصورها  
 النوعية قديمة بخبرها اي كان قبل كل صورة اخرى لا الى  
 اولها واما الثالث فهو قول الفلاسفة الذين كانوا قبل  
 ارسطاطاليس كثنائس وانكسافورس وقيساعوس  
 وسقراط الى اخر كلامه ولنا معاشراهل الحق من طريق  
 العقل مضافا الى النقل الصحيح الثابت المتواتر ان حدث

الامر في هذا

صوره



ما يتعلق به الفعل والخلق واليجاد بل هي اختراع الخلق  
 وبرهان وقد اشار الى ما ادعياه على من موسى الرضا  
 عليه التحية والثناء في كلامه مع سليمان الموزني متكلم  
 خراسان قال قال في يعلم الناس ان المولى غير الارادة  
 وان المراد من الارادة وان الفاعل قبل المفعول وان  
 كلامه على كلام ايضا قال يا سليمان لا تخبرني عن الارادة  
 فاعلم اني غير فاعل قال بل هي فعل قال في حديثه لان الفعل  
 كله محذور وانما اراد السلام ايضا الى بلده حذر في العالم  
 في حديث رواه الكليني يقول وذلك انه لو كان معه شيء  
 في بقاء لم يجز ان يكون مخالفا لانه لم يزل معه فكيف يكون  
 مخالفا لمن لم يزل معه الحديث طوبى لخذلان من موضع الجحمة  
 فان قبله على ما ادعت الجوزان يكون شيء من الاربع للوثر  
 في بقاء بحيث لا يفارق فاقول في حركة المفتاح التي هي  
 الموشة بقاء وهو حركة اليد ولا تفارقه قلنا لا سلم ان  
 الموشة حركة المفتاح حركة اليد الخركتين هو الانسان الذي  
 يحرك يده ولا شك انه متقدم على الخركتين تقدم ما زما نيا وان  
 قبل فما نقول في السخونة والبرودة فانها افعال للشار

بل الحق ان المفتاح في اليد  
 ينزله جزء من اجزائها  
 والموشة في

والماء والار  
 الموشة في  
 والماء

والماء والار شفعان عنهما قلنا لا نسلم انهما افعال للشار  
 والماء بل هما صفتان لهما وفعله ما هو المتبين والتبين  
 وهما يصدران من النار والماء بعد ذلك وان قيل  
 كيف تدعى الضرورة في حدوث ما يتعلق به الفعل واليجاد  
 وقد ذهب جماعة من هؤلاء الفلاسفة الى قدم العالم بالخلق  
 المفعول فكيف يتصور وجود الضرورة في انما هم قلنا لا نسلم  
 حقار الضرورة على من ابتلى بالاشياء ومرض عقول  
 خفي على المتبين بها كثير من الضرورات في تتبع بعد  
 وجدهم كما وجدناهم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ثم  
 اعلم ان من زعم ان حدوث المعلول المحلول نظري استدلال  
 عليه بدليلين وهما عندى يتيهان الاول ان الهبة  
 الممكنة اما متصفة بالوجود الخارجي او بالعدم الخارجي ولا  
 خلق منهما فان اوجدها الله وهي متصفة بالوجود الخارجي  
 فيلزم ليجاد الموجود وتخصيل الحاصل وهو محال وان  
 اوجدها وهي متصفة بالعدم ثبت المطلوب والثاني  
 انه ثبت ان فعله تعالى يتبع للداعي الداعي لا بدعوى الا بالعدم

ووجود النار



ثبت سبق العدم على وجود العالم وهو مرادنا بالخلق  
 فان قيل ان الاستفادة مما ادميت من بدايته سبق العدم  
 على وجود العالم ومن الدليلين المذكورين ان العالم  
 مسبوق بالعدم وهو اهم من المذرون الدهر في  
 الدنيا الذي يترتب انبثاقه وهو مذهب المذاهب خصوصاً  
 المؤمنين من المسلمين قلنا القول بالمذرون الدهر فيقول  
 يحدث لحدث بعض انصار الفلاس من الفضلاء المتأخرين  
 وهو اعتقاد بين النفاذ كالاجني عن تدبر وتفكير لم  
 يمتد نفسه بالثبوت فان حصل هذا المذهب ان  
 العالم مسبوق بالعدم من غير ان يتقبل امتداد بين العالم  
 المجموع للخلق وبين جاعل الخلق وان الزمان الذي  
 هو مقدار حركة الفلك الاقصى مشاه ومع هذا لم يكن ان  
 يكون ازدياد طول مما خلق عليه على ما صرح به كتاب السبي  
 بالقبسات وهذا الاعتقاد ظاهر البطلة بين الفلاس  
 فان العقل يحكم بالبدئية بالامتداد بين الخلق للخالق  
 بين العالم والخلق المجموع بحيث لو كان قبل وجود هذا

انقص

العالم

العالم جسم متحرك كان يتقدم ذلك الامتداد ويميز فيصير  
 او فانما معينة كالنهار والاسبوع والشهر والسنة وغيرها  
 فذلك الامتداد بمنزلة المذرون وحركت الجسم بمنزلة المذرون  
 وقد اشار الشيخان الى هذا الامتداد بقوله ان ربكم الله الذي  
 خلق السموات والارض في ستة ايام ويقول فقطعت  
 سبع سموات في يومين فانه لو لم يكن الامتداد كما اختاره  
 لم يكن لستة ايام وليومين معنى وقول هذا الفاضل لم يكن  
 الزمان طول امتداد اما خلق عليه من نفاذ الزمان قول ظاهر  
 الفلاس بين البطلة فان امكان زيادة المتتابع على  
 ما خلق عليه من الامور البدئية ولا يخفى ان قول هذا  
 الفاضل يستلزم انتهاى بقاء الله فانزاع ما ذهب اليه  
 من نفي الامتداد ونفاذ الزمان ليس الله باطول بقاء  
 من الزمان المتناهي بالبين باطول بقاء من المتناهي مشاة  
 بالبدئية فيلزم ان يكون الله تعالى متناهي القهار العليم  
 لم اعلم ان الامتداد الذي اعتباره ليس روي وخارجي  
 بل وجوده على امتداد انتزاعه على ذهب اليه جماعة منهم



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
في جميع المقامات والاشياء  
والاوقات والامكانات  
والاوقات والامكانات  
والاوقات والامكانات

ابو البركات هو الوجود وطعن صاحب الاشراق عليه  
بسوء فهمه وسخافة زائره وهذا كلامه في المطارحات بعد  
بيان الزمان والدمع والمردم في كل المطيب المسمى بال  
البركات ما اراد ان يقول شيئاً في مسئلة الزمان جعل نصيب  
هذه المسئلة من ظهوره الوسوسية ما قال ان الزمان  
ان الوجود هو مقدار الوجود ليس شئ في مقدار له وكم ذراع مقدار  
على كم ذراع يطبق الا انه احتج بحجة من حجة العجيب وهو  
نكسك بما يقول الناس بعضهم لبعض طال الله بقاءك والوقت  
اغرب ان يصعب في الالتفات الى مثل هذه الاشياء انتهى  
كله صاحب الاشراق اقول لصاحب الاشراق ان  
ابو البركات اثبت للوجود مقداراً وجودياً ولم يثبت ان مراده  
ان الوجود متنازلاً في الامتداد وانه ان ابو البركات منك  
يقول الناس وتلاهم في الاعتقاد بان البقاء قابل للطول والعرض  
فطعن عليه واخف بقوله ولم يثبت ان مراده اثبات الامتداد  
بيداهه فالبقاء لا يطول والعرض كان اتفاق الناس على  
البداهة وقد اشار الى هذا المعنى الرضا عليه السلام في المناقولة

قاله

فالذي يعلم الناس ان المراد قبل الارادة الى آخر كلامه وقد  
تقدم اننا اوضحنا بانصاف البقاء بالطول الوجودي المباشر  
على عدم في حديث طويل في بيان المعارف الذهبية لرواه ابن  
بابويه في التوحيد وهذا موضع يحتاج منه ولا يلزم بطول  
البقاء ثم اقول لا يبعد ان يكون متنازلاً في الامتداد عدم  
العالم لا يقال ان الامر المعنى الذي لا يكون وحيث انما  
لانها ان يكون متنازلاً في الامتداد هو موجود في الخارج فلا يجوز ان  
عدم العالم متنازلاً في الامتداد لاننا نقول لا سلم لزوم كونه  
موجوداً بل يكفي ان يكون متنازلاً في امتداده امر واقعيات  
كانت عدماً مخصوصاً فانه الوجودان الصحيح حكم بالامتداد لعدم  
كالحكم بالامتداد الوجود كعدم اليوم مثلاً حكم العقل بانها كذا  
من عدم الامس لم يعلم ان الروايات الدالة على حدوث العالم  
منواته بل فوق التواتر ينبغي ان ناتي ههنا ببعض مناهون  
تلك الروايات ما تواتر عن اصحاب العصمة عليهم السلام كان  
الله ولم يكن معه شئ وفي توحيد ابن بابويه بسنده بسنده  
بن مسكان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الله تبارك

يكون

امتداداً



ان يعلم المكاف قبل ان يخلق المكاف ام علمه عند ما خلقه  
 فقال تعالى لم يزل عالميا بالمكاف قبل تكوينه كعلمه بعد  
 ما كونه وكذلك علمه بجميع الاشياء كعلمه بالمكاف وفيه في  
 المكاف ايضا بسندهما عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله  
 عليه السلام يقول لم يزل الله جل وعز ربنا والعلم ذاته ولا معلوم  
 والسمع ذاته ولا مسموع والبصر ذاته مبصور والقدرة ذاته  
 ولا مقدر ونظما الحدث الاشياء وكان المعلوم وقع العلم  
 منه على المعلوم والسمع على المسموع والبصر على المبصور والقدرة  
 على المقدور واذا قلت فلم يزل الله متكلا فان الكلام صفة  
 محدثة ليست بازلية كان الله قولا ولا متكلا وفيه ايضا بسند  
 عن حماد بن عيسى قال سالت ابا عبد الله عليه السلام فقلت له  
 يزل الله يعلم قال لا يكون يعلم ولا معلوم فقلت فلم يزل الله يسمع  
 كما لا يكون ذا لعل ولا يبصر قال لا لم يزل يعلم سبعا بصير  
 ذات علامته سمع به بصيرة الحديث بيات هذا الحديث  
 ان حماد الامام عليه السلام من اول هذا الحديث في القدم  
 وبيان حدوث وقوع العلم والسمع والبصر والقدرة على المعلوم

قال قلت لم يزل الله متكلا  
 قال فقال تعالى ان الله  
 صفة محدثة بالفعل

مسموع قال  
 قلت لم يزل الله يسمع  
 قال لا يكون يعلم ولا معلوم

والسمع

والمسموع والبصر والقدرة ومراعاة من امر الحديث بيات  
 قدم الصفات المزبورة ثم قلنا فلا تقات بين اوله وآخره  
 وفيه ايضا بسند عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام  
 قال ان الله تبارك وتعالى كان ولا شئ غيره نور لا  
 ظلام فيه وصادقا لا كذب فيه وعالما لا جهل فيه و  
 حيا لا موت فيه وكذلك هو اليوم وكذلك لا يزال  
 ابدا وفيه ايضا بسند عن عبد الله بن عمار عن العبد الصالح  
 موسى بن جعفر عليه السلام قال ان الله لا اله الا هو  
 كان حيا بلا كيف ولا امن ولا كان في شئ ولا كان عارفا  
 ولا ابتدع كما لم كان ولا اقوى بعد ما كونه الاشياء ولا  
 يشبهه شئ يكون ولا كان خلوا من القدرة بعد ذهاب  
 كان عز وجل الها حيا بلا حيوة حادثه ملكا قبل ان يثبنا شيئا  
 وما كان بعد ان يثبنا الحديث وفيه ايضا بسند عن فضل  
 بن مسكان سكره قال قلت لابي جعفر عليه السلام جعلت  
 فذلك ان رايت ان تعلمني هل كان الله جل ذكره يعلم  
 قبل ان يخلق الخلق انه وحده فقد اختلف منكم اليك فقال

على الملك قبل ان يثبنا شيئا  
 يكون

ان



فقال بعضهم قد كان يعلم تبارك وتعالى انزل وحده قبل ان  
يخلق شيئا من خلقه وقال بعضهم انما معنى يعلم يفعل في اليوم  
يعلم ان لا غيره قبل فعل الاشياء وقالوا ان انشأنا انزل نزل  
علما بان لا غيره فقد انشأنا معه غيره في انشائه فان رايت  
سيدى ان تعلمي ما لا اعلمه الى غيره فكتب عليه السلام ما  
زال الله عالما تبارك وتعالى ذكره وقد روى الكليني ايضا هذه  
الرواية في الكافي عن فضيل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام وروى  
ايضا هذا المعنى في الكافي عن جعفر بن محمد بن جعفر عن الرجل  
ياد في تعبير في العبارة وفي التوحيد ايضا خطبة طويلة لعلي بن ابي  
الرضا عليه السلام وهذا موضع الحاجة منها الرعية الربوبية اذ لا تترتب  
وحقيقته الالهية اذ لا مالوع ومعنى العالم ولا معلوم ومعنى الخالق  
والخالق وتاديل السمع والسمع ليس من خلقه استحق  
معنى الخالق ولا باحد من البرايا استعاد البرايات الى اخر  
الخطبة وفيه ايضا بسند عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه  
السلام قال سمعته يقول كان الله ولا شيء غيره ولم يزل عالما  
بما يكون يعلم به قبل ان يعلم به بعد ما يكون وقد ورد هذا الحديث

ياد في

ياد في تعبير في الكافي وهذه عبارة قال سمعته يقول كان  
الله ولا شيء غيره ولم يزل عالما بما يكون يعلم به قبل ان يعلم  
بعد ما يكون وفيه ايضا وفي الكافي عن ابي بصير بن نوح انه كتب  
الى ابي الحسن عليه السلام يسأل عن الله عز وجل كان يعلم الاشياء  
قبل ان يخلق الاشياء او لم يعلم ذلك حتى خلقها وا  
لا دخلها وما يكون في ما تعلم ما خلق عند ما خلق وما يكون  
عند ما يكون فوقع عليه السلام بخطه لم يزل الله عالما  
بالاشياء بعد ما خلق الاشياء وفيه ايضا بسند عن  
عبد الله بن محمد بن عمار قال قال الحسن بن علي بن ابي جعفر عليه السلام  
الى رجل بخطه وقرائة في دعاء كتب به ان يقول  
يا ذا الذي كان قبل كل شيء ثم خلق كل شيء ثم بقي  
وفي كل شيء الى اخر الدعاء وفيه ايضا باسناد عن  
جعفر بن محمد الاشعري عن فخر بن يزيد الجعفي قال  
كتب الى ابي الحسن الرضا عليه السلام اسال عن شيء من  
التوحيد فكتب بخطه في الجعفر وان فتح ارجح الى  
الكتاب فقرأ بخطه ابي الحسن عليه السلام والحديث طويل



هذا موضع الحاجة منه عالم اذا لم يعلم وحال ان لا يخلق  
ورب اذا لم يرب وآله اذا لم يالو الى اخر الحديث وفيه  
ايضا حديث مسند هذا موضع الحاجة منه والحديث الذي  
كان قبل ان يكون كان لا يوجد لوصفه كان بل كان اول  
الاشياء لم يكن له شكل بل كان الاشياء قبل كونها  
كما كونها علم ما كان وما هو كان كان اذ لم يكن شيء ولم ينطق  
فيه ناطق فكان اذ كان وفيه ايضا حديث مسند  
جابر الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام وهذا موضع الحاجة  
منه ولو خلق الشيء من الشيء اذ لم يكن له انقطاع ابد ولم يزل  
الله اذا وضعه شيء ولكن كان ولا شيء معه خلق الشيء الذي  
الاشياء منه وهو الماء وفيه ايضا حديث مسند  
عبد الله بن مريم عن ابي الخير هذا موضع الحاجة منه الحديث  
الذي كان اذ لم يكن شيء غيره وكون الاشياء فكانت كما كونها  
وعلم ما كان وما هو كان وفيه ايضا حديث مسند طبري وهذا  
اخره وهو القديم وما سواه حديث تعلق صفات الخلق  
على الكبر وفيه ايضا حديث مسند عن منصور بن حازم

الله م

ابي عبد الله

ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لارباب ما كان وما هو كان  
الى يوم القيمة البس كان في علم الله تعالى قال فقال يا قبل  
ان يخلق السموات والارض وفيه ايضا حديث مسند  
منصور بن حازم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام هل  
يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله عز وجل الا لا يكون في علمه قبل  
ان ينشئ السموات والارض وفيه ايضا باسناده عن عبد الله  
بن مسكان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الله تبارك وتعالى  
اكان يعلم المكان قبل ان يخلق المكان ام علمه عند ما خلقه فقال نعم  
الله يعلم نزل العالم بالمكان قبل ان يكون كعلمه بعد ما يكون وكذلك  
على جميع الاشياء كعلمه بالمكان وفيه ايضا باسناده عن ابي بصير  
عن ابي جعفر عليه السلام حديث طويل في المعارف الالهية وهذا  
موضع الحاجة منه ولا قوى بعد ما يكون شيئا ولا كان ضعيفا  
قبل ان يكون شيئا ولا كان مستوحشا قبل ان يتدبر شيئا  
وفيه ايضا وفي الكافي خطبة عن امير المؤمنين عليه السلام في بيان  
صفات الله في جواب رجل يقول له زعلب وهذه بعض عبارته  
ربا اذا لم يرب ولها اذا لم يالو وعالم اذا لم يعلم وسمعا اذا







كان التقدير ينبغي كان القضاء ويقضاه كان الا  
 فالعلم تقدم المشية والشيء ثابت والارادة تالته والتقدير  
 واقع على القضاء بالامضاء لله تبارك وتعالى البدء فيما علم  
 متى شاء وفيما اراد التقدير لا شيئ فاذا وقع القضاء بالامضاء  
 فلا بد من العلم بالعلم قبل كونه والشيء في المثل قبل عينه  
 والارادة في المثل او قبل قيام المثل في الحديث وفي الفقه  
 عن الباقر عليه السلام في ما خلق الله في الارض بقعة احب اليه  
 من الكعبة ولا اكرم عنده منها وطها حرم الله عز وجل الاشهر  
 الحرم الاربعه في كتابه يوم خلق السموات والارض في اخر  
 الحديث ووجه دلاله هذه الاخبار على الحدوث الزمان  
 ظاهر لا يحتاج اليها وطال الكلام وانا والله اعلم بما في  
 الحدوث الذاتي فلا عيب بالدين وهو بعد من تاويلات  
 الباطنية للسائل اللهم والسرايع الاسلاميه وما يدور  
 على الحدوث الزمانى وشيئ الامتداد العقلى ارفع  
 ان عليا عليه السلام بعد ما قال سلوني فاني لا اسئل عن شيء دون  
 العرش الا اجبت فيه فاهم رجل وسال عن سائل فاجاب

عينا

عنها وفيما ان قال السائل فكم مقدار ما لبث الله عز وجل  
 عرشه على المار قبل ان يخلق الارض والسماء فقال عليه السلام  
 ان الخشب قال نعم قال لك الخشب قال بل اني لا احسن ان  
 احب قال على افرات لو كان حسب خردل في الارض حتى  
 سد الجوى وما بين الارض والسماء ثم اذن للملك على ضيفك  
 ان تنقل حبه من مقدار المسرق الى المغرب ثم مدفعه  
 واعطيت العوف على ذلك حتى تنقلوا حصته كان ذلك لير  
 من احصاء عدد اعداء ما لبث عرشه على المار قبل ان يخلق  
 الارض والسماء الى اخر الحديث ثم اعلم ان الفلاسفة ومن  
 تبعهم اسدوا على التقديم فنبهه ضعيفه الاولى ان التقديم  
 الذي اعتبره المكبرون لا يمكن وقوعه الا في الاشياء الواقعة  
 في الزمان كما يقع المتقدم في زمان والمتأخر في زمان غيره و  
 الزمان ليس بواجب الوجود فتقدم العلم على العالم وهو ما  
 سوى الواجب ثم لهذا المعنى محال وانما قالوا بان هذا التقديم  
 مخصوص بالزمانيات لان التقديم والتأخر عندكم للالتفات  
 على احده النوع والمتقدم في الانواع كلها جميعا المتأخر لا المتأخر

على  
 استدلال



الزمانى فانه لا يجمع مع متاخره والاقسام الخمسة هذه تقدم  
بالعلم كقدم حركة اليد على حركة المفتاح وبالطبع كقدم الواحد  
على الاثنين وبالزمان كقدم الماضي على الحاضر وبالشرف كقدم  
المعلم على متعلمه وبالوضع كقدم الاقرب على الاعدل والثانية  
ان الواجب للذات واجب جميع صفاته الازلية وكل الخلق  
الذاتية لثباته حاصل للذات وقد ثبت ان المعلوم لا يختلف عن  
العلم التام فلم يدم الفعل والتقدير بالذات بل بالذات المخرج الصفا  
الاضافية والثالثة انه لا يجوز ان يكون فعله معدوما ثم  
يوجد لعدم الصريح لا ينفذ حتى يكون اسك القاعين  
الجادة التي لبعض الاحوال من الجادة هي بعض حتى يكون  
لا صدوره عن القائل او في بعض الاحوال من صدوره في بعض  
بل لو كان صدوره واجبا كان في جميع الاحوال ولا صدوره  
كان في جميع الاحوال ملزم اما قدم الفعل وعدمه بالذات  
الرابعة ان جميع الامور المعنوية في موشية البارى تعالى اما  
ان يكون ازليا او لا يكون الثاني باطل الا لو كان شئ من  
حادثا لا نفكر في موشية يعود الكلام في تسلسل تعين ان

لا نه

يكون

يكون الامور المعنوية في موشية الله تعالى العالم الازلية فيكون  
العالم ازليا لوجوب ترتب الاثر على العالم التامة الخامسة  
ان الحوادث الزمانية يستند في مادته وحادثها اما موصفا  
ان يكون الحوادث عرضا واما هيولى ان كان الحوادث  
صورة واما صاحبها فيعلق به الحوادث ان كان نفسا والذاتية  
زمانا اما المادة فلا ان الحوادث قبل وجوده ممكن والامكان  
امر وجودى يستند في كماله موجودا لا متناهي فيام ان كان  
نفسه وقياسه بالعدم وليس ذلك المحل نفس الحوادث  
الممكن اذ لا يوجد قبل وجوده ولا امر منفصل عن الحوادث  
بالكلية بمعنى انه لا يعلق به به اصلا ولا امر متعلقا به اذا كان  
منفصلا عنه وبما يناله كقدره القادر الفاعل على ما توجه  
بعضهم من ان معنى امكان الشئ قبل وجوده هو صحته افتداه  
القادر عليه فان القدرة معللة بالامكان او تعارض من القادر  
الحادث الممكن لا مكانه وصحة وجوده فلو لان الصحة العايدة  
الذاتية المقدرة وهي الامكان صغيرة للصحة العايدة  
القادر كان هذا تعليلا للشئ نفسه وبتاخره عنه لتاخر



المعلوم عن علمه فذلك الحاصل من متصل الحادث اتصالاً تاماً  
هو المادة ولا بد ان يكون قديمة والا احتاجت الى مادة اخرى  
ولما استدلوا به سبق الله فيجب ان يكون الجواب انشاء الله تعالى  
الجواب عن الاول فيان نقول تقدم العلم على العالم تقدم بالزمان  
ولكن مرادنا بالزمان ليس مقدراً بل هو الاطلاق بل هو زمان بهي  
استعداد ينتزعه العقل كما تقدم بانه واما الجواب عن الثاني فيمنع  
الملازمة في قوله وكل حجاج اليه في حاصلي الذات فانه لا يخفى  
ان يكون وجود الممكن في الارزاق متعاضداً لكونه موقوفاً على سبق  
العدم ولا يكون متعاضداً لكون الاصل سبق العدم ومضى تضعيفه  
معين الزمان وعدم العلم بالمصلحة لا يستلزم عدمها والحقيق  
هو الاحتمال الاول فان الطبع السليم يحكم بعدم امكان الزمان  
الفعل واما الجواب عن الثاني فيان العلم بعدم الصريح وان لم يكن  
فيستبعد ولكن العقل يقتضيه من وجود الباري او من عدم  
العالم امتداداً للفرض فذلك يخرج كسب الله لم يزد في مرتب بعض  
ذلك الاستعداد فصار قطعاً منها ههنا واخرى لئلا لا اخرى  
استوعبوا اخرى سهر واخرى سنة فقد رجع هذا الاستعداد بهذا

واضح

الا اعتبار معلوم عند الله فيكون الحوادث العالم في قطعها  
معية اولى من الحوادث في غيرها والجواب عن الرابع باختبار  
النشأ الثاني وما ذكره في بطلانه باطل لا يرجح ان يكون  
الحادث العالم شرطاً لسبق العدم ومضى قطعاً معية من  
الاستعداد العقل السليم عندنا بالزمان وهذا الشرط العدمي لا  
يحتاج الى موفرينم التسلسل على ما زعموه والجواب عن الخامس  
باب الامكان اسر اعتباراً والامر الاعتبار لا يستلزم محلاً  
موجوداً فكيف يجوز الاستعداد لشيء في الامكان قبل وجود  
الحادث على محل وجود يقوم به واجاب بعضهم عن هذا الجواب  
بان مراد الفلاسفة ليس ما يستلزم من ظاهر كلامهم بل مرادهم  
بالامكان هو الامكان الاستعدادي لا الامكان الذاتي وشأن  
هذا الاجمال ان الفلاسفة حينئذ اعتقدوا ان الباري تعالى  
موجباً لتمام مقتضى الذات ذهبوا الى ان الممكن على نوعين فقديم  
وحادث وزعموا ان الممكن ان يكون صدوقاً عن الباري  
امكانه الذاتي فهو قديم دائم بدوام الباري وان احتاج في  
صدوره الى شرط فلا يخفى ان الشرط قد يفي احداث طاق



كان ذلك الشرط قديما هو ايضا قديم دالم بدوام الباري وان  
كان الشرط حادثا كان الممكن التوقف عليه حادثا ولكن لما كان ذلك  
الشرط حادثا احتاج الحادث اخر الا كان قديما وهو لم يجر  
فتوقف كل حادث على حادث الى ما لا نهاية فذلك للحوادث  
اما موجودة معا وانما بطل برهان التطبيق واما متعاقبة  
الوجود فوجود بعض ما عقيب بعض فلا بد ان المجموع من  
كل شخص الحادث للفرض الاول وان لم يتعلق ذلك بالمجموع محال  
اصلا او يتعلق محال لا اختصاص له بحادث معين كان فسيته  
الحادث معين كنسبته الى غيره فكل حادث احدهما من  
المبدأ المتوسط ذلك المجموع اولى من حدوث غيره فاذن لذلك  
الحل استعدادات متعاقبة كل واحد منها مستوفى باخره الى  
نهاية وكل سابق من تلك الاستعدادات شرط للآخر متعاقب  
للعلم المجردة القديمة الى العلل المعينة بعد بعضها ومغربا لعل  
الى الوجود وبعد بعده منه وهذا الاستعدادات محال  
ذلك الحادث هو الممكن الاستعدادات وانما امره  
لتفاوت في القرب والبعد والقوة والضعف فان استعداد

مختص بالحادث الاول كان  
اختصاصه بمجموع الحوادث  
محادث دون حادث  
ترجيحا بلا مرجح فانه اذا لم  
يتعلق ذلك بالمجموع محال

القطعة للفسان اقرب واقوى من استعداد العناصر ولا  
تصير التفاوت بالقرب والبعد والقوة والضعف في العلم  
الطرف فاذن هو امر وجودي وحكمه الموجود هو المادة  
واما المدة فوجودها من استعدادات هذه الاستعدادات المتعاقبة  
على المادة بعضها متقدم على بعض تقدمها لا جامع المقدم فيه  
المتاخر وهو المتاخر الزماني فيكونه المتقدم في زمان سابق  
على وجود الحادث وهو المطلوب والوجه الثاني ان عدم  
الحادث متقدم على وجوده ضرورة اذ لا معنى للحادث الا ما  
تقدم عدمه على وجوده والتقدم ليس بنفس وجوده لعدمه  
لعدمه وتخييل ان يكون وجود الشيء عارضا لعدمه ولا نفس  
عدمه لان عدمه قبل الوجود كعدمه بعد الوجود فيكون نفس  
العدم وليس قبل كعدمه لانها تميزان بالقبلي والبعدي ولا يمكن  
ان ما به الاستعدادات في التقدم اذن امره لا يدعى وجود الحادث  
عدمه وموجوده لا نقبض الا تقدم عدمه وليس امره متقدم  
بذلك بل لا بد له من محل موجود يقوم به ويكون معروضه  
بالذات وهو الزمان المقارن لعدم الحادث والحادث



استدلوا لهم هذا بان ما ذكر في بيان كون الحادث مسبوقا  
بالمادة مضمي على اصل فاسد وهو ان الله فاعل وجب ليس  
تبادر اختياره بالفضل مقتضى ان كالفاعل بالبطبع مثل النار في  
النار ذات مقتضى الا حراق فيخرج ما يلاقيه بما كان مستعدا  
للحترق من غير تزيخ كالقطن اليابس والمثال وما ليس  
بمستعد للاحتراق فتبادر اخر حراره الى ان يستعد للاحتراق  
كالقطن المبلول فان احتراقه قديم فوف على استعداده للاحتراق  
بجواز وزوال بليته تعالى الله عما يقول النكثيون على الكبر ايل  
الله سبحانه قادر مختار فاعلمنا ان المصالح العائدة الى الخلق في حدوث  
الاشياء لا من شئ فلا يلزم ان يكون كل حادث مسبوقا باده  
فلا يمنع ان يحدث الله بغيره واختاره شيئا من غير سبق  
ما ذكره وحدثت الاشياء منه لمصلحة عليها كما هو في الخلقين  
ان اول ما خلق الله النار وسنبت انشاؤه ان الله ثم قادر  
اختار انفعاله بالصلح والاعراض وعلى تقدير تسليم الجواب و  
نفي القدرة والاختيار يمكن ايضا الجواب عن استدلالهم  
بانهم لما يكون الممكن قابلا للوجود الا ان يكون وجوده

مروط

مروطا بتقديم العدم عليه فخط هذا لا يلزم ان يكون الحادث  
مسبوقا بمادة واستعدادات غير متناهية واما كلامهم في  
وجوب كون الحادث مسبوقا بالزمان فمضي على كونه المتقدم  
امرا وجوديا وهو غير مسلم بل الحق انه امر اعتباري ولهذا يمتنع  
للعدم كما اعترفوا به والوجود لا يجوز للعدم ان قالوا سلمنا  
ان القليل واللا قبله عند ميثان اعتباريات لكن الحكم بانصاف  
الاشياء بهما الحكم صحيح شيئا به بد بجهة العقل فلا بد لهما من  
معروض هو الزمان قلنا هذا مسلم لكن لا يلزم منه وجود  
ذلك المعروض في الخارج بل جاز ان يكون امرا عقليا  
معروض بنفس الامر لا هو اعتباري وهو الاستعداد الذي  
يتمتع به العقل من العدم الواقع الا ان المستقر ومن وجود  
الله الا ان المستقر الذي باعتبار الاستمرار يسمى بقاؤه في  
العقل بانه لو كان جسم محرك ستر استقرار العدم الا ان  
بأسرار وجوده الباري كان حركاته غير متناهية في جانب  
الازل وهذا حكم صحيح حكم به العقل بالبداهة وهذا الاستعداد  
المتنوع العقل باعتبار ان منشا انشائه واقع ليس وجهيا



صفا واختر اعيا محضا كانياب الاعوال وطير الزينق واسما لها  
فهذا الامتداد المنتزع العطف بمنزلة المذرع وحركة الافلاك  
بمنزلة المذراع في هذه المراتب يتغير ابعاض هذا الامتداد فيصير  
قطعة منه لها راواخري ليلدا واخري اسبق وما واخري شهر  
واخري سنة فتسند اعلم ان القيايلين بالحدوث استلحقوا  
في مادة عالم الاجسام فذهب ثاليس المظلي انه يكون من حاد  
ان اربعالان ثاليس اخذ من التوراة لانه حاد في السفر  
الاول من امان الله كان خلق جوهر المظلي الذي ينظر للصبي  
فذا ابت اجزاءه فصارت ما رغب ارتفاعها لكان خلق منه  
السموات وطهر على وجه الماء زيد خلق منه الارض ثم ارساها  
بالجبال ونقل من صاحب الملل والنحل انه قال من العجايب  
نقل عن ثاليس ان المبدع الاول هو الماء منه اربع الخواهر كلها  
من السماء والارض وما بينهما فذكر ان من جموده تكونت  
الارض ومن الخلد لا تتلون الهواء ومن صفوة الهواء تكونت  
النار ومن الدخان والاجرة تكونت السماء ومن الاشتعال  
الحاصل من الدخان تكونت الكواكب ثم قال وكان ثاليس المظلي

انما نطق من ههنا من المشكاة النبوية يعني ما نقل من التوراة وقا  
اخرى ان كان الاصل ارضا فحصل الباقي من الارض باء  
للتطيف وزعم انكسار السيل من الجوهر وتكون من طائفة ان  
ومن كثافة الارض والماء وذهب ابوابه فلبطس ان النار  
وتكون الاشياء منها بالكثافة والسماء من الدخان وقال  
اخرى ان النجار وتكون النار والجوهر منه بالتطيف  
والماء بالكثافة وفي هذا المقام افول اخر القول المظلي  
بين هذه الاقوال هو القول الذي تلقاه ثاليس المظلي  
من التوراة وهو القول المستفاد من القرآن واحاديث  
اصحاب العصمة والطهارة عليهم السلام قال الله في سورة حم  
فصلى قل ان لم نخلقوه بالذي خلق الارض في يومين  
ولم جعلون لنا ندا اذ لك رب العالمين وجعل فيها راسي  
من فوقها وبارك فيها وقلتها فيها اربع ايام سورة  
للمؤمنين ثم انتهى الى السماء وهي حجاب فقال لها والارض  
اساطوعا وكرها قالنا شيئا طائعين فقصهن سبع سموات  
في يومين واسمى كل سماء اسمها وزنا السماء الدنيا بمصالح



وحفظ ذلك تغدير العزيز العليم هذه الآية تدل على ان السموات  
خلق من الارض كما دل عليه قوله تعالى وفي نفس علي بن ابراهيم  
حديث طويل في تفضيل من الصادق عليه السلام وهذا موضع  
المجاورة فلما اراد ان يخلق الارض امر الرياح ففزعها حتى  
صار ريوجا ثم اراد فصار ريوجا فجعله في موضع البيت ثم جعل جدار  
من زبد ثم دحى الارض من تحت فقال الله تبارك وتعالى ان  
اول بيت وضع للناس للذي ببكة مبارك ثم مكثت الرياح تبارك  
وتعالى ما شاء فلما اراد ان يخلق السماء امر الرياح ففزعها  
البحر حتى ازبدت فخرج من ذلك الموج الزبدي وسطه دخان  
ساطع من غير نار فخلق منه السماء الى اخر الحديث ومن خطب  
امير المؤمنين عليه السلام المنقول في هج البلاغة خطبة يذكر فيها اسرار  
خلق السموات والارض وخلق ادم وهذا موضع المجاورة فلما  
انشأ سبحانه فوق الاحياء موجا فانبثق والماء من فوقها وانبثق  
ثم انشأ سبحانه ريحا اغتقم من جهتها ادم من جهتها وانصف بحر لها  
وانبثقت منها ريحا تنصف الماء الدار والارض وانارة موج البحر  
فخصه بخص انشاء ونصفت به عصفا بالفضاء تروا الى

واحداهم

وشق الارصاد وسكانها  
فاجاز في ما من لا طياره  
زخاره حلي من الرخ العاصف  
والزمن القاصف فاسرها ترو  
وسلطانا على شدة وزغها

اخره وساجده على ما شرع حتى عت غيا به وري بالزبد ركامه  
فرعد في هواء متفق وجو منفق فسوى منه سبع سموات  
جعل منها الارض موجا مكثوقا وعليا هين سقفا محفوظا  
سما من فوقها غير عمد يدعها ولا دسار ينظفها ثم زعم ان زبد  
الكواكب وضياء النواقب واخرى في ما سراجا مستطير وقرا  
منها تلك دائر وسقف ساير وقيم ما لم تنق ما بين السموات  
التي فلاحها اطوارا من ملائكة الماخر للخطبة بآيات ما احتجنا  
الى البيان الاجرام جمع جود هو الفضاء الواسع والاراج جمع  
رجام مقصور وهو الناحية والسكان جمع سكان وهو القضاء  
بين السما والارض والهواء المكان الخالي فاجاز في ما يجر  
في ما تلاطبا تبارك اي متزادا معطيه وستر كما زخاره اي تملأه  
بعضه فوق بعض الموضع القاصف اي الشديدة فريها الى  
حد اي جعلها مقرونة للحد بحيث لا يتوسط بينهما حسم  
اخر اغتقم من جهتها اي سدها بها وادم من جهتها اي اقامتها واما  
زعمنا فخر الماء وانصف بحر لها اي حركها وانصف بحر لها  
اي مبدأ فشقها الزخار اي شديدا لاستلاد الساجي الساكن



الماير المتحرك عجايبه على ما عظمه في كبره في الهواء  
 متقوى خلا واسع وانما من كلامه على ما في كلامه في كلامه  
 في بيان خلق السما وهو موضع الخلق منه ونظم بلا تعليق  
 وهو في فوجها ولا يحتمل صدق انما اجزاء وشيئها وبين  
 ان اجزاء ولا لها بطبيعي بامره والصاعدين انما خلقه بمرور  
 مع اجزاء واداه بعد اذ هي خائف فالحق عز وجل انما اجزاء  
 فتق بعد الاوتناق صوامت ابوالجها الدجوات جمع  
 رهوة وهي الفرجة المنسعة والصدع الشقوق وروج  
 بالقدري في الفرونة الصعوبة المستفهم والاشراج  
 جمع شرج بالفتح وهي نوى العبدية التي خا طها وناء وطها  
 حكم قدرته الاطمية عليها بالكون والارتناق الانصاف  
 وفتق صوامت ابوالجها قبل المطر وقيل كانت كوة واحدة  
 فتق ما بينهما اقول هذه الروايات وغيرها من الروايات  
 الا ان على ان اول ما خلق الله الماء يدل على حدوث  
 العالم وان الا فلاك اصلها من الماء ثم اعلم ان من الاعتقاد  
 الباطل الخبيث هو قول بعض فضلاء المتأخرين وهو

صدر الدين محمد البرزنجي في حدوث العالم وهذه عبارة العالم  
 بل من فانه حدث زاني اذ كل فانه سبق الوجود عدم زاني  
 بحيث ان عدم من المعينات الشخصية الا وقد سبق عدمها وجودها  
 وجودها بعد ما سبق زانها وبالمجمل لا شيء من الاجسام  
 الجسمانيات العادية فلكيا كان او معضريا ونفسا كان او بدنيا  
 الا وهو متحد بالهوية والتخصيص وهذا قول اخوذ من  
 محيي الدين المغربي الاندلسي وبطلانه في غاية الظهور  
 بالتحالف للدين والعقل ضرورة فلا يحتاج الى العلم الى  
 الاستدلال وطول المقال الموديث الحلال والحمد لله الكريم  
 المقال في الوجود والعدم اعلم ان الناس  
 اختلفوا في تعريف الوجود وقيل انه يدعي فلا يجوز ان  
 يعرف الا تعريفيا لفظيا وقيل هو كسبي فلا بد حينئذ  
 من تعريفه وقيل لا يتصور اصلا لا بداهة ولا كسبا  
 وخطا الاخرين وصواب الاول لا يخفى على صاحب  
 الفطرة الصحيحة والطبيعة السقيمة  
 اختلفوا في ان الوجود مشترك اشتراكا معنويا



او مشترك اشتراكا كلفظيا والاول هو القول المنسوب الى افلاطون  
 والمعتزل غير الخليلين وجامع من الاشتراكية وهو القول  
 الحق وهو ضروري لا حاجة فيه الى دليل والتدريج على  
 هذا المدعى انقسم الوجود الى وجود الواجب وجود ممكن  
 ووجود للمجهول ووجود العرض ووجود القصة مشترك بينهما  
 اقسامه التي ينقسم اليها الاك حقيقة التقسيم ثم يختص الى  
 مشترك لا يقال قصة الوجود الوجود ذكرتم للاشتراك  
 كما ينقسم العرض الى الغفارة والبارحة كونه مشترك بينهما لفظا لا انقولا  
 هذه قصة عقلية لا يتوقف على وضع العلم به ولذلك لا يختلف باختلاف  
 اللغات ويكون فيها للعقل العاطلي المداوي بين القوي والاثبات شيئا  
 ذلك الذي ذكرتم من التقسيم للاشتراك اللفظي كقصة العرض  
 يتوقف على الوضع والعلم ويختلف باختلاف اللغات ولا يمكن  
 القول والقول المنسوب الى افلاطون بان الوجود في الحقيقة والكل هو واحد  
 واختلف من يقولون بالاشتراك لفظيا بين الواجب الممكن مشترك  
 المشترك كلها وهذا القول لم يذكره احد من اقدمي الفلاسفة وهذا  
 لجهالة لم يلتفت اليه المصنف وقد ذهب الى هذا القول الخفيف بعض  
 الفضلاء الامريين وعلى ما نقل عنده اعتقد ان الوجود

البدعي

البدعي متفق من اسمها ان يقال ان الوجود من الموجودات  
 الخارجية ولكن يتبعها المجهول لو كان الله وجودا لم يكن التركيب قال  
 انه تعالى متفق وليس بشئ وجودا وليس بموجود وحسب ان  
 اطلاق الشئ والوجود على نفس الامر لا على سبيل الاشتراك  
 اللفظي واعتقد ان كل ما اشبهه انما اعتباري عقلي كالوجود  
 والوجود والكلية والجزئية والمجسبة والفصلية والقوية  
 والتجديد والمجهول والعرضية وغيرها من الاعتبارات  
 موجودات عنده وامور خارجة ولا ريب ان هذه المذاهب  
 عقلي من البدعيات فعلى هذا نفى الوجود عن اسمها لانه لا  
 له ولا ينضم من اشياء الوجود والشئ عنه تعالى مخالف وانما ذكرتم التركيب لانه في الوجود  
 لضرورة الدين والاحتجاج الواردة عن الاعية الطاهرين  
 والعجب كل العجب انما استشهد على المذهب الخفيف  
 بقوله الصادق المصدق عليه السلام حين قال  
 السائل فقد جدوده اذ انبت وجوده فقال عليه السلام  
 له احدث ولكن انبتة اذ لم يكن بين الاثبات والنفى  
 منزلة ولا شك ان هذا الكلام يدل على خلاف مذهبنا

هذا الذي غايته الوهم  
 لان اشكاله

هذام



لان حاصل معناها انه لو لم يكن تثبت ثبوت الزعم فيه  
 لعدم المنزلة بينهما فان ثبت عليه السلام بهذا الكلام  
 تعاقبتا هو مرادف الوجود ثم اكد عليه السلام هذا  
 المعنى في هذا الحديث بقوله لا رتبة وما رتبة وهو شيء  
 محققه الشبهة وقد ورد في اثبات الوجود الشبهة  
 لتعاقب عدة احاديث منها ما رواه محمد بن بابويه في  
 في كتاب التوحيد في باب الرد على التنويه والحديث  
 طويل ونحن نذكر موضع الحاجة منه قال عشتاق  
 فكان من سؤالا الزنديق ان قال فالدليل عليه قال  
 ابو عبد الله عليه السلام وجود الافاعيل التي دلت على ان  
 صانعها صانعها الا ترى انك اذا نظرت الى بنا وشيئين  
 علمت ان له بانبا وان كنت لم تر الباني ولم تشاهده  
 فاهو قال هو شيء بخلاف الاشياء ارجع بقول شيء  
 لاثبات معنى وان شيء حقيقة الشبهة لا فواله قال  
 السائل فيقد حدة انه اذا ثبت وجوده قال ابو عبد الله  
 عليه السلام لم اعهده ولكن اثبتته اذ لم يكن بين الانبياء

والنفي

والنفي منزلة قال السائل فلما ثبت وما رتبة قال لا  
 يثبت الشيء الا بانثبته وما رتبة قال السائل فكيف  
 لان الكيفية جهة الصفة والاحاطة ولا يكون لا بد من  
 من جهة التعطيل والشبهة لان من بنفاه انكون ورفع  
 رتبة وابطله ومن بنفاه غير فقد اثبت بصفة  
 الموضوعين الذين لا يستحقون الربوبية الاخر الحديث  
 وفي كتاب التوحيد في باب حدث العالم في حديث  
 طويل مسند عن امير المؤمنين عليه السلام في صفات  
 الله موجود لا بعد عدم فاعل لا باصطرا ثم قال بعد  
 كلام سبق الاوقات كونه والعدم وجوده والابتداء  
 ان له علما وفي التوحيد في باب ادنى ما يجوز من معرفته  
 وفيه مصنف باسناده عن الفقيه بن يزيد عن ابي الحسن عليه  
 السلام قال سالت عن ادنى المعروف فقال لا امر ان يانه لا اعرف  
 شبه له ولا نظير وان قد تم مثبت وجود غير تقديره  
 ليس كشيء شيء وروي فيه ايضا بسند خطبة طويل  
 خطب بها امير المؤمنين عليه السلام بعد موت النبي صلى

بغير  
 تقديم  
 الفصول  
 الفقرات  
 الثالث  
 اعلم  
 في  
 السجدة



بسبعين ايام وذلك حين فرغ من جميع القرآن فقال  
 الحمد لله الذي اعجز الالهام ان تنال الا وهو قوله  
 بعد كلامه ان قبل كان فعلى تأويله ان الوجود وان  
 قبل لم ينزل فعلى تأويل العدم وروى ابن بابويه في حقه  
 بسند عن وهيب بن وهب القريش عن ابي عبد الله عليه السلام  
 الصادق جعفر بن محمد عن ابيه جعفر بن محمد عن علي الباقر  
 عليه السلام في قوله تبارك وتعالى قل هو الله احد قال  
 قل اي اظهر ما اوجبت اليك وتبين ما بيننا وبينك  
 التي قلنا اهل الكعبة يهودى بها من التي السبع وهى  
 وهو اسم مكنتى وعشاره الا غايب والهاء تذكير على معنى  
 ثابت والواو اشارة الى غايب عن الحواس كلامه  
 قولك هذا اشارة الى الشاهد عن الحواس وذلك ان  
 الكفار ينهون عن التهم بحرف اشارة الشاهد  
 المدرك فقالوا هذه الهة المحسوس المدرك بالحواس  
 فاشهدت بالحمد لله الذي يدعى اليه من نراه ونشعر  
 ولا ناله فيه فانزل الله تبارك وتعالى قل هو الله احد قالوا

نفي

عند

تثبت

تثبت الثابت والواو اشارة الى الغايب عن ذلك لا بصا  
 وليس الحواس والله تعالى عن ذلك بل هو مدركه الا بصا  
 وصديق الحواس وروى ايضا في التوحيد بسند عن  
 عبد الله بن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام  
 اثباته في نفسه فذهب الاثبات بنسبة لا يجوز وذهب  
 النفي لا يجوز والطريق في المذهب الثالث اثباته  
 بنسبة روى ايضا بسند عن ابي عبد الله عليه السلام قال بعد  
 كلامه واعلم حرك الله ان المذهب الصحيح في التوحيد  
 ما نزل به القرآن من صفات الله عز وجل فاتفق عن الله  
 البطولات والتشبيه فلا نفي ولا تشبيه هو الله الثالث  
 الموجود وهو الله تعالى يصنعون ولا تعدل القرآن فضل بعد  
 البيان وفيه ايضا بسند عن محمد بن عيسى عن ذكره  
 قال سئل ابو جعفر عن السلام الجوزان يقال ان الله عز وجل  
 شئ فاذنهم يخرجون الحدين حدا تعطيل وحد التشبيه  
 وروى فيه ايضا بسند عن عيسى بن عبيد قال قال  
 ابو الحسن عليه السلام ما تقول اذا قيل لك اخبرني عن الله

تثبت ونزهة النفي  
ومذهبهم



هو ام لا شيء فالقول ان قد اثبت الله عز وجل نفسه شيئا  
يقول قل اني اكبر شهادة قل الله شهادتي وبكم فاقول  
ان شيء لا كالا شيئا اذ في نفي الشئ عنه ابطاله ونفيه  
فان صدقت واصبت لم فاذا الرضا عليهم السلام في الوجود  
ثلاثة مذهب نفي وتثبيته لا يجوز لان الله عز وجل لا شيء  
شيء والسبيل في الطريقة ان لا اثبات به تثبيته **فصل**  
في الوجود الذهني لا شيء له ان النار لها وجود يصدر  
عن النار هاهنا الاضائة والحرارة وغيرها وهذا الوجود  
يسمى وجود اعتباريا خارجيا واصلا وهذا لا يخرج منه انما النزاع  
ان النار لها سوى هذا الوجود وجود اخر لا يرتب  
عليه تلك الاحكام والاثار ولا وهذا الوجود الاخر يسمى وجودا  
ذهنيا وطلبا وغير اصل واجه مقتبوه من الفلاسفة بوجه  
وعندي ان ينبغي لا يحتاج الى دليل لانه يعلم بالضرورة  
ان فينا قوة ذلك كما نتصور وغير ماله وجود في الخارج  
وبما ليس له وجود في الخارج كالممتنع واجتماع النقيضين  
وتحكم عليهما باحكامه ونجد عند التصور حصول

واثبت بغير تثبيته  
فذهب النفي لا يجوز  
ومذهب التثبيته

ال

للتصور

هذا الحصول

التصور في انفسنا ولكن لا نعرف نحو الحصول كيفية و  
يسمى وجودا ذهنيا ووجودا علميا ووجودا ظاهريا وما يشع  
المعلق والمفهومات والطلقة وتحكم عليهما وليست  
عاقلة في وجودها وثبوتها في غير الذهن ولكن لا يستبعد  
من الشئ الا شعري ومن تبعه الحكم بوجودها في الخارج  
فان يجوز ما هو اعظم وابعد لا يجوز الروي على الله مع  
كونه مجرد غير ممكن منزها عن الكون في جهة وهكذا  
جوز ان ترى الروايج والاصوات بالعين وان يرى اعي  
الانسان هو مدينة من مدائن المغرب بقرصين وهو مصر  
من امصار المشرق والله يحدر من بناء الى اخره يستقيم  
وانكار هذا الوجود انكار للبدن واجه المنكروين وهم جهو  
المسكين من العام بوجهين الاول لو اقتضى تصور النقيض  
في ذهنا لزم كون الذهن حارا باردا مستقيما معوجا لانا  
اذا تصورنا الحرارة حصلت الحرارة في ذهنا ولا معنى  
لحار الا ما قامت به الحرارة وكذا الحال في البرودة والاستقفا  
والاعوجاج لكن هذه الصفات منتفية عن الذهن  
بالضرورة وايضا يلزم اجتماع الضدين اذا تصور الضدان



مع الثاني ان حصول حقيقة الجبل والسماء مع غلظها في  
 ذهنتنا لا يعقل والجواب ان الحاصل في الذهن صورة  
 وما هي موجود بوجود ظلي لا هو عينه موجودة  
 بوجود اصيل والمخار ما يقوم به هو غير المخرارة فلا يلزم  
 انصاف الذهن بتلك الصفات المنقضية والا اجتماع  
 الضدين لان التضاد من احكام الاعدان والهويات  
 دون الصور والماهيات وان الذي يتبع حصوله في الذهن  
 هو هو الجبل والسماء وغيرهما من الاشياء العظيمة  
 فان مهيئتها الموجودة بوجود خارجي يتبع ان يحصل في  
 اذهانتنا واما مفهومها وما هيها الموجودة بالوجود  
 الظلي فلا يتبع حصولها في الذهن اذ ليست بصفات  
 تلك الهويات وبالجملة فالصور الذهنية كلها كانت  
 كصور العقولات او جزئية كصور المحسوسات خالفة  
 للارضية في اللوام وما ذكر استثناءه هو حكم الخارج فصل  
 في ان الوجود نفس المهيبة او جزؤها او زايديها  
 وفيه ثلثة مذاهب اذ لم يكن يقال احد بان الوجود  
 جزء المهيبة فاما يكون نفس المهيبة في الكل اي الواجب

والمكن

والمكن جميعا وزايديها في الكل او يكون نفس المهيبة في  
 الواجب وزايديها في الممكن او بالعكس وهذا لا يستلزم  
 الاخير لم يقل باحد فانحصرت المذاهب في ثلثة احدها  
 ان نفس الحقيقة في الكل اي الواجب والممكنات كافة وهي  
 قولنا بالحسن الاشعري والي الحسن البصري المعقول واثباتها  
 عنهما ونسكوا بوجه ثلثة الاول لو كان الوجود زايديا  
 على المهيبة كان المراد من حيث هي غير موجودة اي اذا  
 عبرت المهيبة في حد ذاتها مع قطع النظر عن جميع ما هو  
 خارج عنها لم يكن موجوده فكانت معدومة اذ لا واسطة  
 بينها فلو لم يجد من انضمام الوجود اليها وفيما لها انصاف  
 المعدوم الذي هو المهيبة بالوجود وان تناقض اذ يكون  
 المهيبة حينئذ معدومة موجودة معا والجواب من وجهين  
 الاول بالنقض بباب الاعراض الزائدة على معدوداتها  
 فيقال لو كان السواد مثلا زايديا على الجسم كان الجسم من حيث  
 هو غير اسود فاذا انضم اليه السواد لزم انصاف الجسم  
 الذي ليس باسود بالسواد فيلزم ان يكون ذلك الجسم



اسود وليس باسود معاد الزناقص والثاني لطلهوان  
 للهب من حب هي لا موجودة ولا معدومة فاذا اعتبرها  
 الوجود كانت موجودة واذا اعتبر معها العدم كانت معدومة  
 فلا يلزم الشاقص والوجع الثاني قيام الصفة الثبوتية  
 بالشئ فرع وجوده في نفسه ضرورة ولا شك ان الوجود امر  
 ثبوتي فلو كانت الوجود صفة لابد فائده بالمهية لزم ان يكون  
 قبل قيام الوجود بها لاجل وجوده فيلزم كون الشئ موجودا من  
 ويلزم تقدم الشئ على نفسه ويعود الكلام في ذلك الوجود السابق  
 بان يقال لو كان الوجود السابق صفة فائده بالمهية لكان لها  
 قبل قيام هذا الوجود بها وجود ثالث وتبطل سلسلة الوجودات  
 الى ما لا نهاية وهو متعطل الجواب ان الضرورة التي ادعى بها  
 انها هي صفة وجودية هي غير الوجود فاما الوجود فالضرورة  
 فيه على عكس ذلك لانها تعضي باسناد مسبوقه بالوجود  
 للزوم كون الشئ موجودا من قبله وللزوم تقدم الشئ عليه نفسه  
 او تسلسل الوجودات والتحقيق في الجواب ان يقال للضرورة  
 تحكم بان صفة ثبوتية اي موجودة في الخارج قيامها بالموصوف  
 فرع وجوده فيه وليس الوجود صفة موجودة في الخارج بل امتياز

كله

عن

عن معروضه انما هو في العقل وحده فلا يكون منه رجاء  
 ذلك الحكم الضروري والوجه الثالث ان الوجود لو كان  
 زائدا لكان له وجود اخر وتبطل سلسلة الوجودات والجواب  
 المنع لان الوجود من العقول لا انشائية فلا يكون موجودا  
 في الخارج فلا يلزم التسلسل وثاني ما ان الوجود نفسية  
 الواجب وان زاد في الممكن وهو قول الفلاسفة واتباعهم  
 وتكفي على زيادة على المهية في الممكن بما سبق في الالزام الثالث  
 وتكفي على كون نفس هذه الواجب باز لتمام وجوده بهتبه  
 لكان زائدا على ما يحتاج اليه والاضاعية والمحتاج الى الغير  
 ممكن فائده وليس غير المهية الواجبة والامكان وجوده  
 الواجب معلوم لا غير فلا يكون الواجب واجبا فتلك  
 العمل المهية الواجبة والعمل متقدمة تقدمها ذاتيا على  
 العقل المعول بالوجود فتقدم المهية الواجبة على الوجود  
 بالوجود وانحال لما مر من الوجود من لزوم كون الشئ  
 موجودا قبل وجوده وكونه موجودا من قبله والتسلسل في الوجود  
 والجواب انه لا نسلم للزوم الاحتياج والامكان على تقدير



الزيادة بالخلق ان لا يلزم لان الوجود من المعقولات الثاني  
 التي ليست من الامور الخارجية ولزوم الاحتياج والا  
 مكان على تقدير كونهم الامور الخارجية وثالثها انه لا يزيد  
 على الحقيقة في الممكن والواجب جميعا فهناك الجنات الاولانية  
 لا يبدى الممكن لوجوده او حصرها او جبرها الاولانية  
 كان الوجود نفس المهيبة بما افاد حمله على ما فائدة  
 معتوية اصلا بل كان يعد هذا وكان قولنا السوي  
 موجود مع كونه مفيد فائدة معتد لها لقولنا السوي  
 ذو سواد والوجود ذو وجود والثاني ان لو لم يكن الوجود  
 زائدا على المهيبة لكان اما نفسها او جزءها والا ول  
 باطل لان الوجود مشترك لما تزدون المهيبة لان حقائق  
 الموجودات تتخالف بالضرورة وما يقول المصنف من  
 ان الكل ذات واحدة تنعقد لجلب الاوصاف كلام  
 يخفف حكم العقل بالبدعية بطلانه وخلافه و  
 سيجي انشاء الله ببيان بطلانه وخلافه في المقالة  
 والبحر الثاني ان الزيادة على الحقيقة في الواجب واستدلوا على

بوجه  
 الوجود

ان  
 بوجه اوجهها الوجوب الذاتي اضافته يقتضي في  
 الواجب طين احدها الماهية والآخر الوجود من  
 المهيبة ولا يخفى ان كلام القائلين بالعينية والزيادة  
 لا يخلو من اجال مع الهضم اطالوا الكلام في تحقيق هذا  
 فينتهي ان ثاني بيان كاف شاف يبين به ما اجملوا  
 ويظهر المذهب الحق من المذاهب اقوالا خفي على  
 صاحب الفطرحة الصحيحة ان الوجود الذهني ثابت والكاله  
 نشأ عن بلاهة نامه وغفلة عظيمة وكذا لا يخفى عليه ان الوجود  
 من المعقولات الثانية والذي في الخارج هو الانسان  
 والسواد وغيرهما من الحقائق فهذه المهيبة موجودة  
 عينية متصلة بالوجود واما الوجود والشئيه فلا تاكل  
 لها في الاعيان بل هما من المعقولات الثانية التي تعرض  
 للمعقولات الاولى من حيث انها في الارض ولا تجادى  
 لها امر في الخارج وقد صرح بما ذكره من ان الوجود من  
 المعقولات الثانية التي لا تجادى لها امر في الخارج ابن  
 سينا في نشأته اعلم ان من لم يثبت الوجود الذهني كاللحم

لان الموجودات  
 من امتناع انفكاك الوجود

بين



قال ان الوجود الخارج عن المهيبة مطلقا ومن انبث  
 قال الوجود الخارج زائد على المهيبة الممكنة وفي المهيبة الواجبة  
 اختلفوا فانهم سفلوا بانهم حكموا بالعينيه وضموا  
 بالزيادة من ادخل في الوجود زائدا مع اننا في الوجود الذي  
 لم يكن على بصيرة في دعواه ولا يخفى ان مرجع كلام الاشعري  
 في العينيه الى نفي هوية الوجود في الذهن والخارج واما نفيه  
 في الذهن فن حيث نفي الوجود الذهني واما نفيه في الخارج  
 الخارج فن حيث لم يثبت في الخارج شئ سوى المهيبة وذكر صاحب  
 المواقف في بيان محال النزاع بين القائلين بزيادة الوجود والاخرى  
 القائلون بالزيادة كقولهم هذه عبارة مع الشرح والتحقيق  
 ان هذه الوجود التي استدلل بها على كون الوجود زائدا على  
 المهيبة الممكن انما تغيب تغاير المفهومين اي مفهوم الوجود  
 ومفهوم السواد مثلا دون تغاير الذاتين اي ذات  
 الوجود وذات السواد والتميز اما وقع فيه اوجه تغاير الذاتين  
 لا في تغاير المفهومين فان هذا لا يقول مفهوم السواد هو  
 بعينه مفهوم الوجود بل يقول العاقل ان ما صدق عليه السواد

القائلون بالزيادة  
 كقولهم هذه عبارة مع الشرح والتحقيق

من الامور الخارجيه هو بعينه ما صدق عليه الوجود  
 وليس لها اي الوجود والسواد هويتان متميزتان في الخارج  
 يقوم احدهما بالاخرى كالسواد القائم بالجسم فان السواد  
 هوية متميزة عن هوية الجسم بحسب الخارج وقد قامت  
 الاولى بالثانية وما ذكر من ان ما صدق عليه الاخران  
 ليس لهما هويتان متميزتان هو الحق المطابق للواقع  
 والا لكان للهيبة هوية متميزة في الخارج مع قطع النظر  
 عن الوجود وكان الوجود ايضا هوية اخرى حتى يمكن  
 قيامها لهوية السواد في نفسها الخارج كما ان الجسم هو  
 خارجية مع قطع النظر عن السواد والسواد هوية اخرى  
 حتى يمكن قيام السواد بالجسم الخارج فكان لهما اي للهية  
 قبل ان يعلم الوجود اليها وجود فيلزم ما مر من التحديد  
 وهو معنى الكلام الشيخ في الحسن الاشعري ونحو ذلك  
 لانه يدل على امتناع كون الوجود متميزا للجسم بعينه  
 الهيئات الموجودة ثم اورد الشارح عليه بحثا واردا  
 قال فيجب لان ما ذكره يدل على ان الوجود والوجود

احدهما هو ما صدق عليه

الهيبة

انضمام



لا يتمايزان في الخارج كتمايز السواد لان هذا لا يتلزم ان يكون  
هو به الوجود في الخارج عين هو به الوجود كالسواد متلاشي  
ما يكون ما صدق عليه احدهما هو عين ما صدق عليه الاخر  
بما صدق عليه الاخر ليجاز ان يكون صدق عدمه الا  
بان لا يكون الوجود هو به خارجي لكونه من المعقولات انما  
كيف ولو وجد الوجود بالسواد ذاتا في الخارج لكان محمولا على  
تلك الذات موطنات كالسواد ولم يكن ايضا لم يكن لاحد  
شك فان الوجود موجود كما لا شك في ان السواد موجود  
وبالحجة فالهوية الثانية في الاعميان هو به للسواد والوجود  
عارض لهما ويتنازعان في العقل فليست فاشق منه الوجود  
المحمول على تلك الهوية بالمواطاة فهذا القدر سلم واما ان  
تلك الهوية ذات الوجود ومهيبة للمتعينة كما هي ذات  
السواد ومهيبة فممنوع انتهى واما الفلاسفة القائلون  
بالوجود الذهني لا يهبطون الى ان الوجود من المعقولات  
الثانية المدعى للعينية فان كان مرادهم بان الوجود  
عين ذات الواجب ما ذكره صاحب الموقف في تأويل قوله

الاشعري بالعينية من ان مراد الاشعري بالعينية انه  
ليس في الخارج للهوية هو به والوجود هو به اخرى كما لو انه  
انفائده عليهم ما اورد شراح الموقف عليه وان كان  
مرادهم ان الوجود العام المشترك عين ذات الواجب  
في الخارج فهو يدعي البطلان وان كان مرادهم ان وجوده  
لخاص الذي هو خصه من الكون المخصوص للواجب  
عين ذات في الخارج فهو ايضا ظاهر البطلان لان الوجود  
لخاص بهذا المعنى من المعقولات الثانية فكيف يجوز  
ان يكون عين ما كان من الاعيان الخارجية وان  
كان مرادهم ان وجوده الذي من المعقولات الثانية  
ليس له متناه انتزاع سوى الذات وليس باراء الوجود شي  
في الخارج فيخرج على هذا ان يكون وجوده الممكن ان يصاحبه انتم  
فالفرق لا وجه له وان كان مرادهم بالوجود لخاص ذات  
الواجب كحسبه جماعة من المتأخرين فيعرفون  
وجود الواجب عين ذات في ذاته ذات الواجب عين ذات  
الواجب وهو كلام غير مفيد لا يصدر عن ذي راي



سديد مع ان اطلاق الوجود على الذات ليس مطابقا  
 للغة العرب ولعلهم الذي اسندوا به على غيره الوجود  
 باي ان يكون مرادهم بالوجود الذات وان كان مرادهم  
 ان وجوده الخاص الذي هو من المعقولات الثانية عين  
 ذاته في الذهن اي العقل لا يميز في الذهن بين المهيبة  
 والوجود فهو ظاهر البطلان فانا نعلم ان الواحد وغير  
 الواحد يتصوران مهيبة للصانع فيحكم بوجوده الواحد  
 بالدليل والبرهان وينبغي غير الواحد فعلم الفرق بين  
 وجوده ومهيبة فذهب الحق في الوجود عند اصحاب  
 القطر الصحيح من اصحاب الائمة الطاهرين عليهم  
 الصلوة والتحيات في وجود من المعقولات الثانية عامه  
 وخاصه وزايد في الذهن على المهيبة وليس بالزاد في الخارج  
 شئ في الخارج لا عين المهيبة ولا زائد على العدم كونه في الخارج  
 فان قيل على وجه المجاز وجود الواجب عين ذاته في الخارج  
 بمعنى نفي هويته الوجود في الخارج فهو بهذا المعنى عين الممكن  
 ايضا فلا فرق بينهما فخصنا ان المعلوم ثابت اولا

وعلى

وعلى المتقويين اما ان يثبت الواسطه بين الموجود  
 والعدم وهو الحال اوله فخصه اربع احتمالات  
 الحيل واحد منها طائفة الاحتمال الاول العدم ليس  
 بثابت ولا واسطه ايضا وهو مذهب اصحاب القطر  
 السليم فاما من شأنه ان يعلم اما ان لا يكون له تحقق  
 في الخارج او يكون والاوه هو العدم في الخارج وكذا  
 هو الوجود في الخارج والثاني المعلوم ليس بثابت  
 والواسطه امر ثابت وهو القول المنسوب الى الباقين  
 وبعض المعتزله وامام الشيعه اولاهم افرج بالمعلوم  
 عليهم السلام اما لا تحقق له اصلا وهو العدم اوله تحقق  
 اما باعتبار ذاته لا بتبعيته الغير وهو الوجود  
 او باعتبار غيره وتبعاله وهو الحال وعرفوه بأنه صفة  
 لوجود الموجود ولا معدوم والثالث العدم ثابت  
 ولا واسطه وهو الذي منسوب الى اكثر المعتزله فالعلم  
 على ايراهيم اما لا تحقق له في نفسه بوجده وهو الثابت الثاني  
 للموجود والمعدوم الممكن والرابع العدم ثابت والثالث

اصلا وهو في السوي  
 الممتنع اوله تحقق في نفسه  
 صريح



ايضا ثابت وهو الحق المنسوب الى بعض المعقول فيقول  
الكائن في الاعيان اما ان يكون له كون بالاستقلال  
وهو الموجود او يكون له كون بالمتبعية وهو لخال  
وهذه الاقوال سوى ما اختارناه بديهي المبدأ لان  
فان المعدوم شيء ام لا فنقول عن غير الى  
الصين البصري والى الخيال العلافة الكلي وبتبعيته <sup>التي</sup>  
من لا نقول ان المعدوم المكون شيء بمعنى انه ثابت متقرر في  
الخارج منفكاً عن صفة الموجود فان المعية عندهم غير الوجود  
وبمعوضه له وقد تخلو عندهم كونها متقرره متحققه في  
الخارج والمنفك منفك لا تقرر له اصلاً اتفاقاً ومنه  
الاشاعره فقالوا المعدوم المكون ليس بشيء كالعدم  
المتن لان الوجود عندهم نفس الحقيقة فرفع الوجود <sup>للمعقولة</sup>  
عندهم فلو تقرر بت الوجود منفك عن الوجود لكانت موجود  
ملازمة معاً فلا يمكن القول بان المعدوم شيء وبما قاله الفلاس وان قالوا ان  
الوجود على المعية المكنة وبما قاله الشيخ لانهم قالوا بالضرورة ان المعدوم لا تقرر له  
والهبة لا تشارك الوجود فلا يطلق عليه شيء لان الشيء مساوي الوجود وتساوي  
فهذا الذي عندنا من غير الصريح لا يثبت ان الوجود لا يستدل به عليه في الوجود

ثبوتات

ثبوتات وما يطلق العقل له من القول قوله تعالى خلقناك  
من قبل ولم تكن شيئاً **فصل** في بحث لفظي في معنى  
لفظ الشيء قال الاشاعره هو الموجود وقال الجاحظ <sup>الشيء</sup>  
من المعقول هو العلوم وقال ابو العباس هو القديم و  
يجاز وقال التهميه هو الحادث وقال هشام بن الحكم  
هو الجسم وقال ابو الحسن البصري والنصيبين من المعقول  
البصره هو حقيقة الموجود ويجاز في المعدوم والحق انه  
حقيقة في الوجود سواء كان وجوده خارجياً او ظاهرياً  
عليه فان اهل اللغة في كل عصر يطلقون لفظ الشيء على  
الموجود ليس بشيء انكروه ولا يفرقون بين ان يكون الموجود  
قدماً او لاحقاً او عرضاً او قولاً تعارض خلقك من قبل ولم  
تكن شيئاً في إطلاق حقيقة على المعدوم وقولهم والشيء على  
كل شيء قد يربط في اختصاصه بالقديم وقوله ولا نقول لشيء اني  
فأعلى ذلك يدل على إطلاقه على العلوم وفي اختصاصه بالجسم  
وما تواتر عن اهل البيت عليهم السلام من انه نعم شيء لا كل شيء وقوله  
ليبدأ لكل شيء ما خلا الله باطل في اختصاصه بالحادث **فصل**

والتوقيف الموجود



في غير ذلك المهيبة عما عداها اعلم ان لكل شئ كليا كان  
 اوجزا حقيقة هو بها الحقيقة الجزئية فشيء هو الحقيقة  
 الكلية فشيء هيبة والانسان مثلا من حيث هي انسانه  
 ليست الا انسانه فليست مجردة ولا معدومة ولا واحدة  
 ولا كثر ولا شئ يتقابل على معنى ان شئنا ما ليس نفس  
 تلك المهيبة ولا داخلها الا على معنى انها ليست متضمنة  
 منها فاما يتخيل خلوصها من المتقابلات اذ لا بد لها من  
 انصافها بل احد من المتناقضين بل هذه الامور رابعة على  
 هيبة الانسان فيكون الانسان مع الواحد واحدة  
 اوسع الوجود موجودة ومع العلم معدومة المهيبة  
 اذ اخذت مع قبله ابد على ما يسلطه بشرط شي ووجودها  
 في الخارج فلا شك فيه واذا اخذت المهيبة بشرط الخلق  
 عن الواقع سميت مجردة وبشرط لا توجد في الخارج  
 بالضرورة وهل توجد الجزئية في الذهن قيل توجد لان  
 وجودها في الذهن لانك تحكم على مجردة باستحالة الوجود  
 في الخارج ولا تحكم على شي الا بعد تصور وجوده في

هو

من الكثر كثرية مع

من العوارض والحق  
انها توجد في الذهن

الكل  
الخارج

الذين ليس من العوارض بل العارض ما جعله الذهن لها  
 قبله واغنى عن وصفه لها واذا اخذت المهيبة من  
 حيث هي مع قطع النظر المقابلة للعوارض والتجربتها  
 سميت مطلقة وبلا شرط وهذه اعم من الاولين و  
 نقل عن افلاطون انه قال يوجد من كل نوع فرد مجرد  
 عن جميع العوارض الزايدة لا يتصرف اليه فاد  
 اصلا قابل للتقابل والاحتج عليه بان الانسان قابل  
 للتقابل والالم تعرض لفيكون مجرد احد الكل ان  
 ما يكون معروضه البعض يتخيل ان يكون قابلا للتقابل  
 وانت قد علمت ان مجرد لا وجود له في الخارج بل يتصور ان  
 يكون موجودا فيه واستدل به على مدعاه في غاية  
 الوهن لان القابل للتقابل له المهيبة من حيث  
 هي في ذاتها في حد ذاتها قابل للتخصصات المتقابله وما  
 ويجوز فرد من هيبة الا انسانه يكون قابلا للتخصص زيد  
 وعمر وفقر وري البطالة لا يستحال ان يكون الواحد المعين  
 منصفها بالصفات المتقابله في زمان واحد وان اراد

كون



بفرعها المهيبة المعقدة بقيد المحرقة فان افتران الجرد بالقبو  
 التي اعتبر خبره عن باصرى البطلان ايضا وادنى  
 صاحب الاستدراك في تاويل كلامه ان لكل نوع من الالاف  
 والمركبات والبسيط العنصري ومركباتها امر من عالم  
 العقول مجرد عن المادة فاما بناءه يدبر ذلك النوع وتفيض  
 عليه كالآلة وسماه رب النوع وهذا الثاني اجماع كوني في غاية  
 البعد وغير محتمل الكلام اطلاق كلام تخيف وراى ضعيف  
 وقول غير دليل ثامن مخافة راي قائل فصل المهيبة اما بسيط  
 لا تلتزم من عدمه امور صحيحة مركبة تلتزم من عدمه امور وينتهي المركبة  
 الى البسيط والا كان مركبا من امور لاهاية لها وكلامها  
 يعتبر بالقياس الى العقل والخارج فصل احكام في هيبة  
 الموجودات الخارجية المكنة للعقول المعقولة المجمع من  
 بسيط والمركبات تلك مذاهب الاول ان العلوية  
 والثاني ان العالم متعلق بها مطلقا له بهيات البسيط ولا  
 بالمركبات بل تعلقت بالمجولية بوجودها والثالث انها  
 تعلقت بهيات المركبات دون البسيط والاول هو

والمفعول والمجولية  
 تعلقت بهياتها في البيا  
 والمركبات

الحق

الحق بل هو من البهيات دون البسيط عندنا  
 النقط الصحيحة لا تعلم بالضرورة ان الوجود من المعقولات  
 الثانية وليس في الخارج مع المهيبة شي يخاضى الوجود  
 وتعلم بالضرورة انه لم يصدر في الخارج عن الفاعل الخارج  
 الخالق عز شأنه سوى بهيات الموجودات المكنة وعواضها  
 الخارجية المتخذة ولا يمكن ان يخلق هذا على صاحب الطبيعة  
 السليمة وكذا تعلم بالضرورة ان المهيبة الموجودة في الذهب  
 مجعولة ولكن جاء عليها القوم الذرية التي تصور لها وكذا جال  
 الوجود في هومن المعقولات الثانية القوة العائدة  
 واستدل بعض المستدلين على مجعولية المهيبة مطلقا  
 بانزولهم يكن للمهيبة مجعولية ارفع المجعولية بالكلية لان  
 ما فرض كون مجعولهم وجودا او موضوعية المهيبة بالوجود  
 فهو ايضا مهيبة في نفسه والمعرض ان لا شئ من المهيبة  
 مجعولة فلا يكون حينئذ مهيبة المكنة والوجود بها ولا  
 انصافها بالوجود لمجعولة فصل الخاطئ فيلزم استغناء  
 المكن عن المؤثر والمذهب الثاني استدلال عليه من



من ذهب اليه من احباب النظر المتقدمة بانه لو كانت  
الاشياء مثل الجواهر لا يمكن ان تكون الا شبيهة عند عدم  
جعل الجواهر اشياء لان ما يكون اثر الجواهر يقع  
بارتفاعه قطعاً وسلب الشيء عن نفسه حالاً بهيئة الجواهر  
لا يمكن ان يتحقق في المعدوم في الخارج واما ما سلب عن نفسه  
فاذا ارتفع الجواهر في ذاتها او ايا ارتفعت الاشياء كذلك  
فصدق قولنا البتة ان الاشياء في الخارج ويكون صدق المسألة  
الخارجية بعدم الموضوع في الخارج وليس ذلك بحال و  
المذهب الثالث استدلال القائلين به بان البسيط لا يمكن  
ان يكون مجموعاً لان شرط الجعولية الامكان لاها في الخارج  
حينئذ الى الموتر والاجتناب اليه فرع الامكان والامكان  
لا يرض البسيط فانه كغيره لنسبة لا يتصور الا بشئين  
والبسيط لا شئين فيه فلا يتصور عروضة له والجواب ان  
المركبة البسيط بالنسبة له هي وجوده والامكان هو  
الهيبة البسيطة بالنسبة الى الوجود وعروضه ايضا  
بانه لو صح ما ذكره ولم يكن المركبات انما مجموعاً افر ليس

اشياءه

المركب

المركب المجموع البسيط وانه ينفي الى نفي المجموع له كغيره  
وهو لا يقولون به فصل الماهية كالانسان مثلاً لا قبل  
الشركة ولا يمنع حملها على كثير من دون التعيين المخصوص  
كغيره يجوز زيد فانه لا يمكن فرض اشتركة بين امور متعددة  
بالبساطة هذا التعيين غير المهيبة وقد اخبرنا في التعيين الذي  
هو غير المهيبة وباعتبار ما يمنع فرض اشتركاها اصل  
هو موجود في الخارج ام لا والاول مذهب المتعقبين وهو  
الحق لان حيز التعيين الموجود في الخارج وجز الموجود في الخارج  
موجود في الخارج بالضرورة وقال الكاتب المتأخر الثاني ان اردت  
المتعقبين معروض التعيين فلا نسلم ان التعيين جزء بل هو عام  
وجوده المعروض في الخارج لا يستلزم وجوده عارضة الا ان  
ان العارضة للموجودات الخارجية ليس موجوداً  
في الخارج او المجموع المركب من العارضة والمعروض  
فلا نسلم ان التعيين بهذا المعنى موجود فان من يمنع وجود  
التعيين كيف نسلم ان معروضه موجودات في الخارج  
ان المراد بالمتعقبين هو الشخص مثل زيد ولا ريبه لعاقل



في وجوده وليس مفهومه مفهوما الانسان وحده والا  
لصدق على غيره وان زيدا فاذن هو الانسان مع شئ اخر  
ففيه التعيين **فصل** اعلم ان نسبة المهيبة الى الشخصات  
كنسبة الجنس الى الفصل فكان الجنس مهيبة في العقل  
بجانب مهيبة متعددة ولا تعين شئ منها الا بضم الفصل  
اليه وهما اختلاف ذاتا وجعله وجودا في الخارج ولا يما  
يزان الا في الذهن كذلك المهيبة النوعية لجنس هو ايش  
متعددة فليس في الخارج موجود هو المهيبة وموجود اخر هو  
التخصص حتى يتكلم عنهما فز من ابل ليس هناك الا  
موجود واحد هو الهوية الشخصية وان العقل يفصلها  
الى مهيبة نوعية وتخصص كما يفصل المهيبة النوعية الى  
الجنس والفصل والاختصاص تمايزها في الوجود الخارجي  
بجوانبها واذ لها اذ لا تمايز بين المهيبة والمخصص ومن ههنا  
ظهور لا وجود في الخارج الا للاشخاص واما الطبايع والمفردات  
الكليية فيتعين بها العقل تارة من ذاتها واخرى من الاعراض  
المكتشف بها واما المبكورات القابلون بان التعيين امر عديم

استدلوا

استدلوا على عدم وجودهم بوجوب الاول ان لو كان التعيين وجوديا  
لنوقف انضمامه الى المهيبة على تميزها وتبنيها وتوقف على انضمام  
اليها فبذلك وجوب ان التعيين كالفصل ينضم الى المهيبة  
فيخصص حاله الا بضم الفصل الى حصته منها متميزة قبل  
الانضمام فيلزم الدور الثاني لو كان التعيين موجودا  
خارجيا لا بد ان يكون متعينا في نفسه وكل واحد  
من التعيين متأكد للتعينات الاخرى كونه تعينا  
ويتمايز عن ما يتعين اخر فيلزم ان ينقل الكلام الى  
ذلك التعيين الاخر والجواب ان التعينات متمايزة تلك  
المخصوصة ومفهوم التعيين الكلي المشترك يتفرع العقل  
من التعينات الموحدة لثبوت المتمايزة والاشتراف وهذا  
الامر العرضي لا يلحق الى ما به الامتياز ولا يلحق ان شيئا من  
المبكورات المذكورة من مبدئيات على كونه التعيين امر متمايز  
الى المهيبة في الخارج تماز افيه عنها وقد علمت انه ينقسم الى  
الخارجية ذاتا وجعله وجودا **حاشية** في بيان مطلق  
القول بوحدة الوجود اعلم انه يظهر مما بينا من حقيقة الوجود

الان معينان كل  
موجود محقق



والمهية بطلان مذهب المتصوفة المسلمين بالوجودية  
 القائلين بان الباري سبحانه وتعالى ليس غير الوجود الحق  
 من حيث هو وجود لا بشرط الاتعين ولا بشرط التعيين  
 وليس هو جوهر ولا عرض فان الجوهر له مهية غير الوجود  
 والعرض كذلك وليس يحتاج في امتيازها عن العلم بتعين  
 لا متناعا تشترطها في شيء وليس متعينا متغيرا عن عالم الال  
 رواح والاحياء بل هو مجموع العالم ونسبة الى اخر العالم  
 نسبة الكلي الطبيعي الى افراده ولا يشك ان هذا القول كثر  
 صريح وشرك واضح فانه قد ثبت بالليل العقلي والنقلي  
 ان ذات الباري شيء حقيقة الشبهة ولكن لا كاشياء  
 مبين لجميع الخلق ولا يشترط في ذلك بقاء الوجود  
 ليس الخارج شيء وهو غير موجود بل هو من المعقولات  
 الثانية ومن الامور الاعتبارية فلا يجوز ان يكون مؤثرا  
 خالقا بارزاه صوراعا لما قادر مريدا كارهوا الكلي الطبيعي بل  
 بلهيه لا وجود له في الخارج وعلى تقدير التسليم لا ينبغي عليه  
 الاثبات الخارج بل لا يترتب على الفرد والفرد لا يجوز ان يكون

عل

ر  
شياء

اش

اشرا للطبيعة مع القيد والضرورة لا يكون الشيء اشرا  
 لنفسه وايضا لو كان الامر كما يقولون من ان نسبته  
 تنسب الى العالم كنسبة الكلي الطبيعي الى افراد كان الله شيا  
 بالكليات الطبيعية وهو تكذيب لقوله نعم ليس كمثل شيء  
 وما نفي عن الشيء الا انه صلى الله عليه واله في التنبيه سبحانه  
 وتعالى فيكون ويلزم ايضا ان يكون ذات الباري من  
 البديهيات لان الوجود من اجلاها وهو لا مفروق  
 بينها ولذا قالوا ان تعالى من غير الظهور قد خفي عن ان  
 قد علم من الدين ضرورة ان كنه ذات الباري لا يعرف لاحد  
 سواء لم ادعي هو لا للجهة على هذا الكفر الوضوح المكاشفة  
 وزعموا ان هذا الاعتقاد حصل لهم من طريق الكشف  
 ولم ينكر عليهم في هذا الادعاء الجبر في الضعفاء وجوزوا  
 ان يكون الامر كما يقولون ولا ريب ان دعوى الكشف  
 في هذا كدعوى الكشف في ان ليس للعالم صانعا وفي  
 ان الله ثالث ثلاثة وفي انه تعالى ليس يعلم وفي انه ليس يقدر  
 نعم الله على ما يقولون علوا كبيرا لم اعلم ان جماعة ممن جمع بين

هـ



الفلسفة والنصوف لما روي ان الوجود المطلق مفهوم على  
 لا تحقيق في الخارج ولا افراد وضروثا هية والباري م  
 موجود في الخارج واحد لا تكثر فيه اختيار وطريقه اخرى  
 وهو انهم واحد يخفى وجود وجوده وعينه والتكثير في  
 الموجودات بواسطة الاضافات لا يتكثر الموجودات فانه  
 اذا نسب الوجود الى الانسان صار موجودا واذا نسب الى  
 الفرس صار موجودا اخر على هذا القياس وهذا القول ايضا  
 على ما حققناه باطلا فاما بيان الوجود من المعقولات الثانية  
 بنزاع العقل من كل مكن تحقيق في الخارج فعلى هذا وحده الوجود  
 لا معنى له ولا يلزم على هذا القول جواز انق الوجود على الله  
 تعاقبه من ضروريات الدين ويلزم ايضا ان  
 يكون الوجود من اسمائه نعو الله سبحانه تعالى لم يسم به  
 ولا نبيه ولا احد من اصحابه صلى الله عليه وآله وسلم  
 موجود بوجه هو عينه ان كان مرادهم ان ذات الله عين  
 الوجود البديهي فيرد عليهم اكثر ما يرد على القائلين بالقول  
 الاول وان كان مرادهم ان ذات الباري غير الوجود البديهي

حقيقه

حقيقه ولكن عينه مجازا باعتبار ان وجوده غير مستند الى  
 علو الباري على هذا التقدير موجود حقيقه بوجه على هذا  
 سائر الموجودات موجودة خاصة فلم يلزم وحدة  
 الوجود قال الفاضل الشيرازي الموعود بصدقه في الشرح  
 بعد ما اختار في واحدة الوجود طريقه في الدين وامثاله  
 واتباعه ليس فيما ذكره بعض اجلاء العلماء وسماه اذواق  
 المناهين من كون موجودات الاشياء والمهيات بالانساب  
 الى الوجود من غير التدقيق اذ لا نشي من اذ وان المتنا  
 لان سبناه على ان الصادقين الى اهل حق المهيضة موجوده  
 وجودها الذي زعم انه اعتبار عيني من المعقولات الثانية  
 وقد علمت فساد ولو كان هذا وحده الوجود كما زعموا  
 كل من زعم ان الوجود الخاص الممكن امر اشراعي غير  
 حقيقي وان الواقع في الخارج هو المهيضة موحد توحيد  
 العرباء الالهيين وله ان يتخفى ما ادعاه هذا الجليل ولا يرى  
 الا بتسمية الامور اعتبارا بالانساب الى الجاهل حتى يكون  
 وجوده بغير معنى الزيد والامرفه سهل على ان في هذا الاطلا

بوجوده

معنى



فقط التي كلامه اقول قد عرفت بطلان وحدة الوجود لهذا  
 المعنى الذي اختارناه هذا الفاضل وسنأتي بعبارة اخرى  
 وبين جملة فسادها وبطلانها واستدل عبد الرحمن الخالقي  
 الذي هو من المتصوفة القائلين بوحدة الوجود المذاهبين  
 الى موجودية الوجود المطلق وان الواجب هو الوجود  
 المطلق بان موجود فانه لو لم يكن موجود لم يوجد شيء اصلا  
 والثاني باطل فالمقدم بيان الملة زمة ان المهيبة قبل انضمام  
 الوجود لا يكون ثبوت احداهما للاخر فان ثبوت شيء  
 فرع لوجود الثبوت له بالضرورة فاذا لم يثبت احدهما للاخر لم  
 يكن المهيبة معروضة للوجود كما ذهب اليه اهل النظر ولا  
 عارضة كما ذهب اليه القائلون بوحدة الوجود فلا يكون  
 موجودة فان ثبت هذه المقدمة خصوصية باطل الوجود  
 والمطلوب ان ثبوت الوجود لشيء هو غير صفه الوجود  
 فرع لوجود المذهب لو اما ثبوت الوجود لشيء فانه هو  
 حقيقة شرط لوجود المذهب له حين ثبوت الوجود لا قبله  
 ولا شك ان حين ثبوت الوجود لم يوجد بنفسه في الوجود

وبالمعنى

الوجود

البرهان بوجوده قطعا  
 فان كان الوجود ايضا  
 غير موجود

قلنا

قلنا التخصيص والاستثناء اما جريان في الخطا بيان  
 الظنية لا العقلية الصرفة لاسما الضرورية وايضا من  
 راجع وحدانية ونصف من نفسه ادرك ان انضمام امرين  
 معدومين في الخارج من غير قيامهما او قيام احدهما بوجود  
 خارج لا يجوز العقل بل يشهد بامتناعه واما بطلان التلا  
 فظاهر لا يحتاج الى البيان ثبت ان الوجود موجود واذا  
 كان موجودا واجب ان يكون وجوده بنفسه ولا تسلسل  
 فيكون واجبا لامتناع زوال الشئ عن نفسه ويلزم ان يكون  
 حقيقة واحدة للحقيقة تعدد البنى باضا فيها الى الهيئات  
 والا تعدد الواجب وقد يوهنوا على امتناعه انهم كلامه  
 وجيب عنه بانك لو تأملت فيما بيننا من ان الوجود من  
 المعقولات الثانية وان لم يكن بوجوده في الخارج وليس له  
 ولا يجوز له بل الموجود هو المهيبة بل انما هو الحقيقة المحمودة  
 الخارجية التي ينزع العقل منه الوجود ويمنع ان لا ينزع  
 منه في وقت من الاوقات وهو معنى وجوب الوجود  
 عرفت ضعف هذا الاستدلال وسنأتي ببيان

الشيء



منع الملازمة الثانية في بيان الملازمة الاولى فان  
ليس بشئ بل الوجود كون الشئ وحصوله وان سلب  
الشئ فنمحق عموم قوله فان نبوت شئ انشئ فرع لوجود  
المتبته ونقول ان الضرورة المسلم ان القيام على  
قيام البياض بالجسم فرع لوجود المتبته له وقيام الوجود  
بالمهية ليس على قيام البياض بالجسم بل الوجود بالمهية  
ليس على قيام البياض بالجسم بل الوجود امر عقلي اعتباري  
يتزعه العقل من الماهية الواجبة للاحاطة ومن الماهية  
الممكنة بعد مجيئها وخفقتها في الخارج وقوله التخصيص  
والاستثناء الخارجان في الخطايات الى اخره في هذا المقام  
غير موجبان التخصيص والاستثناء في امثال هذه المقام  
العقلي بخلاف ذلك وقوله وايضا من راجع وجانه الى اخره  
ايضا ضعيف فانه على ما بينا ان الوجود امر عقلي متزعه من  
الشئ المتحقق في الخارج فليس من قبيل انضمام العدد ومن في  
الخارج من غير قيامها او قيام احدها بالوجود خارجي حتى يثبت  
العقل بانها غير ثابت على ما بيناه من استدلال المستدل كون

الوجود موجودا وواجبا وكونه الممكنات موجوده  
بانتهاها اليه فلم يثبت المدعى وهو وحدة الوجود  
ان قوله ان الوجود موجود سفسط لان العقل الحكيم  
بالديهية ان الوجود غير الموجود والاحاطة احدهما  
على الوجود استدلال القصرى وهما من عدة مروجي  
التصور والقول بوحدة الوجود في شرح القصص  
على ان الحق هو الوجود المطلق وهو واجب بوجوه  
تتفقه ينبغي ان ناتي بها ونجيب عما ذكر اوله ان الوجود  
هو من حيث هو لا بشرط غير مقيد بالاطلاق و  
التقييد والاهو كل ولا جري ولا عام ولا خاص لا واحد  
بالوحدة الزائدة على ذاته ولا كثير بل يلزم هذه الاشياء  
بحسب مراتبه فمصدر مطلقا ومقيدا وكلما وجرىا وعاما  
وخاصا واحدا وكثيرا من غير حصول التغير في ذاته  
وحقيقته وليس بوجه لازم موجود في الخارج كذا في موضع  
او مهية لو وجدت كانت كذا في موضع والوجود ليس  
لكذلك وليس بعرض لانه عبارة عما هي موجود ليس



موجود بمعنى ان له وجودا ازيدا فضلا عن ان يكون موجودا  
 في موضوع بل موجودته بعينه وذلك لا ينافي ما في عقلا  
 او خارجا وليس مراد اعتبار الحقيقة في ذاته مع عدم المعنيين  
 وهو علم الاشياء باعتبار عمومته وانسياط على الهيات في  
 هو المظهر من كل شيء حقيقة وانتهى حتى قيل فيه انه بدعي لا حقي  
 من جميع الاشياء هي حقيقته فيصدق فيه ما في العلم  
 للخلق ما عرفنا الحق معرفتك ولا يخفى ان كلامه بهذا  
 منافي لما سبق من كلامه وما ينبغي ان يستفاد من كلامه  
 هذا ان الله مهيبة وحقيقته سوى حقيقته وانتهى  
 الحق والانيه والذي يستفاد من كلامه السابق انه  
 ليس له سوى الوجود حقيقة وكذا يستفاد من كلامه  
 الذي سيجي من ان المراد بالوجود ما يقابل العدم وليس  
 هو شيء سوى الانيه والحق وان قطعنا النظر عن لزوم  
 الشافض قلنا ان مراده بالوجود مهيبة بحوله ذات  
 وجود كما يستفاد من كلامه هي نافي ذلك قوله  
 بوحدة الوجود لان الحق تعالى هذا التقدير موجود

الذي هو الوجود لا ينافي  
 للوجود معنى سوى

لا وجود

لا وجود مطلق كما هو مذهب القائلين بوحدة الوجود  
 وهو منهم من يرون وسائطهم لا يخفى ان هو الذي انما  
 عن طريق البدعي خبطوا خبط عشواء ولم يذكروا  
 قولهم الاشياء بالوجود لان الوجود لو لم يكن لم يكن  
 شيء فلتخرج فهو مضمون مقوم بما يلحق هو عينها اذ هو  
 الذي تجليته مرانته ونظيره يصورها وحقيقته بافاده  
 سطريته وبين العدم كالا واسطريته بالوجود والمعدم  
 مطلقا لا صدر ولا مثل لا لهما موجودات في الخلقان و  
 منافيان فمردفوا الواجب الحق سبحانه وتعالى الثابت  
 بذاته المثلث للغير الموصوف بالاشياء الالهية للنفوت  
 بالنعوت الربانية المدعوي بالانبياء والاولياء  
 والحادثة للاشياء الخلقية وفيها مع اظهارها اياها  
 واعتدالها في القيمة الكبرى بوحدة وقهرها بها بالان  
 تعينها بها وساطتها وجعلها مثله شيه كما في عين الملك  
 لله الواحد القهار وكل شيء هالك الا وجهه وفي الصغرى  
 فهو من عالم الشهادة الى عالم الغيب او من صورة المصنوع

المتعارف

وجهه



في عالم واحد قائم للمراتب صور كماله ومظاهر استوائه  
صفاته التي لا تتغير قولنا ان قوام الاشياء بالوجود الى قولنا  
واسطره بينه وبين العدم كلام خفيف ضعيف فان  
المتفاد منه انه الوجود للمقابل الذي هو مقابل العدم  
قوام الاشياء ولا ريب ان الوجود المقابل للعدم معنى  
عقلي اعتباري متغير مع الماهيات المتشعبة فكيف  
يجوز ان يكون قوام الاشياء وقوله هو الواجب  
لحق بقيدان الوجود الذي في مقابل العدم هو الواجب  
لان الضمير هو راجع الى الموجود ولا ريب ان الوجود  
الذي في مقابل العدم امر اعتباري عقلي فمعنا فانه لما سبق  
من قوله واخفى من كل شيء بهينه وخفية كتم يخض وقوله والوجود  
للأشياء اختلف في ما الى اخره كلامه من لا عقل ولا لا في  
ايمان لا ولا دين فانه قد علم من طريق العقل بهداهته ومن  
الدين ضرورة ان ما سوى الله تعالى ذات منفصل  
مبانيه لذلك نعم واذ الله سبحانه في حفظه الاشياء  
ولكن لا كما ينبغي ان العالم القائل بوحدة الوجود

اختلافه

من الماهيات

من المتأخرين الفاضل الشيرازي المدعو عبد الله بن صرغ  
الاسفار والشواهد بان لوجود العام امر اعتباري  
عقلي ولكن لا افراد حقيقة عينيه ووجود الواجب اصل  
لحقيقة الوجود غير من الواجبات خليات وجه  
وجاهه وانعقد في كماله وان تعادله كجميع الماهيات الظاهرة  
والباطنة ولكن العرفاء عارفون بالادراك غيرهم غير  
عارفين به وبطلان هذه الاعتقادات وفسادها  
لا يخفى على من اراد معرفته بالدين ونسب انشاء الله بطلانها  
وفسادها وساده العرفاء القائلين بهذه المقالات الباطنة  
الفاصلة بين الدين وامثال من المنصوفة قال في الاسفار  
ان افراد مفهوم الوجود ليست حقايق متخالفة بالوجود  
حقيقة واحدة وليس اشتراكها بين الموجودات كما  
شتر الكليات الكلي ذاتية كانت او عرضية بين  
افرادها اذ الكلية والجزئية من عوارض الماهيات الاساسية  
والوجود كماله لا يكون كلياً ولا جزئياً واماله التعيين  
بنفس هويها العينية والخصايج التي تعين اخر اكمالها



كما لا يحتاج فيه وجوده الى وجود اخر لان وجوده  
ذاته وسببه من بحيث التشكيك ان التفاوت بين  
مراتب حقيقة واحده والتميز بين حصولها فها قد  
يكون نفس تلك الحقيقة حقيقة الوجود على الحقيقة بنفس  
ذاتها التعينات والتخصصات والتقدم والتأخر  
الوجوب والامكان والحيوية والمعنوية والتمام و  
النقص لا يبرز الا على اعراضها وتصوره يحتاج الى  
ذهن ثاقب وطبع لطيف اقوى من الاسطرلاب الكلي  
والمرئ معقول وحقوق التعينات والتسميات الحقيقية  
الوجود والمنتهى الذات بنفس ذاتها من البطولات  
كالاحتج على البعبع الارب وثلاثة ايضا ان حقيقة  
الوجود ليست كلية ولا جزئية ولا بعرف ولا عامة ولا خاصة  
وان كانت مشتركة بين الموجودات وقال هذا عجيب  
لا يعرف الا الراستخون في العلم والخطاف هذا كلام ظاهر  
البطالان فان ما ليس بكل لا يمكن ان يكون شئ كما بالقرن  
ولا في الشئ هذا الوجود لا يمكن تصوره بل بالذات

ولا تصور

ولا تصور مساوية له اذ تصور الشئ العيني عبارة عن  
معناه وانتقاله من حد العين الى الحد الذهني هذا يجري في  
غير الوجود واما في الوجود فلا يكون ذلك الا بصريح المتبادر  
وعين العيان دون اشارة الحد والبرهان وتقرير العباد  
والعيان واذا ليس له وجود ذهني فليس بكل ولا جزئي و  
لا عام ولا خاص ولا مطلق ولا مقيد بل يلزمه هذه الاشياء  
لجيب الدرجات وما يوجد من المهيئات وعوارضها  
وهي ذات امر مبطل لا يكون احسن ولا فضل ولا انصاف  
يحتاج في حصوله الى ضمنية قيد فضاء او عرض مصنف او شخص  
انتهى قوله ان اراد بالوجود معناه ان وضع له الفعلي  
وهو الكون والحق فهو من البديهييات بل من اجلاها  
فكيف لا يكون حاصله في الذهن وان اراد به معنى  
مجهول لكنه غير معروف عند اهل اللغة فاطلاق الوجود  
عليه ليس الا على بسبيل المجاز فهو على هذا التقدير ليس  
بوجود حقيقة بالمهية ذات وجود وقوله بل يلزمه  
هذه الاشياء ظاهرة الا بطلان لان العقل لا يحكم بان  
الامر الشخص المتخصص بالذات لا يكون له مراتب غير



الاشياء المذكور حسب مراتبه وقوله وما يوجد من  
المهيات يفيد ان المهيات موجودة مع انصرح بانها  
عقلية اعتبارية في هذه مواضع فالاشياء العقلية  
الوجودية للاشياء ليس كشيء الكلي الجزئيات كما اننا نعلم  
من باب الانساط والبرهان على هياكل المهيات اننا  
مجهول الصور فهو مع كونها اشياء مستحصية بذاته و  
مستحصية لما يوجد به من ذات المهيات الكلية بما يحتمل  
القول بانها تختلف للمفاتيح حسب المهيات المتحدية كل منها  
بمرتبة من مراتبه ودرجة من درجاته سوى الموجود الاول  
الذي لا يشوبه مهية اصله لا يصح الوجود الذي لا يتم منه  
وصرف الوجود المتناهي القوي الذي لا يتناهي قوته  
وشدة بل هو فوق ما لا يتناهي ولا يتناهي فلا يجد  
ولا يضبط رسم ولا يخطون به علماء عن الوجود  
القيوم انتهى قوله قد صرح في الاسفار بان المهية اصل  
اعتباري يتفرع من الوجود فعلى هذا القول بان الوجود  
سار في هياكل المهيات غير معقول وبنفسه  
كلامه هذا ان الوجود مع كونه مستحصيا لمراتب والمهيات

المختلف

المختلف مع كل منها متحد بمرتبة من مراتب وهو يدعي  
البطلان لان العقل يحكم بان الامر الشخصي الذي  
ليس بكلي لا يمكن ان يكون له مراتب ومرتبه بالحد وكل  
من المهيات بمرتبه من مراتب الوجود في المهيات في  
الطابع كصرح في الاسفار والا كيف يمكن اتحاد الشئين  
الموجودين في الخارج بمعنى صيرورهما شيئا واحدا  
فوله لا نه صرف الوجود ان كان مراده بالوجود ما  
وضع له اللفظ وهو المعنى البديهي فكيف يجوز ان  
يكون ذات البارئ صرف الوجود لهذا المعنى وعلى  
تقدير التسليم كيف لا يخطون به علماء مع كونه دينا  
وان كان مراده بالوجود شيء مجهول الكيفية نحو  
فهو ليس الا صرفا للمهية وليس معجودا حقيقة  
وفي كلامه هذا انصرح بان الوجود مع كونه  
شخصيا شاملا للاشياء سار في هياكل المهيات و  
مقول بالتشكيك وهو ظاهر البطلان لان العقل حاكم  
بان غير الكلي لا يمكن ان يكون شاملا للاشياء ومقول



بالتشكيك لان التمول لا يشبه التشكيك من لوازم الحكمي  
 فان التشكيك هو المعنى الذي يصدق على فردة بالتفاوت  
 الشائعي من موضوعاته والوجود لا فرد ولا موضوعات  
 فلا يكون تشكيكا واستدل في الاستفاد على ان الوجود عيني  
 وهذه عبارة ان الوجود حقيقة عينيه لما كانت حقيقة  
 كلي فمفهومه هو خصوصية وجوده التي ثبت له فالوجود اولي  
 من ذلك الشيء لان كل شيء بان يكون ذا حقيقة كان الوجود  
 اولي بان يكون ايضاً مما ليس بخاص فالوجود لا يخلو من  
 وسائر الاشياء غير الوجود ليست بذواتها موجود بل الوجود  
 العارض لها وبما حقيقة ان الوجود هو الموجود الى  
 اخر كلامه اقول استدل له هذا ضعيف لان قوله حقيقة  
 كل شيء خصوصية وجوده ممتنع بالحق ان حقيقة الاشياء  
 مباينة للخصوصية والوجود هو الذي منزه عنه فليس  
 استدلاله القدر في الفرق وقوله كما ان البياض اولي  
 بان يكون ايضاً كلام غير موجه فان البياض الذي  
 هو مادة الاشتقاق لا يصدق عليه الوجود المتفق

ويصرح لي بياض

في الخارج يا معاذة وقوله فالوجود  
 اولي قائلين قبل

منه

منه واستدل بضاف الاستفاد على عينيه الوجود  
 في الخارج ليس مجرد المهيئات من دون الوجودات  
 عينيه كما توهمه التأخرين كيف والمعنى الذي  
 حكموا بتقديمه على جميع الانصاف وسنعه لطربان العدم  
 لا يجوز ان يكون امراً عديماً ومنزه عن عقيب الامر  
 العدمي الذهني لا نتركي لا يصح ان يمنع الانعدام وتقدمه  
 على الانصاف بغيره فمن ذلك المنع والتقدم يعلم ان  
 حقيقة الحقيقة في نفس الامر وهذه الحقيقة هي التي  
 تسري بالوجود الحقيقي وقد علمت انها عين الحقيقة والخلق  
 لا انها شئ محقق كما اشترطنا اليه واكثر ذهول هؤلاء  
 القوم حيث ذهبوا الى ان الوجود لا معنى الا الوجود  
 شرا في المعنى وان الحقيقة عينيه وقد اندفع بما  
 ذكرناه قول بعض المدققين من ان الحكم يتقدم  
 الوجود على فعلية المهيئات غير صحيح لانه ليس للوجود  
 معنى حقيقي الا الاشارة الى اننا نقول ما حكم بتقديمه على  
 تقدم المهيئات وتقرها انها هو الوجود بالمعنى الحقيقي

بقوله الموجود



لا الاشارة الى المعنى الذي هو العقل انتهى قول السند لا يتقدم الوجود  
 على جميع الانصاف ومنه لطيران العدم على ان الوجود  
 حقيقة في الخارج في غاية الضعف لا تعلم قطعا  
 بان ليس في الخارج ما هو يصلح ان يسمى بالوجود بل ليس  
 بل يكون الوجود العقلي سوى المهيبة الشخصية للمادة بالجوهرية لا استبعادا في  
 الاشياء التي في مقابل العدم ان يكون الانصاف بتقدمها على جميع الانصاف في الخلق  
 متان من طريان العدم ويكون المتع من طريان العدم وتقدم الانصاف من خواص  
 الوجود بالمعنى المذكور في التحقيق ان المهيبة الممكنة اذا كانت  
 مجهولة متع العقل منها الوجود والمجهول به يمتنع  
 اشياء العدم هي اذا لم تكن مجهولة يمتنع العقل منها العدم  
 وعدم كون مجهول يمتنع من اشياء الوجود من انما ذكرناه اندفع  
 ما دفع به قول بعض المدققين قوله وقد قلت انه غير الحقيقة  
 والتحقيق ان التحقيق عبارة اخرى للكون والحصول في هذا  
 ينافي بعض ما تقدم من كلامه واستدلالا على الاستفهام على  
 تحقق الوجود في الخارج بما هذه عبارة ولم يكن افرا حقيقة  
 وراء المحصل بل انصف بلوازم المهيبة التي هي الذات لا

بالحق تحقيق في ذاته  
 بالحق تحقيق في ذاته

المقلوبة

المتفاوتة كالا ونقصانا وحينئذ لا بد ان يكون في كل من  
 الوجودات امر ورأى المحصل من مفهوم الوجود و  
 الامكانات المتخالفه المهيبة عليه المتأثر والمتخالفه  
 المراتب كما راه طائفة اخرى اذ الكل مطلقا بالقياس  
 الى حصصه نوع غير متفاوت اقول هذه منبهة في ضعفه  
 والتحقيق ان ليس للوجود اذا حقيقة سوى المحصل  
 بلوازم المهيبة المتخالفه فاننا تعلم قطعا بان الوجود  
 المتفرع ينصف حصصه بلوازم المهيبة المتخالفه  
 المتفاوتة لان وجود الباري باعتبار ان ذاته تحتاج  
 الى علم وجعل جاعل ينصف بالعقل وجود الممكن باعتبار  
 ان ذاته تحتاج الى علم وجعل جاعل ينصف بالعقل  
 بالفقر لا احتياج فانصاف حصص الوجود بالعقل  
 والفقر باعتبار المهيبة المتخالفه التي شرع منها



فلم يلزم ان يكون الوجود اذ الحقيقة ليصح الانصاف  
بل يلزم المراتب المتخالفات في الشرح ان الوجود  
بالقياس الى الماهية ليس كالاعراض بالقياس الى الماهية  
موصوفات العقل بها واحدا في الاعميان وكذلك الازدهار  
فلا قابلية ولا مقبولية ولا يلزم المحذورات الشبهة  
من تقدم الشيء على نفسه وكون الوجود قبل الوجود غير  
ذلك الا ان للعقل ان يلاحظ الموجود معين مبهمة <sup>جودا</sup>  
فاذا احتل العقل الموجود العيني والذهني الى امرين هما المادة  
والصورة اشبهت بها بالموضوع والعرض وكيفية هذا  
الانصاف والقابلية ان للعقل ان يلاحظ الماهية  
ويجردها عن كافة الوجودات حتى عن هذا التجريد  
لان طول وجود ايضا فيصيرها بالوجود الذي هو به موجود  
فهذا الملك حظه ايضا فيصح فاعلة الغرضية من حيث لها  
تجريد وتخليط معا لا يخلو القابل عن المقبول فيكون الماهية

طحا  
معاصرة

متغيرة للوجود وهي بعينها لكون الوجود فيكون متباعدة  
معه فانظر ما استعملنا في الوجود وما اوسع اثبات صوته  
حيث يلزم من نفيه اثباته انتهى قول فلنفس هذا انما هو  
تقدم من قوله واما في الوجود فلا يمكن ذلك الا بصرح <sup>هذه</sup> للناس  
الى قوله واذ ليس له وجود ذهني فليس بكلي ولا جزئي فانه  
يفيد ان الذهني لا يترك ولا يتغير الوجود وكلامه ههنا  
يفيد ان العقل يلاحظ الموجود ومعين يلاحظ الموجود العيني  
او الذهني الى امرين وكذا صرح فيما بعد ان الوجود لا يشبه هو  
نفس كون الاشياء وقوله وهي يعينها نحو من الوجود  
كلام يخيف فان الماهية من حيث هي كيف يكون نحو  
الوجود وقوله فما بالمادة والصورة اشبهت بها بالمعنى  
فانه كما لا يشبه بين املية والوجود وبين الموضوع  
والعرض لا يشبه بينهما وبين المادة والصورة لان  
على المذهب الحق المشهور ليس في الخارج سوء







حوا هذه العبارات وامثالها الموردين من الشيخ الرئيس  
 وانما رادنا على اعتبار الوجود وان لا فرد له في المبدأ  
 سوى المخصص فقد حذروا الكثرين مواضعها وان ذلك  
 شديد الذبح عنهم في اعتبار الوجود وتواصل المبدأ حتى ان  
 هذا في الكشف على اننا انما ان الوجود يعكس ذلك وهو  
 ان الوجود انما هو الحقائق المتصلة الواجب على العين وان  
 المبدأ في المعبر عن ذلك عرف طائفة من اهل الكشف والذين يادون  
 عيان الثانية ما شئت راجع الوجود ابدأ كما ينظر لك في عظمة  
 اقوالنا الامكانية التي هي حقائق الملكات الاشعة واضوا  
 للنور الحقيقي والوجود الواجب على كل فرد واجب  
 انما استقل بها هذه الامور انما هي رتبة بذاتها بل انما هي  
 شئون ذات واحدة وبطورات مختلفة <sup>انها</sup> وكل ذلك  
 بالبرهان القطعي وهذا حكمه غامض ذلك بسطر حقيقة انما  
 وبالجملة فقد تبين لك الان ان مفهوم الوجود العام وان كان  
 اسرارها مضمناً ياتر اعيناً لكن افاده وتلويحاته امور غريبة  
 كان الشئ كذلك بالقياس الى افراد من الاشياء المخصوصة

فقد

فنسبته مفهوم الوجود الى افراده كنسبته المفهوم الشئ  
 الى افراده لكن الوجودات معان مجزولة الاسامي سواء  
 بالذات والبرهان الكائني والنقص شرح اسماؤها الوجود  
 كذا ووجود كذا والوجود الذي لا سبب له ثم يلزم الجميع في  
 الذهن الوجود العام البدني المبدأ معان متعلق  
 الاسامي لمواضع اقوالنا في على القطر الصحيح  
 والطبيعة السليمة ان ذوات الملكات ذوات منفصلة  
 وانما للبارز من جعل قوله بل هي في ذواتها كخص العلاقة والتعلق  
 غير معقول فان العقول السليمة تحكم بان الذوات المجعولة  
 ليست عين العلاقة والتعلق بل هي ذوات خلقة وتعلق  
 العلاقة والتعلق من الامور العقلية فالحكم بان الذوات  
 الممكنة وهم اوجبال اذلال او عكس المراد بالخطا  
 السوفسطاسي قال كل ذلك بالبرهان القطعي انما لم  
 نقيم برهان على ان حقائق الملكات اشعة واضوا  
 الواجب بل البرهان قائم على ان الملكات اثار وجعولة  
 للوجود الواجب وهذا لا يستلزم وحدة الوجود الذي هو



والدبر مع حكم الكفر والافتات والتفاضل بين العرفاء والمراتب  
بين الناس بخلاف الخو لا ولا فاسد لا ينطرق اليه الخطأ  
وطها الم اصل الحاقى الفارسى واش حتى ذوات رافطيت  
واش وانشت كان فكريت فاذن فلا تكتشف ان مدركا  
الحس كذا كانت سائر القوى الا ذاك مظهر الجوهر الالهي  
التي هي المحبوب الاول والمقصود الكاسل للانسان فبعينه  
بشاهده وينظر اليه ويا ذنبه سمع كلامه وانغم في رايه طبعه  
لا على وجه بقوله الجسمه فعلى الله عن ذلك علوا كبيرا فيذكر  
المحسوب للحق في جميع القوى والمجارج مع تقدس ذاته  
عن الامكنة والجهات وتخرج حقيقه عن المواد والخصايات  
وما ذكرناه مما اطلق عليه اهل الكشف والتهود الذي هم  
خالصه عباد الله المعبود بل جميع الموجودات بالمعنى الذي  
ذكرناه عقلاء عارفون برهيم سمحون له شاهدون  
لجمله سامعون لكلامه الى اخر كلامه اقوالا علم ان الحنا بل  
افترقا فرتين فرتين في الجسمه الثقالون بالجسم وفرقا اخرى  
تستوفى القائلون بان الباري مدرك بالحواس مع ان ليس

لجسم

لجسم كما اختار هذا الفاضل وهو مذهب محي الدين  
وافرازه واتباعه وبطلان كلا القولين في علا درجه الطريق  
قوله بل جميع الموجودات بالمعنى الذي ذكرناه عقلاء اقوالا  
ان يقال ان هذا القول بعد ما اختار ابو الحسن الاشعري  
من تجويز رتبة الله مع خلقه ورتبه الوجود والاصوات  
ورتبة اعي الاندلس وهو من مدلين المغرب بقصد  
وهو مدينة المشرق والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم  
وقوله الموجودات عقلاء عارفون برهيم ليس بكلام في  
لب لان من الضروريات الدينية والبدهييات العقلية  
ان الحوادث ليست بذوات حيوة وعرفه وعقلاء بل تسبها  
ولا تها ولا حتى ان هذا العقيدة من عقائد علماء الدجالين  
محى الدين حيث قال في قصص الحكماء في فضل حكمه عينيه  
في كلامه ابو به اعلم ان سر الحيوه سرى في الماء فهو اصل العنا  
والاركان ولذلك جعل الله من الماء كل شئ حيا وما لم شئ  
الا وهو حي فانه ما من شئ الا وهو يسبح بحمده ولكن لا  
نطقه يسبحه الا بكشف الله ولا يسمع الا كل شئ في كل

مع التام



نفي الماء اصله ثم رد في القول المشهور من المتصنف  
هو بان الواجب نعم الوجود المطلق وهذه صبارته ان الواجب  
على الشئ طائفة من المقتضى ان حقيقة الواجب هو الوجود  
المطلق فكما بان لا يجوز ان يكون عدمه اذ عدمه ما هو  
ظاهر ولا يجهل بوجوده بالوجود اذ مع ذلك الوجود تعليله  
او تفصيله لما في ذلك من الاحتياج الى تركيب معين ان  
يكون وجوده وليس هو الوجود الخاص لانه ان اخذ  
مع المطلق تركيب او مجرد المفروض فنحتاج ضرورة احتياج  
المقتضى الى المطلق وضرورة انه يلزم من ارتفاعه ارتفاع  
كل وجود وهذا القول يسمى بوجوب الحقيقة الى ان الواجب  
غير موجود وان كل موجود حتى القادرات واجب نعمها  
يقول الطالبون على ذلك لان الوجود المطلق مفروض على  
من العقولات الثانية التي لا تحقق لها في الخارج ولا شك  
في نكته للوجود ان التي هي افراده وان هو من احتياج  
الخاص الى العام باطل بل ان من العكس اذ العالم لا يحقق له  
الا في ضمن الخاص نعم اذا كان العالم ذاتا لخاص فيغير

هو انه ونفي من العقل دون العين واما اذا كان  
عارض فلا واما فهم يلزم من ارتفاعه ارتفاع كل وجود  
حتى الواجب فيمتنع عدمه وما يمتنع عدمه فهو واجب فقالوا  
متشابهة عدم الفرق بين بالذات وما بالعرض لانهما يلزم  
الوجود اذ كان امتناع عدمه لذاته وهو ينبوع بل ارتفاعه  
يشلزم ارتفاع بعض افراده الذي هو الواجب كسائر  
اوارث الواجب مثل الشئ والعلمية والعالمية وغيرها  
فان قبل بل يمتنع لذاته امتناع انصاف الشئ بقية قلنا  
المتنوع انصاف الشئ بقية بمعنى محله عليه بالمواضع مثل الوجود  
عدمه لا بالاشتقاق مثل قولنا الوجود معدوم كيف و  
انفتحت الحكماء على ان الوجود المطلق العام من العقولات  
الثانية والامور لا اعتبار له التي لا تحقق لها في الاعيان  
قالت طائفة من القائلين بوحدة الوجود بان الوجود  
واحد شخصي والكثرة الموجودات وابطل هذا القول  
القول ايضا في الاسفار وانه عبارة وكانت طائفة  
ان موجوده الواجب يكون ذاته نعم وجودا خاصا



حقيقته وموجده بالاعتناء بالوجود بالوجود  
الحقيق الذي هو الواجب بالذات فالوجود عندكم وانما  
تخصي المكنون بالوجودات بواسطة تلك الاربع طائفة لا  
تواستطع ان توجد اطلاقا فانصب الوجود الحقيقي الى الانسان  
من اجل حصول وجوده وانصب الى الغير من فوجدهم من اجل  
نعمتي فيكون الواجب موجودا له وجود ومعنى قولنا الانسان  
الواحد من وجوده ان لا يثبت له الواجب حتى ان يكون له وجود  
ووجوده غير قوته الزائدة والوجود مفهوم الوجود حينئذ ان من الوجود  
العاليم بل ان في قوله وتسمي هذا المذهب الى اذ وان المتكلمين  
من الحكماء اقول القول بوحدة الوجود فخير معانها باطل وبطلان  
قد علم من الدين ضرورة ولا يحتاج الى بسط الادلة العقلية والفكرية  
ولكن يمتد وينتج كالتالي بعض الاحياء الواردة من طرق الالهية  
الاطرها عليهم السلام زوى ابن بابويه في توحيده باسناده عن  
عنه عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله عز وجل ما يكون  
من جنوى تلك الالهة والعباد ولا خمسة الالهة سادتهم ولا  
ادنى من ذلك ولا اكثر الالهة منهم انما كانوا قفا وهو احد

احدى الذات بابن من خلقه وبذلك وصف نفسه وهو  
يكل شئ محيط بالانوار والاحاطة والمقدرة لا يوجب عنه  
شئ قال روى في السموات والارض ولا اصغر من ذلك و  
لا اكبر بالاحاطة والعلم بالذات وروى فينا ايضا بسنده عن  
ابي جعفر قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل  
وهو الله في السموات والارض قال لذلك هو في كل مكان  
قلت بل انه قال ولا يحيط بالاساكن اقدار فاذا قلت بل انه  
ان يقول في اقدار غير ذلك ولكن هو بابن من خلقه يحيطها  
خلق علمه وقدره واحاطة وسلطانا وليس علمه بما في الارض بال  
عالم في السموات لا بعد منه شئ والاشياء لرسوله على قدره وعلمها  
ولما واحاطة وروى ايضا في توحيده في باب صفات الذات  
حديثا طويلا بهذا الموضوع الحاضر منه ولا تترك معرفة الله لا  
بالله والله خلوس خلقه وخلق خلقه منه ووجه الله في هذه  
الاخبار ظاهرة لا يحتاج الى البيان لا يخفى ان القول بوحدة  
الوجود لم يغير ولم يثبت الا من قبل علي الدين محمد بن العري  
لم يزل في الجدل والتماع وكان هذا الرجل في غاية سخافة العقل



وضعف كما سطر من كلامه واما المتقدمون من المتصنفين كما  
يزيد والملاح والاشكال فالظاهر من اقوالهم ان بعضهم  
كانوا قائلين بالاخذ ببعضهم بالخلق اذ في هذا الاعتقاد  
الضعيف والمنهك الخفيف كابوليد البسطاني يقول  
ليس في جنتي سوى الله ولا الاثا وكان يقول الملاح  
انا الله وانا الحق لم اسمع ان في الدين الذي هو الحقيقة في الدين  
قد شغل القول بوحدة الوجود بين ضعفاء المسلمين فكروا فيه  
كان يكذب لتسبح العوام واسماء العوام من الطلبة وتزفج الباطل  
ويدعي انه رأى النبي صلى الله عليه وآله في النوم وكان بيده كتاب  
فقال هذا كتاب فصوص الحكم خذ واخرج به الى الناس  
يتفهمون به تصنف كتابا مشتملا على انواع الكفر والمنزلة  
من اسرار عالم الاولياء وان جميع الانبياء والاولياء اخذوا  
والعلم منه واقتبسوه من مشكاة وارز صاحب النبوة  
العامه وان جميع الانبياء اتوا واجتمعوا عنده لتهيئته ختم  
الاولاد وان لم ياكل لم يشرب تسعة اشهر وضعا وضعا عنده  
الماء يخبث الله فقال له انا اكل وتشاهد في مكان بين

غير

غير اكل وشرب وكان من دعاويه الباطلة الفاسدة دعو  
وحدة الوجود فصدقه فيها ادعاء جماعة كثيرة من السفها  
والضعفاء وكذب وحكم بكفر جماعة من الاذكياء والعقلاء  
فيبقى ان نافي ههنا لبعض كلماته الدالة على كفره وحماقته وسفاهته  
ونقدم رواية التي للشيخ السهبا بها وبين وجه كفره وعند  
لعلي لم يتخلع بعد جده عن وسيل برهيم وسد يسم بطالعكلا  
من الاخذ ومن الخلق وضل برهيم من طريق الضلال قال في  
كتاب الموسوم بفضول الحكم بعد تمام الخطبة اما بعد فاني  
رايت رسول الله صلى الله عليه وآله في المنام في العشر الاخر من المحرم  
سنة سبع وعشرين وثمانمائة قال الشارح وهو القيصري  
تمصده عنده اظهار هذا الكتاب المخلوق فان الاولياء  
امننا الله تعالى والامين لا بد له من ان يحفظ الاسرار التي  
ادفن عنده ويصونها عن الاعيان كما قال يقولون  
خبرنا فانت اميننا وما انا اذ خبرتهم بامير اللهم لا  
ان يوروا باطرها وحاشيتي بحج عليهم الاظهار والاشارة  
انتهى كلام الشارح انظر لها الليب الى عقل هذا الشارح



كتب صدق هذا المدعى للكتاب واعتقد انه من اوليا  
الله وامثله من غير دليل وبرهان المتزجر وسعد  
مشق ويدعي ان كتاب نقاد هذا الكتاب قصو  
للحكم خله واخرج به الى الناس يتفهمون به فقلت  
السبع والطاعه لله ولرسوله واولي الامر منكم كما امرنا  
خفت الامنيه واخلفت المبر وجرت القصد  
الته الى براز هذا الكتاب كما حدث على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من غير زياده ونقصان وسالت الله ان  
يجعلني فيه وفي جميع احوالي من عباده الذين ليس للشيطن  
عليهم سلطان وان جفني جميع ما يرقه بني وينطق  
لاني وينطوي على جاني لا ابقا السوي والنفث الرمي  
في الروع النقي بالناسيد الاغصالي حتى اكون متبرجا لا يتحاكم  
ليتحقق من بقت عليه من اهل الله اصحاب القلوب انه  
من مقام التقديس المزدحم الاغراض النفيس التي يد  
طهر التلبس وانجوان يكون الحق تعالى الماسع وعلى  
قد اجاب ندائي فما الفتي الى ولا انزل وهذا المستور الا

سلاما الفهم

ما ينزل

ما ينزل برع ولست بنبي ولا رسول ولكني وارث ولا خفي  
حارث بن الله فاسمعوا الى الله فارحموا واذا لما سمعتم ما  
اوتيت به فقولوا لهم فصلوا الجمل لقول واجمعوا لم تنق  
برع طاب ليل لا تنعوا هذه الرحه التي وسعتكم فوسعوا  
اقول للارباب البشره التي ادعاهم هذا الرجل الضال المضل الى  
محض وانزل صرف اخلاقها تروجا له عاوبه الباطله وحلها  
لذوب الجهر وان سلنا ان لم يتعدا للذنب فيحتمل ان يزدى  
ان الشيطان ولكن تضعف بصيرته لم يعرف بينه وبين الذي  
صلا الله عليه والحالم يعرف في المقطع بين الحق والباطل ولا يخفى  
ان المعنى الذي ادعاه هذا الرجل المتاع العرا ليعني النبوه وان  
نفاها ظاهرا عن نفسه خوفا من القتل ويستفاد من كلامه  
في نص حكيم قدريه ان النبوه عنده على نوعين النبوه العامه  
ونبوه التشريح وهو ينافي للتانيه عن نفسه دون  
الاولى حيث قال واعلم ان الولايم هي الفلك المحيط  
العام ولهذا لم ينقطع ولها الانباء العامه وامامه  
التشريح والرسالة فمنقطعه ثم قال بعد كلام وهذا



الاسم الى الولي باق جابر عباد الله ونيابته اخره فلم يبق في شخص  
بالعبادون الحق بانقطاع النبوة والرسالة الا ان الله لطيف  
بعياده فابقي لهم النبوة العامة التي لا تنقطع فيها فادعى هذا البطل  
المفسدان الرسالة ووضع الشريعة ختمت على النبي صلى الله عليه وسلم  
والنبوة العامة التي هي اخذ الحروف والاحكام والهاجج  
الغيبية من المعدن الذي يستخرج منه الملك باقية وادعى  
ان صاحب هذه النبوة وهي كلمة الملك عليا نسبنا اليه ونعم  
ان ماسطره في كتابه العصوص والقوات من كلامه  
اللفظين الالهيين التي انما هي في حلاله واشارة الى هذا بقوله  
فالتي لا ما يلقى الي ولا انزل في هذا المسطور لا ما ينزل اليه  
على فان هذا الصريح في ان ما في بره فصوصه من نزول عليه من الله  
ويؤيد ما قلناه قوله بعد ذلك فمن الله فاسمعوا ولي الله  
فارجعوا وها انا اذكروا ما كفر به برهم اكلوا برهم على قوله  
في نص حكم الهية كل امة وهو الحق بمنزلة انسان العين من العين  
الذي يكون النظر وهو المعبر عنه بالبصر فلهذا سمي انسانا  
فانه نظر الحق الى الحق فوجههم هو الانسان الحادث الارضي

والنشاء

والنشاء الذي لم الابد في هذه العبارة تدل على كونه من  
وجهين احدهما انه اعتقد ان ذات الله الذي  
مباين للذوات بمنزلة العين والانسان بمنزلة انسان  
العين وهو البصر واشتراك هذا الاعتقاد كفر  
والثاني انه اعتقد ان الانسان حادث ارضي وهذه  
العتيقة كفر من غير شك وما كفره في قوله في هذا النص  
فوصف نفسه لنا بما اذا اشبهه به من انفسنا واذا  
شهدنا شهودا لنفسه ووجهه ولله هذه العبارة على كفر  
ظاهر وبما يدل على كفره وضلاله وسفاهته رايه  
كلامه في نص حكم الهية صاحب الحق  
ير الكثرة في الواحد كما في قوله الاسرار الالهية  
وان اختلفت صفاتها وكثرت الشاعين واحده فلهذا  
كفره معقول في واحد العين فيكون في الحق كثره مشهورة  
في عين واحد كما ان الحق في خلق في خلق في صفة  
ومع كثره الصور واختلافها ترجع في الحقيقة الجوهر  
واحد وهو هيولاه ان عرف نفسه بهذه المعرفة ففكر



ربهم ذكر في هذا الفصل ان العالم كلها ارض تبدل مع  
 الانفس ولا يعرف هذا التبدل اهل النظر الجاهل ولكن  
 خطا الفرقان اما خطا الحساب فيكون انهم لا يدركون  
 ما عندهم من التبدل في العالم باسرع من حركت النجوم في  
 برزخ الجوارح المعنوية الذي قبل هذه الصورة ولا توجد لهم  
 الايمان لا تعقل الا بقلوبهم في العالم فافروا بدرجة الخلق في  
 الامور اما الدنيا فاعلموا ان العالم كله مجموع اراض فهو  
 يتبدل في زمان اذ العظماء في الدنيا في زمان فاما بعد كلامهم  
 اما اهل اللبس في انفسهم من ان الدنيا تعبد على هرون ايضا ثم  
 ان كل خلق يعطي خلقا غيره لا يذهب خلق فذهابه هو الفناء  
 عند الخلق البقاء كما يعطى الخلق الاخر فانهم ووجهه ولا اله الا  
 الكلمات على كثرة قلة فيعتقدون انها ان الله سبحانه عن واحة  
 والمعرفة تعرضها للحقيقة ان شيئا الكذب والحدة ولا شك  
 ان هذه الاعتقاد مخالفا لما علم من الدين ضرورة من كونه  
 تعسفا يندرج في الخلفات ويستفاد منها ايضا ان العالم كلها  
 تبدل مع الانفس ولا شك ان هذا الاعتقاد كفر زندقته

٤٤  
 فاعلموا  
 في كل نفس ولا  
 يدر الخلق

ظاهر

لا يستلزم ان من عمى في وقت ثم تاب في وقت اخر ان يكون  
 التائب غير العاصي هو مخالف لما علم من الدين والفعل  
 ضرورة وما يبدل ايضا على كفره وضلاله في نفس حكمه  
 اما من في كل هارونه وهذه عبارة كان عدم قوة  
 اذاع هرون بالفعل ان تنقذ في اصحاب العجل بالتسليط  
 على العجل كسلط موسى على الكهنة فكل من الله طاهر في  
 الوجود لم يعبد في كل صورة من ذلك فذهب ان ذلك الصور  
 بعد ذلك فذهب الى بعد ما لم يثبت عند عباده هارونا  
 لوجهه ولهذا ما بقي نوع من النوع الا وعبد ما عباده  
 ناله واما عباده نسيخه ولا بد من ذلك لمع عمل وجهه ولا  
 هذا الكلام على كفره ان يبدل ان الله سبحانه لم يسلط هرون  
 على السامري حتى جعل الناس على عبادة العجل لا نعم اراد  
 ان يعبد في كل صورة ولا شك ان هذه العقيدة كفر  
 مخالف لما علم من الدين ضرورة وما يبدل على كفره وضلاله  
 قوله في هذا الفصل فحقى هرون ان ينسب ذلك الفرقان  
 اليه فكان موسى اعلم بالامر من هرون لانهم علم ما عبده

عليه



اصحاب العجل لعل بان الله قد قضى ان لا يعبد الا اياه  
وما حكم الله بشئ الا وفتح فكان عتب موسى لخواهرون  
لما وقع الامر في انكاره وعدم الشاع فان العارف من  
يرى الحق في كل شئ بل يراه عين كل شئ فكان موسى يري هرون  
تزييه علم وان كان اصغر منه في السن اشئ كلامه ووجهه  
ولا هذا الكلام على كثر ان ينفذ منه ان موسى لم يعاتب  
اخاه هرون على ان قومه عبدوا العجل بل ما تبه على ان كان عليهم  
في عبادة العجل ولا شك ان هذه العقيدة كفر وخالف للدين  
مردود وما يدعي الكفر وضلال قول في فضل حكمه بجميعة وكله  
ابرهيم في حجة واحدة ويعبد في فاعبده ووجهه ولا ظاهر  
وما يدعي له فضلا له قول في فضل حكمه بجميعة كل شئ فيه  
وهذه عبارته فنقول ان الاعطيات اما ذاتية او اسمية  
فاما الخلق والعباد والعباد بالذات فلا يكون ابد الا بصوره  
استعداد المتخلي ليعبر ذلك لا يكون فاما المتجلي لما راي سوي  
صور تنفي براه الحق وما راي الحق ولا يمكن ان يراه مع علمه انه  
ما راي صورته الا فيه كالمثل في الشاهد اذ ارايت الصورة

عن تجلي الحق والتجلي  
من الذات لا يكون  
ابدا لام

في الاثر الصانع عليك ما رايته الصور لا وصورته لا فيهما  
فان يراه ذلك مثالا لا نصب لتجليه الذي يعلم التجلي انه  
ما راه وما راه مثالا اقرب ولا شبهة بالبرية والتجلي من هذا  
واجتهاد في نفسك عند ما تراه الصور في المرات ان تفرح  
المراة لا تفرح ابد التبه حتى ان بعض من ادرك هذا  
في صورة المرات ذهب الى ان الصورة المرسية بين بصر المرء  
وبين المراد وهذا اعظم ما قد جعل في العلم والامر كما قلنا  
وذهبنا اليه وقد بينا هذا في الفتوحات المكية واذنفت  
هذا وقت الغاية التي ليس فوقها عاقل في حق المتلقي فلا  
نطمح ولا نعت نفسك في ان ترفق في اعلى من هذا الدرج فاما  
هو في اصله وما بعده الا العدم المحض فهو مراتك في ريتك  
نفسك وانت تفرق بين ريتك اسماء وظهر احكامها وليس  
سوي شئ فاختلط الامر وانهم فنام من جيل في علم فقال  
والعج من ادرك الادراك تتلاذراك وصنا من علم فلم يقل مثل  
هذا وهو على القول بل اعطاه العلم السكوت وهذا هو اعلى  
عالم رايته وليس هذا العلم الا نظام الدسل وضاع الاول

صور

الذات







في المرما هو بالصورة الظاهرة مسع فيه لانه يرى الامر  
على ما هو عليه فلا يدرك براه هذا وهو موضع اللبنة الذهبية  
في الباطن فان اخذ من المعدن الذي ياخذ منه الملك  
الذي يوحى به الى الرسول فان خرجت ما استرقت به اليه فقد  
حصل العلم النافع لكل نبي من لدن ادم الى اخير ما منهم  
اخذ ياخذ الامن من كل شيء خاتم النبيين وان تاجر وجود  
طينة فانه حقيقة في وجوده وهو قوله كنت نبيا وادم بين  
الماء والطين وغيره من الانبياء ما كان نبيا الا حين بعث ذلك  
خاتم الاولياء كان وليا وادم بين الماء والطين وغيره من  
الاولياء وما كان وليا الا بعد حصوله لربط الولاء به من الا  
الاهن في الانصاف لهما من كون اسمه بين الولد والمجد خاتم  
الرب من حيث ولايته نسبة مع الخاتم للولاية نسبة الانبياء  
والرسل معه فانه الولي الرسول النبي خاتم الاولياء الولي الوارث  
الاخذ عن الاصل المشاهد للرب ولا يخفى ان هذه العباد  
قد اذن وجوه على ان يرجع نفسه على خاتم الانبياء الوجه  
علمه وادهم الاول ان حصل انما اراد في عذبة شدة النبوة بالمحيط وقال

للم

١٩

ان

ان حاطب النبوة قد تم ولم ينقص منه الا لنبته واحدة وانما  
ذلك لنبته فتم في حاطب النبوة وهذا الرجل شبهه الولا بيط  
من الذهب والفضة لنبته من ذهب ولبنة من فضة  
وقد نقص منه لبنتان لنبته من ذهب ولبنة من فضة  
وشبه نفسه بلبنتين من الذهب والفضة والولا  
على ما يخرج اعظم من النبوة ولهذا شبيها حاطب النبوة  
من الذهب والفضة وهو نوحه اعظم من خاتم الولا  
ولهذا شبهه فيه بلبنتين من الذهب والفضة  
فتم وكل من حاطب الولا كما تم خاتم الانبياء حاطب النبوة  
والوجه الثاني انه اذ في اخذ العلم من المعدن الذي  
ياخذ منه الملك لا ريب ان اخذ العلم من الله من غير واسطة  
اعظم من الاخذ منه بواسطة والثالث انه قد وكل ذلك  
خاتم الاولياء كان وليا وادم بين الماء والطين والذين  
كان وليا وادم بين الماء والطين لانه على ادعاء منصب  
الولاية اعظم من منصب النبوة والوجه الرابع ادعى ان خاتم  
الرسل من حيث ولايته فبسته مع الخاتم للولاية نسبة الانبياء

اعظم من الذين كان  
وادم بين الماء والطين



في الربيع في هذا الكلام انما اشرف من خاتمة الانبياء  
 في الولاية كان خاتم الانبياء اشرف من حيث الرسا الى من  
 سائر الرسل الويل لكل الويل لمن سمع كلام هذا الرجل  
 وشك في كفره من كذبه واقر انه حرام في الدين انه بعد ما  
 ادعى انه خاتم الاولياء ختم محمد صلى الله عليه واله وسلم الاولياء  
 وهم ادعياء الانبياء كلهم حضرة له منتهى جنة الاولياء ولم  
 يتكلم معه احد منهم سوى هو النبي عليه السلام وهذه  
 عبارته في نص حكيم احد يتفق عليه هو دية واعلم انه لما  
 اطلعني الحق واشهدني اعيان رسله وانبياء كلهم النبيين  
 من ادم الى محمد صلى الله عليه وسلم عليهم اجمعين الشرح انما يقيد بالغيرين  
 يخرج انبياء انواع اخر من الموجودات فان لكل نوع من الانواع  
 عندهم نبيا هو واسطه بينهم وبين الحق كما نبه سبحانه وتعالى في  
 وما من دابة الا ارض ولا طائر يطير فجاء احده الامم انما لكم الله  
 في هذا الشرح اي مقام ومنه حصل هذا الشهود فيه المن  
 اقت فيه بظنه الشرح اقت على البناء للفعول فظنه من بين  
 بلود العرب المن سننست وثمانين وخمسمائة بمكة في احد تلك

وختم به الولايه

ون

الطاهر

تلك الطائفة الا هو وعلمهم فانه اخبر في سبب جمعهم  
 الشرح في سبب جمعهم انما ارفق مقام القطبية ليكون  
 قطب الاقطاب في ارضه كلام هو وصلاحه بشارته انه خاتم  
 الالاهية المحمدية ودارت الانبياء والمرسلين كما ذكر عن نفسه  
 في مواضع من فتوحاته تصريحا وتقريرا ايضا المن ورايته رجلا  
 ضخما في الرجال حتى الصورة لطيف الجاور عارفا بالآ  
 كاشفا لها انظر اليها العاقل ونجب من عقول اتباعه من  
 السنة والشيعة كيف صدق في هذا المدعي الكذاب ولم يكره  
 واعلم انه في عاونه الصريح في الكفر والزندقة والضلال وكان  
 بعض من مدحه واتى عليه من الشيعة لم يطلع على حاله  
 الصريح في الكفر بل اومن مقالما ليس به باس فيسبوا انه  
 من المسلمين بل من المؤمنين ولكن الخطا من مدحه واتى عليه  
 قبل ان يتخلص عنه ويطلع على مذهبه واعتقاده ومن مدحه  
 واحبه بعد ما اطلع على ما اطلعنا عليه من كلامه التي نقلنا  
 عنه وما استنقل عنه فلا شك انه ليس من زعم المؤمنين  
 بل من امره المسلمين وما يدرك على كفره حكمه بايمان فريعون لان كفره

س



من مخرجات الدين وهذه عبارة في نفس حكمة على في حكمة  
موسوية فكانت لغزون في حق موسى ان فرقة عين على ولكن فيه فرق  
عنها بالكمال الذي حصل لها قلنا وكان فرق عين لغزون  
بالادمان الذي اعطاه الله عند الفرق فقبضه طاهرا  
مظورا ليس فيه شيء من الخلق لانه قبضه عندما يماز قبل  
ان يكتب شيئا من الانام والاسلام يحيا قبل الى آخر  
كله من وما يدله على جهل وحماقة ان فرقة هذا الفض  
في مقام اصالح كلمات فرعون قوله لجنون في قوله بعد ان  
رسولكم الذي ارسل اليكم لجنون بالمتون عنه وهذه عبارة  
فقال لا يحسن ان رسولكم الذي ارسل اليكم لجنون اي مستور  
عنه علم مسائله عنده وان فرقة المسجونين في قوله ثم حكاية  
لغزون فرعون موسى اي اتخذت لها غيري لاحكامكم من  
المسجونين بالمستورين وهذه عبارة والسجين في الجحيم من الحروف  
التي يداي لا ستم نك وما يدله على سوء اعتقاده وسخاؤه عقله  
ما ذكره في نفس ايساسيه في كلمة اليا سبه وهذه عبارة و  
عبارة الشرح فان العقل اذا خرج لنفسه من حيث اخذ

العلوم

العلوم عن النظر كانت معرفته بالله على التبريد لا على  
واذا اعطاه الله نعم المعرفة بالخلق كانت معرفته بالله فرق  
في موضع وسببه في موضع اي نزهة في موضع التبريد  
نزهة في حقيقة الاوهجيا رستيا وشبه في موضع الشبه  
الشبه اشهر وياكتفيام وراي سران الحق بالوجود في  
الصور الطبيعية والعنصرية وما بقيت الصورة الا ويري  
عين الحق عندها وهذه هي المعرفة التامة الكاملة التي جاءت  
بالشرايع المنزلة من عند الله وحكمت ايضا بها الاوهام كلها  
لان الوهم يشترط الامور او موجهات الافكار ولم  
ينفعل عن القوة العقلية من حيث يقيد بها انفعالا  
يخرج عن الاطلاق فيحكم على المطلق بالتقيد من  
وحكم بالعكس اذ لا يخلو ذلك فيحكم بالشاهد على  
الغائب تارة وعلى العكس وهذا جميع من رفقة الوهم من  
القلدين والمؤمنين ولذلك كانت الاوهام اقوى  
سلطانا في هذه النشاز من العقول لان العاقل وان بلغ  
من عقله ما بلغ لم يخل من حكم الوهم عند القصور فيما عقل  
فالوهم هو السلطان الأعظم في هذه النشاز العنصرية



الكامل الانساني ووجبات الشرايع المترتبة فتمت ونزهت  
 فتمت في التنزيه بالوهم ونزهت في التشبيه بالعقل  
 فارتبط الكل بالكل فلا يمكن ان يخلو تنزيه عن تشبيه ولا تشبيه  
 عن تنزيه قال الله تعالى ليس كمثلي شيء فترى تشبيه اي شيء  
 عن التشبيه حيث يقع على كل شيء مماثلة في منليته وهو  
 عين التشبيه لانه اثبات المثل والمثلي على كل شيء مماثلة العقل  
 نزه الحق ان يكون مثله لانه شيء من الاشياء فلا مماثل  
 ذلك المثل ليس مثله وذلك غاية التنزيه فهو تشبيه وتنزيه  
 وتنزيه وتشبيه وهو السمع الباطني اي وعين التنزيه  
 لانه اثبت له السعبيه والبصيرة اللتين هما صفتان ثابتتان  
 للعبد وهو محض التشبيه لكنه خصصهما بالصيغة الزكية المقيدة  
 للحس حيث حمل الصفتين المعرفتين بلام الحس على صيغتهما  
 فاذا هو السمع وحده لا يسمع غيره وهو البصر وحده لا  
 يبصر سواه وهو عين التنزيه فتأمل نقص حتى العجب من هذا  
 الكلام وهي اعظم ابرزات في التنزيه ومع ذلك لم يخل عن  
 تشبيه بالكاف هو اعلم العلماء بنفسه وما عدا عن نفسه

وما عدا

وما عدا عن نفسه الا بما ذكرناه ثم قال سبحانه ربك رب العزة  
 عما يصفون وما يصفونه الا بما يعطيه عقولهم فخلق نفسه  
 عن تنزيههم اوجد دونه بذلك التنزيه وذلك لقصور العقول  
 عن ادراك مثل هذا يعني العقول البشرية المقيدة بالنظر  
 الفكري لا العقول المنورة بنور الحق والكشف الشهودي  
 فوجبات الشرايع كلها بما يحكم به الوهام فلم يخل الحق من صفته  
 يظهر فيها كذا قالت ووجبات فعلت الام على ذلك فاعطاهما  
 الحق الحق فخلقته بالرسول وراثة قطعت ما نطقتم رسول  
 الله اعلم حيث جعله رسالا لا يعلم وجهه له وجه بالحق  
 بالجنسية الى رسول الله وله وجه بالابتداء الى اعلم حيث جعله  
 رسالا والوجه الاول ان يوقف على قولهم انؤمن  
 حتى نؤمن مثل ما اوفى هذا الرسول على ان كل من اعلم  
 قد تم وانتهى بقول رسول الله الله يعني ان الله هو الله  
 واعلم خبره سبحانه وف اي هو اعلم اعلم حيث جعل رسالا  
 والمعنى رسول الله صورته والله هو شهم وهو من حيث  
 هم وهو من حيث هو اعلم حيث جعل رسالا واذا كان الله

رسول



هوية الرسل والرسل صورته كان تشبيهها في عين تنزيرو  
 الوجه الثاني هو المشهور ط وكلا الوجهين حقيقة فيه  
 فذلك قلنا بالتشبيه والتنزيرو بالتشبيه  
 اي قلنا الوجه المذكور ولا حقيقة كالوجه الثاني قلنا  
 بالتشبيه في عين التنزيرو في الغيرة في اثبات الوحدة الحقيقية  
 كقولنا هذه بدلالة اشارته الى هيبته المباركة وهذا المبدأ  
 اول اهل الحجاب وامر به اهل الايمان وعامر اهل الكشف  
 والنسب وان بدله صلى الله عليه وسلم بدلالة العلي في قوله بدلالة  
 فوق ايدىهم وكانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق ايدىهم الى  
 عيان ودجته ولا هذه العبارات على كثره وقصد له وجا  
 ان جميع بين التنزيرو والتشبيه ولا شك ان هذه العقيدة كثر  
 ضلاله ولا اعتقاد الحق الصحيح المعلوم بالدليل والبرهان التنزيرو  
 دون التشبيه وانما في تفسير قوله لن يؤمن حتى يوفى  
 مثل ما اوفى رسل الله الله اعلم حيث جعل رسالة ان رسل  
 الله مستأذنه خبر واعلم خبر مبتدأ محذوف وهو هو  
 ولا شك ان هذه التفسير كثر وقصد له ودليل حادثة وسفا

كالجني على صاحب الفطر الصحيحة في هذا الفرض فعلا  
 حكاية لنس الخلد وما يدل على كثره وضلاله ما خه قال  
 في نص حكمة حقه في كل اسما فيه وهذه عبارته وقال  
 الله نعم لابراهيم عليه السلام حين ناداه ان يا ابراهيم قد صدقت  
 الاربوا ما قال صدقت في الربا انه انك لانه ما عبرا  
 بل اخذ بظاهره الى والاربوا يطلب التعبير ولذلك قال  
 العزيز ان كنتم للربوا تعبدون ومعنى التعبير الجواز من صفة  
 ماله الى امر اخر وكانت البقر سنيين في الحبل والخصب فلو صد  
 في الربوا بالبيع انبه وانما صدق الربوا في ان ذلك عين  
 وله وما كان عند الله الا الذبح العظيم في صورة ولله فعداه  
 لما وقع في ذهن ابراهيم على كلام ما هو فداء في نفس الامر  
 عند الله فصوره للحس الذبح وصوره للخيال ابن ابراهيم فلو  
 رأى المكش في الخيال المعبر بآية او بامر اخر قلنا ان هذا  
 هو البلاء المبين اي الاختبار المبين الظاهر بعنى ان  
 خبير في العلم هل يعلم ما يقضيه موطن الربوا من التعبير  
 ام لا انه يعلم ان موطن الخيال يطلب التعبير فعمل فمادف  
 الموطن حقه وصدق الربوا بهذا السبب ووجه دلاله



هذه الكلمات على كفه وحاقته ان يحكم بغير ابراهيم الذي  
اصطفاه الله بن عباده بطريقه لم يعرف ان ربه يحتاج  
الى التعبير واخر ادهم بقتل ابنه من غير تعبير ان يكون له  
دليل يدل على العمل بظاهر الروايات من غير تعبير ولا يرب ان  
نسبة هذا الخبر والعمل القبيح الخليل الله وتاويل كذا  
الله بغير دليل من الله كبر وشرك وزندقه ولا شك ان  
الفاظ الايات صريحة وان ابراهيم كان مأمورا بالفتح  
ولله واجمع المسلمون عليه وما ذكره في تاويل التصديق  
والغناء والاختيار اشارة بينه حماقة ظاهرة لم يعرف خطية  
ابراهيم في عدم التعبير قال الا ترى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يقول ابن قال فترى من سخر الى من اظا فري ثم اعطيت  
فضلي غير قبل ما اولته يا رسول الله قال العلم انظر الى هذا اللبيب  
لا يهمل المفضل كيف كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
في نفسه هذه الروايات البه وكذا غير ذلك فادعته فليجعله  
على المنبر على الناس افقه من عمر حتى تبات المجال وقول  
هذا حكاية الخائف والموافق في كبرهم المرددة ومما يدعي  
كفره وضلاله ما ذكره في قصصه سبحانه في كل ناحية

اعلم ان التورية عند أهل الحقايق في الجبال المحيطة  
للمجد يد والنفيد فالتمس بها جاهل وامام صاحب  
فالقابل بالشرائع الموصى اذا تروى ووقف عند التورية ولم ير  
غير ذلك فقد ساء الادب والكذب الحق والرسول صلى  
الله عليه وسلم وهو لا يتبع ويختل انه في الحاصل وهو في القالب  
وهو كمن امن ببعض وكفر ببعض ولا سيما في علم ان السنة  
الشرائع الاحكام اذا طقت في الحق بانطق بها فاجاد  
بر في العموم على المذموم الا ولدي الحصوص على كل مفر ومهم  
من وجوه ذلك اللفظ باي لسان كان في وضع ذلك اللسان  
فان الحق في كل خلق ظهورا خاصا هو اظاها العالم صورته  
وهو بنية وهو الاسم الظاهر كما انه بالمعنى رفع مظاهر  
الباطن فثبت الماظهر من صور العالم نسبة الروح القدس  
في وجوده لا لسان منه باطنه وظاهره وكذلك كل واحد  
فالحق محدود بكل حدود صور العالم لا ينضبط ولا يظاها  
ولا يعلم حدود كل صورة فيها الا على قدر ما حصل الكل عالم  
من صورة فلذلك لا يجرى الحد الحق فانه لا يعلم حده الا يعلم حد  
كل صورة وهذا حال حصول الحد الحق كما ان ذلك من شمه

الفايت

في كل مضمون وهو الحق في كل  
الاعني فهم من قال ان العالم  
وهو يتوكل به لا



وما نزهة فقد عده وحده وما عرفه ومن جمع في نفسه  
 بين التنزيه والتشبيه ووصفه بالوصفين على الإجمال  
 لأنه يحصل ذلك على التفضيل لعدم الإحاطة بما في العالم من  
 الصور فتمتدحه مجالا على التفضيل كما عرف نفسه مجالا على  
 التفضيل ولذلك ربط النبي صلى الله عليه وآله وسلم معرفته  
 بمعرفة النفس قال من عرف نفسه فقد عرف ربه وقال تعالى  
 سبِّحْهُم آيَاتُنَا فِي الْأَفَاقِ وَهُوَ مَا خَرَجَ عَنْكَ وَفِي أَنْفُسِهِمْ  
 وَهُوَ ضَلَّكَ حَقِّ تَبَيُّنِ عَمَّا يَلْبِطُ بَيْنَ الْأَنْفُسِ مِنْ حَيْثُ  
 أَنْتَ صَوْرَتُهُ وَهُوَ رُوحُكَ فَأَنْتَ لَهُ كَالصَّوْنِ لِحَبْسِهِ لَكَ  
 وَهُوَ لَكَ كَالرُّوحِ الْمُدْبِرِ لَصُورِهِ جَدِّكَ وَلِأَنْتَ تَبْتَلِي الْأَعْمَارَ  
 الْمُبَاطِنِ مِنْكَ فَإِنَّ الصَّوْنَ الْبَاقِيَ إِذَا رَأَى مِنْهَا الرُّوحَ  
 لَهَا لِرُوحِهَا نَافَا وَلَكِنْ يَقُولُ فِيهَا أَنَّهَا صَوْنٌ شَبَّهَ صَوْنَ  
 الْإِنْسَانِ فَلَا تَخُوفُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ صَوْنٍ مِنْ حَيْثُ الْإِجَابَةُ  
 وَلَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ بِالْإِجَابَةِ وَلَا بِالْحَقِيقَةِ وَصَوْنُ الْعَالَمِ  
 لَا يُمْكِنُ زَوَالُ الْحَقِّ عَنْهُمَا أَصْلًا فَكَيْفَ الْوَهْدَةُ بِالْحَقِّ وَلَا  
 بِالْإِجَابَةِ كَمَا هُوَ حَقٌّ لَا نِشَانُ أَذْكَانَ حَيَاتُهُ قَدْ بَعْدَ  
 كَلَامٍ فَإِنْ قُلْتَ بِالتَّنْزِيهِ كُنْتَ مُعْجِلًا وَإِنْ قُلْتَ بِالتَّشْبِيهِ كُنْتَ

مُعْجِلًا وَإِنْ قُلْتَ بِالْأَمْرِ كُنْتَ مُسَدِّدًا وَكُنْتَ مُصَادِقًا فِي الْعَمَلِ  
 سَبِّحًا ثُمَّ قَدْ بَعْدَ كَلَامٍ قَدْ تَعَالَى كُنْتَ شَيْءٌ قَدْ رُفِعَ وَهُوَ  
 السَّمِيعُ الْبَصِيرُ فَتَشْبِيهِ قَالَتُمْ لَيْسَ كُنْتَ شَيْءٌ فَتَشْبِيهِ وَتَقِي وَهُوَ  
 السَّمِيعُ الْبَصِيرُ فَتَشْبِيهِ فَتَقِي وَافْرَدَ لَوْ أَنَّ نَوَاحِجَ الْقَوْمَةِ بَيْنَ  
 الدَّعْوَتَيْنِ لِأَجَابَةِ دَعَاؤِهِمْ جَمِيعًا لَمْ يَسْرُ الْإِثْمُ قَدْ  
 هُمُ اسْتَغْفَرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا وَإِنْ دَعَاكَ  
 قَوْلُ لَبِئْسَ الْفَخْرَافَةُ لَمْ يَزِدْهُمْ دَعَاؤًا لَوْ أَنَّ لَمْ يَزِدْ  
 كَلَامٌ فَلَيْسَ كُنْتَ شَيْءٌ فَجَمْعُ الْأَمْرِ فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ فَلَوْ أَنَّ  
 أَقْبَلَ بِمَثَلِ هَذِهِ الْآيَةِ لَفُظَ الْجَابِ بِفَاتٍ شَبَّهَ وَحَبْسَهُ  
 نَزَّهَ فِي بَرِّ وَاحِدَةٍ بَلْ نَصَفَ الْبَرِّ وَنُوحَ دَعَاؤُهُ لَدَلَّ عَلَى  
 عَمَلِهِمْ وَرُوحَانِيَّتِهِمْ فَاهْ غَيْبَ وَهَارَ أَدْعَاهُمْ بِضَائِرِ  
 حَيْثُ صَوْنُهُمْ وَجَنَّتُهُمْ وَوَحْدَهُ دَلَّ عَلَى الْعَمَلِ الْعَارِضِ عَلَى  
 كَعْرِضِ ضَلَالَتِهِ أَنَّهَا نَدَلَّ عَلَى وَجوبِ التَّجَمُّعِ بَيْنَ التَّنْزِيهِ وَ  
 التَّشْبِيهِ مَعَ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةَ وَجوبِ التَّنْزِيهِ  
 وَفِي التَّشْبِيهِ وَاجْتِنَابِ اسْتِفَادَتِهَا أَنَّ الْعَالَمَ صَوْنٌ لِلَّهِ  
 وَهُوَ بَدَلُهُ نَعَالِي مَحْدُودٍ بِكُلِّ حُدُودٍ لَكِنْ لَا يَعْلَمُ حُدُودَ لَانَّهُ  
 مُوقِفٌ عَلَى الْعِلْمِ بِحُدُودِ صَوْنٍ وَهُوَ عَمَلٌ مَعَ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ



من الذين ضريرة ان الله سبحانه لجميع العالم وان  
لا حيلة وايضا يستفاد منها انكم خطا فيج ورسالة  
وارشاده وان اعرف من نوح في وجه الهداية والارشاد  
ولا شك ان هذا القول كغيره ضلالة وما يدل ايضا على  
كفره قوله في هذا الغرض ومكر وامكر الكبار ان الدعوة  
الى الله مكر بالمعصية لا دعا لهم من البداية فيدفع الى الغاية  
فهذا عين المكر على بصيرة في القيصري في الشرح اي الما لمكون  
عليه لام معهم مكر وامكر الكبار في جوابه وذلك لان الدعوة  
الى الله مكرين الداعي بالمعصية لا دعا لهم من البداية  
حتى يدع اليه في الغاية لان مظهر هو تبيين بعض مراتب و  
جوده فالحق معه لا هو عينه الاخر كلامه ثم قال الما في قوله  
في مكرهم لانهم لا تدرن الهكم ولا تدرن ودا ولا سواعا ولا يوت  
وبعوق ونسر فافهم اذا تركوهم جهلوا من الحق على قلوبهم  
تركوا من هولاء فان الحق على كل معبود وجها مع غيره في قوله  
القيصري في شرحه اي قال فمعه ومكرهم مع لانهم لا تدرن الهكم  
وهو دوسواع ويغوث ويعوق ونسر لان هوية الحق ظاهر  
فيهم كما في غيرهم فلو تركهم جهلوا من مظاهر الحق على قدر ما

من عرفهم

تركوا

تركوا لان الحق على كل معبود وجها مع غيره  
الباقى مع كل شئ الى اخر كلامه ووجه دلاله هذا الكلام  
على كونه ظاهر وما يدل على كونه في هذا الغرض هذا العبا  
في خطبائهم في التي خطبت بهم في جوار العلم بالله  
والحيرة قال القيصري في الشرح اي جاء في حقهم ما  
خطبائهم اعرفوا فادخلوا انا انا انا انا انا انا انا انا انا  
دون الله انصارا والمخطئة الذنب وفي قوله فمعه  
خطبت بهم اي ساقهم وسلك بهم اشارة الى انها  
ما حودة من الخطوة لا يخطو ويتعدى او امر الله فيقع  
في الذنب ثم قال الما في قوله فادخلوا انا انا انا انا انا انا انا  
في الشرح اي فادخلوا في الحجة والشوق حال كونهم في الماء  
او انا انا انا في عين الما في الشرح بعد كلامه والمما صورة  
العلم ووجه دلاله هذا الكلام على كونه ان المستفاد منه  
ان قوم من صورته كانوا مستعربين في الوجه والعلم وهو  
لضرى الدين ونص الكتاب فان قد علم من الذين ضرورة  
واستفيد من نص الكتاب ان قوم نوح كانوا معصوبين بغير  
مرحوبين وقد غضب الله عليهم ففرغهم وما يدل على كونه و

نوح م

موصوفهم



حافنه قوله في نفس حكمه فليست في حكمه شعبيته وهذه عبارة  
 فان الله المعتقد الاثر في صاحب الاعتقاد يذهب عنه اي  
 عن الامر الذي اعتقد في الله وينصرف ذلك الذي في اعتقاده  
 لا ينصرف فلا الشايع اي صاحب الاعتقاد يذهب عن الله الذي  
 اعتقده ما ينافيه وبذلك لا ينصرف وذلك الله لا ينصرف صاحب  
 الاعتقاد لا يجوز له ولا يجوز له ان يكون اقوى من جاحله  
 لنصرف ثم لا يخلو من اننا اعتقاد المنازع وكذلك  
 المنازع ما لنصرف من الحق الذي في اعتقاده فالله من ناصر  
 وجهه ذلك هذا الكلام على كبره وضلاله في ظاهره وبما  
 بدلا ايضا على كبره وحافنه قوله في نفس حكمه فليست في حكمه  
 وهذه عبارته وان من في الاسباب جده اي جده ذلك الشيء الضمير  
 الذي في قوله جده يعود الشيء اي بالنسبة الذي يكون غلجا  
 فلنا في المعتقد اننا نمانع على الله الذي في معتقده وربط نفسه  
 به وما كان من علمه في راسخ اليقين انني الاعلى نفسه فان من  
 منيع الصنعة فانما صرح الصانع بلا شك فان حسمها وعدم  
 حسمها راسخ المصانع والالم المعتقد صنوع لناظر في حقيقة  
 فتشاده على ما اعتقد تناوده على نفسه وهذا بدم معتقده

ولو

ولو انصف لم يكن له ذلك الا ان صاحب هذا المعتقد في  
 جاهل لا يشك ذلك لا يترأضه على غيره فيما اعتقده في الله  
 اذ لو عرف ما في الجنيح لوان الماء لوان انما يسلم لكل ذي  
 اعتقاد ما اعتقد وعرف الله في كل صورة وكل معتقد نفس  
 ظان ليس بعالم فذلك لا ينفع انما عند ظن محدي في الا  
 اظهر له الا في صورة معتقد فان شاء اطلق وان شاء قيد  
 قال المعتقد انما حاشا في الحدود وهو الا الذي وسعه قلب  
 عبده فان الا المطلق لا يسهل في كنهه عن الاشياء وعين  
 نفسه والشيء لا يقابل فيه سمع نفسه ولا لا سمعها فافهم وجهه  
 دلالة هذه الكلمات ايضا على كبره وضلاله في ظاهره وبما بدلا  
 على كبره قوله في نفس حكمه نبوي في حكمه عيسوي وهذه عبارته  
 فادى بعضهم فيه الى القول بالجلول وان هو الله بما احيى بين  
 الموتي ولذلك نسوا الى الكفر وهو السر او فهم ستر الله الذي  
 احيى الموتي بصورة بشرية عيسى فلا الشايع وهو الضمير اي  
 فادى نظر بعضهم فيه الى القول بالجلول فقالوا ان الله حل  
 في صورة عيسى فاحي الموتي وبذلك بعضهم ان المبع هو الله ولما  
 ستر الله بالصورة العيسوي المقتدر فقط نسوا الى الكفر

ط  
صاحبه



المتق فقال لهم لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم فمما  
 بين الخطاء والكفرية تمام الكلام كله الشرح اي جمع بين الكفر  
 وهو ستر الحق بالصورة العيسوية وبين الخطا وهو حصر  
 هوية الله في ذلك العيسوي والمراد بقوله تمام الكلام اي  
 مجموع قوتهم ان الله هو المسيح بن مريم جمع بين الكفر والخطا  
 المتكامل بقوتهم هو الله ولا يقولهم بن مريم الشرح لان قوتهم هو  
 الله صادق من حيث ان هو الحق اي تعينت وظهرت  
 بالصورة العيسوية كما ظهرت بصورة العالم كله وقوتهم المسيح  
 بن مريم ايضا صادق لان ابن مريم بلا شك ولكن تمام الكلام  
 ويجوز ان يجمع بين صحيح لان بقيد حصر الحق في صورة حبيبي فقط ووجه  
 دلالة ما نقلنا من المتن والشرح على كذا الما بين والشايع ظاهر  
 لاجتناح الى البيان وما يدل على كفرة وضلال الارزاق في نفس  
 حكمة قدسية في كلمة ربية ان الله تعالى هو المسمى باسمه  
 الخازن وهي من مشايخه وهذه عبارة في ظاهره لنفسه  
 باطن منه وهو المسمى باسمه الخازن فالشايع فهو ظاهر  
 لنفسه بنفسه كظهوره للعارفين وباطن عن نفسه بنفسه  
 كبطونه واختفاءه عن المحجوبين وليس العارف والمحجوب الا مطهر

وهو اجل صورة لان العالم  
 كل غيبا وشهادة صورته  
 لعيسى

من مظاهره فالحق هو المسمى باسمه الخازن اي سعيد وغيب  
 من الاسرار حسب تميزه في سائر الكون ووجه دلالة هذه  
 العبارة على كفرة ظاهر وما يدل على كفرة قوله في نفس حكمة نفسه  
 في كلمة قدسية واما اهل النار فاطم الى النعيم ولكن في النار  
 اذ لا بد لصورة النار بعد انتهاء مدة العقاب ان يكون  
 برد او سلاما على من فيها وهذا نعيم في نعيم اهل النار  
 بعد استيفاء الحقوق فيعطيهم حليل الله حين الفتح النار  
 عدم تعذيب برزخيا وما تعود في ظلمة وتفر من المفاصلة  
 تولد من جوارها من الحيوان وما علموا الله فيها  
 ومنها في صفحة قبل الالتقاء وعند فبعد وجود هذه الا  
 كام وجذب برد او سلاما مع شهود الصورة اللونية  
 في حقه وهي نار في عيون الناس ووجه دلالة هذه  
 العبارة على كفرة تميزه في سائر الكون ووجه دلالة هذه  
 لهم من رزقها قبل الالتقاء وعند تبوهم الخلق من جوارها  
 حسب العادة حيث لا يعلم انه ليس مراد الله خلق النار  
 الا حراق والتعذيب فبعد ما الفتح النار ووجدوا برد او  
 زائعه الالم الناشئ من التوهم حيث تعلم مراد الله ولا شك



ان هذه العقيدة الخفية كفر وزندقه فان قد علم  
من نصوص الكتاب والسنة بل من الدين ضرورة  
اننا نرجو لهم حرادة اشد واعظم من كل نار ووقودها  
الناس والجماعة والخالقة سكاها باسروا الدنيا  
من اليم النكال وعظيم الوبال ولا ترحم من استعظمها  
ولا تبغى علم من تفرغ اليها وان اهلها الايدى وتكون  
فيها برود ولا شراها الا سميا ونسنا فاقم يدك ايضا على  
كفره كلامه في هذا الفصل الدال على كفر هذه طائفة  
وما يذم الانسان لعينه وانما يذم الفعل منه وفعله  
عينه وكلامنا في عينه ولا فعل الا الله ومع هذا ذم منا  
ما ذم وحمله مثله ما حمل فلا يذم يوم الامامة الشرع  
فان ذم الشرع على الحكمة بعلم الله او من اعلمه الله وقوله  
ولا اله الا الله العباد على كفره وقوله بالخير انما نزل على  
الافعال كلها لله ومع هذا ذم الله تعالى عنها وحملها  
ولا ريب ان هذه العقيدة عقيدة الجبرية وقد عرفت هذه  
الامر ويجوز سبها وما يدل على كفره كلامه في فصل حكمه  
عليه في كل اسمعيله وهذه طائفة والمعيد كان ضد به

مرضا وان لم الامن هو مرضي عند ربه لانه الذي يبقى عليه  
ربوبية فهو عند مرضي فهو سعيد ثم قد بعد كلام  
فكل مرضي محبوب وكل ما يفعل المحبوب محبوب فكله  
مرضي لانه لا فعل للمعين بل الفعل لها وجهه ولا هذا  
الكلام على كفر ظاهر لانه يدل على ان ابن بطي وافتا الامن  
الاشقياء كانوا سعداء وان افعلهم القبيح في الشيعة كانت  
محبوبة وان الافعال كلها لله وهو مذهب الغديرية  
محسوس هذه الامم وما كفره برقوله في فضل حكمه عليه في  
كل اسمعيله وهذه طائفة والموثقة التي عينها بين  
وان دخلوا دار الشقاء فانهم علموا في ما نعيم مبين  
جنان الخلد والامر واحد وبينها عند التجلي بيان يسمى  
عقبا من عذوبة طعمه وذاك كالكفر والفقر صابن  
ثم قال الشارح ثم لا رهم الى ان يتلوه ابرو يستعد به  
حتى لو هب عليهم نسيم من الجنة استنكره وتعد بوليه  
كالجمل وتاذيه برائحة الورد لنا الغديتين الارواح  
والناسب للحادث بين طباعه والقاذورات وذلك  
نعمهم الذي يباين نعيم اهل الجنات والامر واحد



اي اموال الدنيا والشعير فيهم وبين اهل الجنان من واحد  
خارج واسمهم اهل الجنة نعم الجنان كما سمعنا من اهل الجنان  
عن عذاب النار ان قوله دلالة كلام الماتن والناج  
على كفرهما ظاهر لانه من ضروريات دين الاسلام  
ومنطوق نصوص الكتاب والسنة ان اهل النار  
يخترقون ويعاقبون ويعذبون بالنار ولا يستعدون بها  
ويخوفون نعم الجنة من طعامها وشربها فلا ينبغي لهم  
ويكفون النار بما فيها ويجنون ان يفارقوها بالخروج منها  
او يموتوا لولا نعمها وبها وما بدل على كفره قوله في قصصه  
احديهم في ظلمه هوديه وهذه عبارة فابا كان تنقيد بعقد  
مخصوص وبكفر بما سواه فيكون كذا كثير بل يقولون العلم  
بالامر بما هو عليه فكل في نفسك هيولى لصور المعقد  
كلها فان الله تبارك وتعالى اوسع واعظم ان يحصره  
عقد ومن عقد فانه يقول فانيما تولوا فثم وجه الله و  
ما ذكرنا من اين ثم قال بعد كلامه فقد بان لك عر الله  
انه في انبيائه كل وجهته وما لم الاعتقاد ان فالكل  
مصيب وكل مصيب ما جرد وكل ما جرد سعيد وكل سعيد

مرض

مرض عند رب وان شقي زمانا في دار الآخرة فندم مرض  
وقال اهل الغاية مع علمنا بانهم سعداء اهل حق في  
الحياة الدنيا في عباد الله من يدر بهم الا لام في الحياة  
الآخرة في دار قسي جهنم ومع هذا لا يقطع احد من اهل  
العلم الذين كشفوا الامر على ما هو عليه انه لا يكون  
لهم في تلك الدار نعيم خاص بهم اما بقدر ما كانوا في الدنيا  
فان نعيمهم فيكون نعيمهم واحدا عنهم عن وجدان  
ذلك الامر او يكون نعيم مستقل رايد كنعيم اهل  
الجنة والله اعلم ووجد دلالة هذه العبارة  
على كفره ان مدلولها ان اهل كل مصيب مصيب  
وكل مصيب ما جرد وكل ما جرد سعيد وكل سعيد  
مرض عند وقد تواتر على النبي انه استقر في نفسه  
ثلاثة وسبعين فقرة فرقة منها ناجية والباقي في  
النار وايات الكتاب كثيرة في ان الناس منهم شقي  
ومهم سعيد فاما الشقي فمحل في النار ومعاقب  
بها ولا يرب ان هذا المعنى من ضرورات الدين و  
ما يدل على كفره فدلالة من حالفه كلامه في مرض



حكمه وجوده في كلية داوود به وهذه عبارة خليفته  
 عن الرسول من يأخذ الحكم عنه بالنقل صلى الله عليه  
 وآله وسلم أو بالاجتهاد الذي اصله ايضا منقول عنه  
 صلى الله عليه وآله وفيما من يأخذ عن الله فيكون  
 خليفته عن الله بعين ذلك الحكم فيكون المادة له حيث  
 كانت المادة لرسوله صلى الله عليه وآله فهو في الظاهر  
 متبع لعدم مخالفة في الحكم كعبي عليه السلام اذا نزل حكم  
 وكا لبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم في قوله اولئك الذين  
 هداه الله فهم من افئدة وهو في حق ما يعرف من منسوخ  
 الاخذ مختص موافق هو غير منزلة ما قرره النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم من شرع ما تقدم من الرسول بكونه قد  
 فاتبناه من حيث نقره لان حيث انه شرع لغيره قد  
 وكذلك اخذ الخليفة عن الله عين ما اخذه منه الرسول  
 فيقول فيه بلسان الكسف خليفته الله ولسان الظاهر  
 خليفته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا ما  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما نصر بخلافه عن  
 احد ولا عينه لعل ان في امته من يأخذ بخلافه عن ربه

ح

مكون

فيكون خليفته عن الله مع الموافقة في الحكم المنشوع  
 فظاهر على الله عنه والى ذلك لم يحجر الامم فلسه خلفاء  
 في خلفه باخذون من معدن الرسول والرسول  
 قال القصر في الشرح اي باخذون من معدن  
 نبينا ومن معدن الرسل الذين تقدموا عليه المتق  
 ما اخذته الرسل عليهم السلام ويعرفون فضل المتقدم  
 هناك لاف الرسول في الزيادة وهذا الخليفة ليس  
 بقابل للزيادة التي لو كان الرسول قبلها قال الشايع  
 الرسول منصوب على انه خير كان وقبلها على  
 صيغة الماضي الا وليا يعرفون فضل المتقدم  
 من الرسل عند الله هناك اي في ذلك الاخذ ثم  
 قال ولما الخليفة فليس بقابل للزيادة التي لو كان  
 هو رسول لا قبل تلك الزيادة فان من جعل الله خليفته  
 في العالم هو الذي جعل الله متحققا باسماء كلها فلا يكون  
 الزيادة فيه المتع فلا يعطى من العلم والحكم فيما شرع الا  
 الا ما شرع لرسول الله خاصة فهو في الظاهر متبع غير



يخالف بخلاف الرسول لا ترى عيسى عليهما السلام في الخلافة اليوم  
 انه لا يزيد على موسى مثل ما تنسأه في الخلافة اليوم  
 مع الرسول اموا به وافرقة فلما زاد حكا وشيخ حكا  
 كان فافرة موسى لكون عيسى رسول الله لم يخلوا  
 وذلك لانه مخالف اعتقادهم فيه وجعلت اليهود  
 امر على ما هو عليه فطلب قبله وكان في قصه  
 ما اخبرنا الله تعالى في كتابه العزيز عنه وعنهم فلما  
 كان رسولا قبل الزيادة اما ينقص حكمه فقد تقرر  
 او زيادة حكمه على ان النقص زاده حكم بلا شك  
 والخلاف اليوم ليس لها هذا المنصب وانما ينقص  
 او يزيد على الشريعة الذي تقرر بالاجتهاد لا على الشريعة التي  
 شوقه محمد صلى الله عليه وسلم فقد ظهر من الخليفة ما  
 خالفه حد ينال الحكم فنحن الاند من الاجتهاد و  
 ليس لك وانما هذا الامام لم يثبت عند من جبهه  
 الكشف ذلك الخبر من النبي لو ثبت الحكم وان كان  
 الطريق فيه العدل عن العدل فاهو معصوم عن الوهم

ولا من النقل عن المعنى فنقل هذا يقع من الخليفة اليوم  
 وكذلك يقع من عيسى عا فانه اذا نزل برقع كثير من شيع الا  
 جهاد المقر فنبين برقع صورة الحق المشرع الذي  
 كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم اذا نزلت احكام الامم  
 في المنازلة الواحدة فنعلم قطعا انه لو نزل رسي لنزل بها  
 حلا الوجه فذلك هو الحكم الاظهر وما عداه وان قرره  
 الحق فهو شرع تقرر لرفع الحج عن هذه الامم والساع  
 الحكم فيها فيه فاتباع اما فواله اذ يرفع الخلفين فاقنوا  
 الاخر فيها هذا في الخلافة الظاهرة التي علامه ختم النبوة  
 كما كان بين كفي النبي صلى الله عليه وسلم والعلامه ختم النبوة  
 ونقل الشيخ المكي القلقلجاني ان محي الدين لم ياكل تسعة  
 اشهر ولم يشرب ولم ينم ولم يفعل عن الحق طرفه عين  
 فبعد ثلث تسعة اشهر جسد الله تعالى روحانيات  
 منازل القم الثمانية والعشرين فجعلهم ثمانية وستين  
 بيتا بكارا زال الشيخ بكارتهم ونقل عنه ايضا انه قال  
 ان المحبوب كان يتجسد في كل مكان جبرئيل خيبر النبي

فيه



ولم يكن لطيق ان النظر اليه وهو كان يغاط بطنه وانا  
كلمه وافهمه وكلاما وضعوا عندي المائدة كانا بقية عند  
المائدة ويقول لي ليلسان كتبنا سمعنا ناكل انت وانشأ  
فكنت اشتهع من الاكل ولا اجد في الجوع فكنت امداد <sup>صديقي</sup> وانشأ  
واشتهع به وكان يقوم مقام غذائي واجمالي واهل بي  
كانوا يتنجسون من مني مع عدم القضا الغذاء فاما  
المحبوب فما كان يغيب عن نظري ان كنت فاما مني ان كنت  
جالسا كان يجالسا معي انتهى ايها المؤمنون المهندون انظروا  
الى هؤلاء الكفرة الخجرة والى عقول مريدين ومصدقين <sup>اشكروا</sup> الله  
على ما هدكم اليه من محبة اهل البيت الصادقين المظهرين

المعصومين صلوات الله

عليهم اجمعين وصلى الله

وافقوا انا هم

محمد وآله

الطالعين

والصالحين

انا الذي عنده مفاتيح الغيب لا يعالج بها محمد غيره انا الذي  
لم يزل في اذان القوم صدور في صفه الاول والالحج الذي  
يقع مني انني عندي الذي عندي اني سليمان انا الذي  
انزل حساب الخلائق اجمعين انا اللوح المحفوظ  
انا حبيب الله انا قلب الله ان الدنيا اياهم ثم ان  
حاصلهم انا الذي قل رسول الله صلى الله عليه واله  
المرطط لطلبك والموقف انا الذي عنده علم الكتاب  
ما كان وما يكون انا ادم الاول انا نوح الاول  
انا ابراهيم الخليل حين القي في النار انا موسى ومنزل الوصين  
انا فتاح الاسباب انا منفي السحاب انا مورق الاشجار  
انا موضع الثمار انا سحر العيون انا مطر الافراد انا داج الارض  
انا حامي السموات انا الذي عنده فضل الخطايا انا قسيم

والاستلام على خجلته

محمد وآله

الظاهر

بسم الله الرحمن الرحيم

انا الذي عنده مفاتيح الغيب لا يعالج بها محمد غيره انا الذي  
لم يزل في اذان القوم صدور في صفه الاول والالحج الذي  
يقع مني انني عندي الذي عندي اني سليمان انا الذي  
انزل حساب الخلائق اجمعين انا اللوح المحفوظ  
انا حبيب الله انا قلب الله ان الدنيا اياهم ثم ان  
حاصلهم انا الذي قل رسول الله صلى الله عليه واله  
المرطط لطلبك والموقف انا الذي عنده علم الكتاب  
ما كان وما يكون انا ادم الاول انا نوح الاول  
انا ابراهيم الخليل حين القي في النار انا موسى ومنزل الوصين  
انا فتاح الاسباب انا منفي السحاب انا مورق الاشجار  
انا موضع الثمار انا سحر العيون انا مطر الافراد انا داج الارض  
انا حامي السموات انا الذي عنده فضل الخطايا انا قسيم



وامرطها

وامرهما فينتصرون لادري انا الذي تعبت النسيان والذكر  
انا الذي دعوت الشمس والقمر فاحثوني انا فطرت  
العالمين انا داجي الارضين والعالم بالاقليم انا امر الله والروح  
كلما قال الله تعالى وسئلونك عن الروح قل الروح من امر ربي  
انا الذي قال الله لنبية القبا في حظه كل كليم  
عبيد انا الذي لمرز الكون الاشياء بعد تكونها بالامر  
انا الذي ارسيت الجبال وبطنت الارضين انا الذي  
مخرج العيون ونبئت الزرع ومغرس الاحجار  
مخرج الثمار انا الذي اقدر اوقها ومنزل القطر وسميع  
البرق ومبرق البرق انا مضي الشمس ومطلع القمر  
مشتي النجوم انا منتي جوار الفلك في البحور انا الذي  
اقوم الساعة انا الذي انماست لمرامت وان قلت  
اقتل انا الذي انعم ما جئت ساعة بعد ساعة انا الذي  
حطرات القلوب ولحم العيون وما خفي الصدور  
انا الصلوات المومنين وروثهم وحنهم وجهادهم  
انا الساقور الذي قال الله معنا ذا نغرة الساقور انا  
صاحب البشر الاول والاخر انا صاحب الكوكب

با حار محمدان من مبعوث بدین  
 پیغمبر او ساقی قباله  
 بیغیر و سعه و مافعل  
 و انت با حار ان تحت  
 فاعققت و لا لا  
 استقباسه با بر علی طاء  
 محاله خلاوه العسل  
 اقول للنار حین تفرغ  
 ذریه لا تقری الوجوه  
 ذریه لا تقریر ان له  
 جلاله جلال الوضو  
 العلاء علی العدر  
 لیل الی عمر قدیت  
 به نفس مابین محمد قدیت  
 فالعالم قطع فی ریع دیار  
 شاقص الناعید السلکون  
 اناعوز دیار ام النار  
 لیس فی دیار  
 کاشف غیب



سلام که در روز نوروز بر کاج حسین

بشکرت و عرفان نویسد

لام علي نوح والعالمين

سلام مولانا ربیع

لازم علی ابراهیم

امام علی بن ابی طالب

لام على التاسين  
الحرفاد خط

عبدالله بن محمد

الحسين بن علي

10

ومن قبل الدول بالاسم الجليل الذي لا يزول والروح انا الذي اعلم المنا  
 والبلاد افضل الخطا انا صاحب ارم ذات العواد التي لم  
 تخلو من قبل البلاد وبناؤها والنقوش فيها انا الذي اصحاب  
 الحيارين والفرسانه القديسين يوسف ذوالعنه وانا الذي  
 حملت يوسف الغيبه انا الذي نجيت ابراهيم من النار  
 وموسى انا موسى يوسف الخلب ومحججه انا صاحب  
 موسى والخمر وسبعها انا منى الملكوت في الكون انا اباري  
 انا الصبور والارحام انا الذي ابري الاركامه والبرص  
 واعلم ما في الضماير انا انبيك ما يكون وما تدخر في  
 بيتك انا البصير الذي ضرب الله بها المثل انا الذي انا الله  
 والحق في الظلمه ودعا الى طاعتي فلما ظنوا به استكبروا امرهم  
 ثم قد عز وجل فلما احاطوا به عرفوا ابر انا الذي تسبوت العظماء  
 طما انما تشاء بقدرته انا حامل العرش للبع ابراهيم وادى  
 وحامل العلم انا اعلم بكتاب القرآن والكتب السالفه انا رسول  
 في العلم انا وجه الله في السموات والارض كما قد اراه قهمل  
 شئها الا اوجه انا صاحب الحب والظامون ومحجها  
 انا باب الله الذي قد الله ثمان النعم لذوا باباينا واستكبروا

عنہا

بسم الله الرحمن الرحيم

نقل است از سلمان فارسی رضی الله عنه که هر که در شرب

جمعه چهل مرتبه این دعا را بخواند هر جفت که داشته باشد

روا شود البته و اگر روا نشود پس لغت کند

سُجَانُ الْقَدِيمِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ سُجَانُ الْعَالَمِ

الَّذِي لَا يَجْهَلُ سَجَانَ الْجَوَادِ الَّذِي

لَا يَجُزُّ سِجَانُ الْحَاكِمِ الَّذِي لَا يُؤْجَلُ

بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ

لا اله الا الله محمد رسول الله



درین ایام غریب  
 بر من فقر و بد آن کی  
 ۴۲ دردم نهاید و اگر آن  
 بهم آید از حق و محامد الله و طاعة الصدیق  
 لکذب و الخیانه ها لا یعذب منه شیئاً در  
 فی السموات و لا فی الارض و لو کان مثلاً  
 حیه من خردل اینها هم  
 ۴۳

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page, showing dense cursive writing across several lines. The text is written on aged, slightly discolored paper.











